

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد إلكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

كل يوم وأنتن عظيماات أكثر...



● تصوير: فيصل يعسوب

بائعات ريفيات يفترشن الرصيف في المكان الذي بات يسمى باسمهن «رصيف البياعات» ..
غالباً لاتعرف أي منهن بوجود يوم عالمي للمرأة ... كل عام وأنتن أشرف النساء..

فساد أم فضيحة أم جريمة؟

يتعرضون للإبادة الجماعية ..
إن هذه الفضيحة والجريمة التي تستهدف أطفال سورية، أي جيل المستقبل، تبين أنّ جهات كثيرة في القطاع الخاص وكثيرين من الداعين والداعمين له، لا تهتمهم سوى الأرباح حتى وإن كانت النتيجة إبادة المجتمع ..

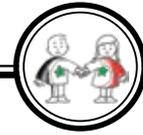
كما أن من يدفع باتجاه الخصخصة مشارك بالجريمة بشكل أو بآخر، خصوصاً بعد أن أسهم جدياً في إضعاف شركات الأدوية الحكومية التي بقيت ذات سمعة حسنة رغم كل النهب الذي تعرضت له ..
فلو أنّ هذه الجريمة حصلت في بلد يمثل فيه الجميع للقانون لأحيل المسؤولون عنها إلى المحاكم بتهمة خطيرة لا فكاك منها، ولو أنّ وزيراً تمت في عهده لاستقالة فوراً وأحيل للقضاء سواء كان متورطاً أو غير متورط .. وهنا نتساءل أين الرقابة الصحية؟ ومن سيجاسب هذه الشركات وكل المتواطئين معها؟

هل أصبحت حياة المواطنين السوريين رخيصة إلى هذا الحد؟؟

■ زهير مشعان

لا شك أنّ ما نشرته قاسيون عمّا حدث ويحدث من فساد في وزارة الصحة بكل مفاصلها وتوابعها، وكل ما يتعلق بصحة المواطنين ليس إلا جزءاً مما انكشف، وأن ما خفي أعظم .. وقد وصل الاستهتار مؤخراً حداً خطراً ..

فأخر ما وصل إلى قاسيون هو قيام إحدى شركات الأدوية الخاصة والمدعومة بتوزيع طبخات من شراب الأطفال الفاسدة، وهي الطبخات التي تحمل الأرقام: ١٦٤/١٥٨/١٥٧/١٥٥/١٤٨، أي مئات الآلاف من العبوات على مستوى البلاد، وقد أبلغت الشركة مستودعات الأدوية بسحبها من الصيدليات، لكن متى؟ بعد أن نفذت من الأسواق .. فالطبخة المتداولة حالياً والمتواجدة في الصيدليات، هي الوجبة ذات الرقم ١٦٧، أي أنّ الوجبات المراد سحبها قد بيعت للمواطنين وانتهى الأمر! وإن بقي منها شيء فهو القليل القليل .. والشركة لم تبلغ مستودعات الأدوية بكتاب أو فاكس، وإنما عبر اتصال هاتفي حتى لا تكون هناك وثيقة فتتسرب، وبالتالي تخفي جريمتها وجريمة المتهاونين والمتآمرين معها .. فما هو الذنب الذي ارتكبه هؤلاء الأطفال الذين



الافتتاحية

ما وراء الاستعصاء الليبي..

◀ جهاد أسعد محمد

تمر معظم التحليلات السياسية المتابعة لما يحدث في ليبيا بشكل عابر وسريع على ما يمكن اعتباره موضوعياً منعطفاً حاسماً في تاريخ العلاقة بين سلطة القذافي والشعب الليبي، ونقصد هنا مجموعة الصفقات التي أبرمها « الأخ القائد» أو «زعيم ثورة الفاتح» مع الأنظمة الإمبريالية بعيد احتلال العراق، أملاً في إطالة عمر سلطته التي خشي عليها من أن يصيبها ما أصاب نظام صدام حسين، وهذه الصفقات شملت بشكل أساسي كما هو معروف، تحميل مسؤولية تفجير طائرة لوكربي والتعويض على ضحاياه والتعهد بعدم رعاية ودعم «الإرهاب»، وإعادة النظر بمفهوم الصراع العربي-الإسرائيلي التي أنتجت سريعاً فكرة «إسرائيل»، وإسقاط حق ليبيا والليبيين في جريمة حقن المئات من أطفالهم بفيروس الإيدز، والأهم طأطأة الرأس أمام شركات النفط العملاقة وتقديم كل ما يلزم لها من تسهيلات لاستثمار، أو بالأحرى لسرقة النفط الليبي شراكة مع الأسرة الحاكمة، واتباع سياسات اقتصادية وأمنية أكثر انفتاحاً وتعاوناً مع الغرب الاستعماري عموماً، ومع الإمبريالية الأمريكية بشكل خاص.

لقد تحمل الشعب الليبي طوال أكثر من أربعة عقود غياب أي معلم لوجود نظام حقيقي له بناء وهياكله ومؤسسته، وتحمل الاستبداد والفضوى والمزاجية والفساد وانعدام الحياة السياسية بحرياتها والتخلف وهشاشة القانون والإعلام والإدارات والخدمات واحتكار جميع السلطات في قبضة واحدة، وصمد في وجه الحصار الطويل والتهديد المستمر لاستقلال بلاده... مقابل ما كان يتم تصويره وادعاؤه على أنه مواقف ثابتة ضد المشاريع الاستعمارية الأوربية والأمريكية والصهيونية.. ولكن ما إن سقط هذا القناع برقع الحصار الخارجي عن ليبيا السلطة، حتى اختلفت المعايير كلها، وبدأت المعادلات الشعبية بالتغير الضمني بانتظار فرصة لتعبير عن ذاتها ..

ولم ينتبه القذافي في غمرة سعادته بنجاة سلطانه مؤقتاً من السقوط وفق النموذج العراقي برضوخه لكل الإملاءات الخارجية، أن كل ما كان يستر عوراته أمام شعبه قد سقط مع سقوط الحصار الخارجي، وما إن هبت رياح الانتفاضات حتى وجد شعبه ينقض عليه مطالبا بحزمة واسعة جداً من الحقوق البسيطة والأساسية التي ظل محروماً منها طوال عقود.. وليجد من عقد الصفقات السخية معهم يعاملونه كحذاء مهترئ سيخلعونه في أية لحظة، وتحديداً في التوقيت الذي سيلبي توافيقهم التي لم تتضح بعد، حول اقتسام «الكعكة» الليبية، وهو ما يفسر جزءاً من الاستعصاء القائم حتى الآن في حسم الصراع داخل ليبيا ..

والحقيقة أن انتفاضة الشعب الليبي ما لبثت أن اصطدمت بعوائق لم تواجه الانتفاضتين التونسية والمصرية اللتين سبقتاها على الرغم من عمقها وقوتها، فعدا عن تشبث الحاكم بسلطانه وهو المتكرر والمتشابه في كل الانتفاضات القديمة والمعاصرة، برز في ليبيا الأثر السلبي الهائل للتغيير التاريخي لكل أشكال ومقومات الدولة الحديثة من مؤسسات وهيكل إدارية مدنية وعسكرية، وغلبة البعد القبلي على البعدين السياسي والوطني، والدور الكبير جداً للعامل الخارجي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وإعلامياً .. كما كان لافتاً منذ البداية انقسام «النظام»، واتخاذ الانتفاضة شكل صدامات مسلحة ما انفكت تهدد جدياً اللحمة الشعبية والانتماء الوطني الموحد، وعدم بروز تباين جوهري اقتصادي-اجتماعي، بين سلطة القذافي والناطقين باسم المنتفضين وراكبي موجتهم، وضبابية الرؤية لدى المعارضة الداخلية والخارجية ورهان الكثير من رموزها على «الدعم الدولي».. أو على الأقل هذا هو الانطباع الذي تحاول تكريسه وسائل الإعلام الغربية والناطقين الرسميين باسم القوى الإمبريالية في أوروبا وأمريكا.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار التنازع الكبير بين القوى والشركات الإمبريالية الكبرى على النفط الليبي، ورغبة هذه القوى وعملائها والتابعين لها في النظام الرسمي العربي بإيقاف أو عرقلة هذه الانتفاضات، وتشويه صورتها قبلياً في ليبيا، وطائفياً في بلدان أخرى، وإغراقها في الدماء مع احتمال تحولها إلى اقتتال أهلي، وتحميلها مسؤولية إعادة الاستعمار للسيطرة على مقدرات وثروات ترابها الوطني، تكتمل ملامح هذا الاستعصاء، وتصبح المسألة برمتها شديدة التركيب شكلاً ومضموناً ..

لكن من المهم التأكيد في هذه اللجة أن الشعب الليبي التائر في ميادين المواجهة المفتوحة والدامية، يوضح وعيه الوطني والسياسي بصورة متسارعة بشدة، وبدأت تغلب على تحركاته وتصريحات رجالته الميدانيين الرؤية وسعة الرؤية، ولعل إعلان مجلس الحكم الانتقالي رفضه لأي تدخل خارجي هو مؤشر أولي على تجاوز الانتفاضة للانتفاضات العفوية، وبدء تعاطيها مع ذاتها بمسؤولية واسعة وعميقة، وهو ما يمكن الرهان عليه جدياً في الأيام القادمة، خصوصاً في مواجهة تزايد احتمال تدخل عسكري أمريكي وشيك بتواطؤ رسمي عربي ..

لم تنفع القذافي بعد اندلاع الانتفاضة الوعود الداخلية بالإصلاح، والتعهد بإجراء تغييرات واسعة سياسية وإدارية، وتقديم الرشا لشيوخ القبائل، والاستعانة بالمرتزقة والمأجورين، كما لم تنفعه تحذيراته للغرب من احتمال سيطرة «القاعدة» على السلطة في ليبيا إن هو سقط، ولا أمواله المنهوبة المكسدة في البنوك الخارجية، ولا «صداقاته» مع سارقي ثروات بلده.. واليوم، الأمل بالمنتفضين في بلد عمر المختار ألا تقع الكارثة الكبرى وتنقل ليبيا من حكم الطغاة إلى حكم الغزاة في بلد يرد تقسيمه وإحداث تنازع بين سلطات منقوصة على أساس ذلك بين فلول النظام ومناوئيه ..

هذا ما يجب على المنتفضين في ليبيا أن يعوه ويتحسبوا له ..

■

الإعلام النقابي الحاضر الغائب

◀ عادل ياسين

يحلو للبعض أن يصور النجاح الواسع الذي حققه الفضاء الإلكتروني «النت والفيديو بوك» في الصلة مع الحركة الجماهيرية أو قطاعات مهمة منها وتعبئتها، بأنه بديل للإطار التنظيمي «الأحزاب»، وأنها يمكن أن تلعب الدور الذي كانت تلعبه تلك الأحزاب بصلتها المباشرة مع الحركة الجماهيرية، وخاصة الطبقة العاملة، وهذه الفكرة التي يحاول الكثيرون الترويج لها، في ظل التجارب الناجحة التي تم استخدامها في الدعوة للإضرابات عبر «الفيديو بوك»، لا يمكن أن تكون كما يراد لها بأنها «بديل»، بل هي إحدى الأدوات الهامة التي يمكن استخدامها من أجل إيصال ما يراد إيصاله.

لقد أصبح التطور الهائل في وسائل الاتصالات الحديثة عنصراً هاماً من عناصر نقل الوعي إلى الطبقة العاملة من خارجها، حيث كان المشور والبيان والجريدة هي الأدوات الأساسية في السابق لإيصال الرأي والموقف الذي يطرح، وهذه الأدوات ما زالت تحتفظ بأهميتها ودورها الذي كانت تلعبه، فالأمر الذي تغير هو فقط سرعة إيصالها إلى الجمهور الواسع عبر الوسائط الحديثة المستخدمة، وهذا ما يجب الاستفادة منه واستخدامه بالطريقة التي تجعل نضال الطبقة العاملة في دفاعها عن القضايا الوطنية والديمقراطية والمطلبية ناجحاً. وهذا التبديل الكبير في الأشكال يحتاج إلى معرفة ودراية بها كي تصبح ذات فعالية، ومؤثرة في طرق العمل والمهام المراد إنجازها، وهي كبيرة ومتشعبة، فرضتها طبيعة الصراع الطبقي والوطني الذي تخوضه الطبقة العاملة دفاعاً عن كرامة الوطن، وعن حقوقها التي يجري الاعتداء عليها وتكبير حريتها، بالقيود التي تمنع عنها أوكسجين المعرفة والوعي، الذي تحاول القوى الرأسمالية وشركاؤها التحكم به واستخدامه بما يخدم برنامجهم الليبرالي المطروح، والذي يجعل بالكثير من المساحيق الخارجية، ذات ألوان عمالية ونقابية، لحرف الوعي العمالي عن نقطة الهدف الأساسية المفترض توجيه النيران باتجاهها.

وما يدعوننا لهذا الحديث الآن رؤيتنا لأهمية استخدام الأدوات المتطورة هذه من الحركة النقابية، لإيصال موقفها إلى العمال في مواقعهم الإنتاجية وأينما وجدوا، ليس هذا فقط، بل إن الإعلام العمالي والنقابي يتحمل الكثير من المسؤولية تجاه الدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها الدفاع عن القطاع العام، وخاصة الإنتاجي منه، وإيصال المواقف التي تُطرح في المؤتمرات والاجتماعات، وفي التقارير المكتوبة إلى القواعد العمالية، لكي يتسلح العمال بهذه المواقف ويعبؤون فيها، في الوقت الذي تطور فيه الإعلام الليبرالي إلى حد كبير حتى بات يخدم بتوجهاته البرنامج الليبرالي لقوى السوق، وهذا الإعلام له الكثير من المواقف والمنابر التي يتحدث ويطل منها على الجمهور الواسع، في حين يغيب الإعلام الوطني الحقيقي الذي يحمل برنامجاً نقيضاً للبرنامج الليبرالي ويتحمل عبء المقاومة والمواجهة بأدوات لا ترتقي إلى ما تملكه قوى السوق من أدوات إعلامية متطورة (فضائية، مواقع إلكترونية، صحف، مجلات... إلخ).

ويزداد هذا الفارق الكبير بين الإعلامين بأطراد بسبب الإمكانيات المادية المتحكمة بها من قوى السوق، ولا تملكها القوى الوطنية الأخرى.

إن واقع الإعلام النقابي الحالي باقتصاره على إصدار جريدة كفاح العمال الاشتراكي وبعض الأخبار في الموقع الكتروني للاتحاد العام لنقابات العمال، لا يمكن أن يؤدي المهمة الجسيمة التي تقع على عاتق الإعلام النقابي، وهي التعبئة والتنظيم ونشر الثقافة الوطنية وإبراز الرموز الوطنية الذين ضحوا من أجل الوطن ومن أجل الطبقة العاملة، وهم كثر.

إن القضايا الوطنية والطبقية مترابطة ومتشابكة إلى حد بعيد، وتحتاج إلى تضافر جهود جميع القوى الوطنية والشريفة، وفي المقدمة الطبقة العاملة السورية التي يجري تغييب دورها والتقليل من إمكانياتها الكامنة التي يملكها العمال، والتي ستلعب دوراً أساسياً في حماية الوطن والدفاع عنه، إلى جانب حماية حقوقها ومكتسباتها التي تحققت بفعل نضال وتضحيات الرواد الأوائل من القيادات العمالية والنقابية منذ عقود.

المطلوب إبراز تلك الرموز العمالية، وهذه مهمة الإعلام الوطني، وخاصة النقابي منها، لاستحضار المثل العظيمة والافتداء بها في النضال والتضحية.

عمال فرع دمشق للطرق والجسور:

كل قرار ينال من حقوقنا ومكتسباتنا يطبق بحذافيره

تعد الشركة العامة للطرق والجسور إحدى شركات القطاع العام الإنشائي المرتبطة بوزارة النقل، أحدثت بالمرسوم التشريعي رقم ١٦٨ لعام ٢٠٠٣، برأس مال قدره ٢/ مليار ليرة سورية، هذا الإحداث تم بعد أن تم دمج شركة قاسيون والشركة العامة للطرق وفروع الطرق في الشركة العامة لاستصلاح الأراضي، الأمر الذي أدى إلى امتلاك الشركة الحديثة تنوعاً في الإمكانيات والقدرات والخبرات الفنية، والطاقت البشرية والآلية، مما ساعد على زيادة حجم وقيم الأعمال المنفذة، ومنذ أن تمت عملية الدمج تتولى الشركة الحديثة تنفيذ معظم أشغال إنشاء الطرق والجسور والسكك الحديدية، والصوامع وصيانتها والأعمال التابعة لها أو المرتبطة بها داخل سورية أو خارجها.

يبلغ تعداد الكادر البشري المتوفر في الشركة العاملين من مختلف الاختصاصات حسب إحصائيات الشركة /٨٢٤٥/ عاملاً بصفات مختلفة (مهندس ، مساعد مهندس ، شهادة جامعية ، سائق آلية هندسية وعامة ، وباقي العاملين من مختلف المهن) .

وعلى الرغم من حجم الإمكانيات الهائلة في فرع دمشق للشركة العامة للطرق والجسور فإن العمال لم يتمكنوا من الاستفادة من عطلة يوم السبت حيث يتم ذلك استناداً إلى المادة /٤/ من القرار رقم /١/ تاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٤، الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء المتضمنة (تستمر الجهات التي تتطلب طبيعة أعمالها وظروفها استمرار العمل فيها على تطبيق الأنظمة النافذة المعمول بها لدينا دون التقيد بأحكام هذا القرار)، وتخفياً وراء هذا القرار تصر إدارة الشركة على عدم إعطائهم يوم عطلة بحجة إن الشركة من شركات القطاع الإنشائي ذات الطابع الاقتصادي، وهي على هذا الأساس لا تلتزم باعتبار يوم السبت عطلة رسمية، استناداً لقرار مجلس الوزراء المذكور أعلاه، ولا تكتفي الإدارة بهذا بل إنها عند احتسابها لتعديل طبيعة العمل تحسب ذلك حسب الفئات على الراتب بناء على المرسوم /٤٤/ لعام ١٩٧٤، بحيث تأخذ الفئة الأولى والثانية والثالثة طبيعة العمل أو حسب عدد سنوات التخرج وبقرار يصدر عن الإدارة العامة، أما الفئة

الرابعة والخامسة فتتقاضى طبيعة عمل بنسبة ٢٠٪ فقط. والأمر الآخر الأكثر غرابة إن الإدارة العامة في الشركة لم تتعاقد مع الصندوق المشترك لأطباء الأسنان مما سببت الإدارة في حرمان العمال من علاج الأسنان مقارنة مع الشركات الأخرى، أما بالنسبة للوصفات الطبية فقد جاءت الطامة الكبرى برأس العاملين في فرع دمشق وذلك حين حددت الإدارة نسبة الوصفة الطبية بألفي ليرة سورية فقط كحد أقصى للعامل سنوياً، واستتتت من ذلك العمال المصابين بأمراض دائمة كالقلب والضغط والسكري، معتمدة في ذلك على التعميم رقم ٥/١/٣٥ تاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٨ الصادر عن الإدارة العامة وذلك بناء على توجيهات المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٨ .

وهكذا يصبح كل قرار أو تعميم أو أية فقرة من القانون سيقاً على رقاب العاملين في الشركة فعندما تشغل العمال أيام العطل والأعياد الرسمية وخارج أوقات الدوام الرسمي تستند في ذلك على الفقرة /ج/ من المادة /٤٣/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، وعند أي مطالبة من العمال بحقوقهم تأتي الإجابة من الإدارة على شكل ملفوم «سنصرف لكم التعويضات المالية والإجازات لاحقاً وحسب ما تقتضيه مصلحة العمل».

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: أي مصلحة هذه التي

من صباح الزيادة... إلى الشعب يريد..



على الأقل نعرف ما لنا وما علينا، فيجيب أحدهم: «نبتعد عن الشر ونغنيله»، فينتقل الحديث إلى محاولات تشكيل جمعية مالية بـ ٥٠ ليرة أو ألف ليرة في الشهر، وفي أحسن الأحوال ألفين، ويجري نقاش حول من سيكون صاحب الدور الأول، ويبدأ الراغبون به بتعداد مصائبهم وحاجتهم للظفر به.... وهكذا كل يوم!

في الفترة الماضية فرضت الأحداث والانتفاضات الشعبية إيقاعاً آخر للحديث يتناسب مع تطوراتها، فيأتي الزملاء بوجوه (متلهة) هرب بن علي المجرم في تونس، رحل مبارك الخائن في مصر، يا الله على جدة في السعودية، بيستاهلوا، عقلت في ليبيا والبحرين والعراق والأردن واليمن والجزائر، الدور على مين؟ هل سقط أبو قذيف؟ الخيانة والعمالة والفساد؟ استشهد العشرات، المئات، الآلاف؟ ويبدأون برواية المشاهد والمآسي....

قصيدة أبو القاسم الشابي وبيتها المشهور: إذا الشعب يوماً أراد الحياة... وأحمد شوقي: وللحرية الحمراء باب... ومحمود درويش: حاصر حصارك، والأغاني الوطنية القديمة وأغاني الشيخ إمام ومارسيل خليفة، كلها أعيد لها الاعتبار، في الشارع والسرفيس،

■ زهير مشعان

رسالة من العاملين في

الشركة العامة للمخابز بحلب:

بين الماطلة والتسويق ضاعت حقوقنا

منذ صدور القانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ وحتى تاريخ هذا الكتاب نعمل في الشركة العامة للمخابز بحلب بمعدل أكثر من إحدى عشرة ساعة عمل يومياً لكل وردية، أي ما يعادل /٢٢/ ساعة مقسومة على وريديتين، ونقاضي على ذلك كعمل إضافي مقطوع ٥٪، من سقف الفئة من الراتب مع أيام العطل الرسمية والأعياد، علماً أن نسب التنفيذ خلال الفترة السابقة والحالية لا تقل عن ١٨٠٪، وأحياناً تصل إلى أكثر من ٢٠٠٪، وبناء على هذه المعطيات نرفع كتابنا هذا عن طريق الإعلام

مطالبين بما يلي:

«نرجو صرف تعويض العمل الإضافي على أساس ساعات العمل الفعلية، حيث أن الشركة خلطت الأوراق بين ساعات العمل الإضافي، والعمل الإضافي المقطوع، بخلاف القانون الإداري من السيد رئيس الجمهورية، كما نؤكد على أن الشركة قد حصلت على موافقة رئيس مجلس الوزراء عن تجاوز ٢٥٪، من عدد العمال، ولم يتم التقدم بطلب الحصول على رفع سقف الفئة، ولم نلاحظ في يوم من الأيام أن مديراً من المدراء قد وجه كتاباً حول تحديد ساعات العمل الإضافي، وإنما الحديث دائماً كان يجري في إطار الكلام الشفهي فقط».

وأضاف العاملون إنه وعند تدمير أحد من العمال من طريقة حساب العمل الإضافي يتم نقل العامل إلى مكان بعيد عن عمله (مخابز)، مشيراً بذلك ما حدث معهم في عام ٢٠٠٧، عندما دعا مكتب النقابة إلى اجتماع اللجان النقابية للمخابز، لإقامة ورفع دعوى للمطالبة بالعمل الإضافي كاملاً، وكان من أهم القرارات التي اتخذت في الدعوى للمطالبة بزيادة ساعات العمل الإضافي، وتم توكيل لجنة بحضور كاتب العدل، وبقي «دفع التعويض» على أن تتم عملية الدفع باليوم التالي من رئيس المكتب النقابي.

لكن اليوم التالي لم يكن أحسن من سابقه، فلم يتم إعطاء التعويض المحق للعمال، لتطول الفترة بين التسوية والماطلة لأكثر من عام، حتى تغير أعضاء اللجنة والمكتب النقابي وماتت الدعوى في درج المسؤولين. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا النقابة لم تعبر بشكل حقيقي، وصادق عن حامله الاجتماعي، وتفاوضت بهذا الشكل المؤسف عن حقوق العمال ومستحقاتهم؟ إن العمال قادرون على خلق أدواتهم بأيديهم، وبأية لحظة كانت والتاريخ يشهد على ذلك؟.

■ حلب رستم رستم - إدوار خوام

مؤتمر نقابة عمال النفط:

دعاوى عمالية لم تنفذ، وعمال موسمين لم يعودوا إلى عملهم



أكد رئيس نقابة عمال النفط عامر الجداري أن أية زيادة في الدعم سنضطر لزيادة الواردات، مؤكداً أنه وخلال ثلاث سنوات خرج ألف عامل من الخدمة، ولم يدخل أي عامل مكانهم، فحسر الصندوق اشتراكاتهم السنوية، والتي بلغت ٧ مليون ليرة سورية، وهذه العملية تستنفد الصندوق دون واردات، وتؤدي إلى فشل كل دراسة جديدة للصندوق، وعن العمال الموسمين المفصولين من العمل ولم يعودوا إلى عملهم قال الجداري إن النقابة قامت بكل ما بوسعها وطرقت جميع الأبواب من أجل إعادتهم، وكشف الجداري بأن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وعدت بأن توافق مباشرة على إعادتهم للعمل عندما يصلها كتاب المكتب لكن مع الأسف حتى الآن لم يظهر شيء.

أما النقابيون فقد ركزت مداخلاتهم على قضايا مهمة تمس حقوق العمال منها فتح سقف الحوافز لأن إغلاقه مخالفة واضحة للمرسوم لأن الحوافز مربوطة بالإنتاج، وإلغاء سقف الراتب وإعفائه من الضرائب خاصة وأن الضريبة تدفع على الأرباح وليست على الأجور، وتخفيض سن التقاعد للمرأة مع الحفاظ على كل ميزات سن التقاعد وتعيين عمال جدد، وأن يكون التواصل بين العمال والقيادات النقابية أكثر من ذلك وميدانيا، ومنح تعويض مخاطر العمل أسوة ببقية الوزارات، وتعديل جدول الأمراض المهنية لظهور أمراض لم تكن موجودة سابقاً، وتسأل أحد النقابيين: لماذا لم يستجيبوا للضمان الصحي في حين تمت الاستجابة بسرعة للتأمين الصحي؟ ليجيب قائلاً: لأن مشاكله كثيرة، ومرضاه من الدرجة الثانية، والدعاوى العمالية مضى عليها ٢٠ سنة ولم تنفذ، كما طالب العمال بأن يشمل ذلك تعويض الاختصاص لجميع حملة شهادة المعاهد المتوسطة، ومنح الجيولوجيين طبيعة العمل والوجبة

الغذائية لأنهم يعملون في المناجم وأماكن العمل الخطرة، وتثبيت العمال المؤقتين المشكلة التي تكرر سنويا دون أي حل، وضرورة حل مشكلة الملفات الضائعة في تأمينات طرطوس.

من جانبه أكد **غسان السوطري** رئيس الاتحاد المهني أن سقف الراتب للفتة الثانية مجحف جدا، وهناك مراسلات بهذا الخصوص من أجل إيجاد حلول مقنعة قد يحتاج ذلك لمراسيم وتشريعات، وفي مجرى زده على التقاعد المبكر قال: بأن المتقاعد المبكر يبحث عن فرصة عمل أخرى كانت من حق باحث جديد عن فرصة عمل، وذكر بأن هناك الكثير من المتقاعدين أخذوا ٧٥٪ من سقف الراتب وعملوا في القطاع الخاص ب٦ آلاف ليرة، لسوء الأحوال المعيشية.

مؤتمر نقابة عمال الكهرباء

وزارة الشؤون حجرة عشرة أمام حقوق العمال
أكد التقرير المقدم من مكتب النقابة لأعمال المؤتمر إن

مديرية كهرباء طرطوس اختيرت لتكون شركة نموذجية، كما أشار التقرير إلى إنشاء النافذة الواحدة، والقيام بتنسيب كل العمال إلى الصندوق بما فيهم عمال اللجان، وإعادة من تسرب سابقا وخاصة في محطة توريد باناس، والخدمات التي قدمها صندوق النقابة للعمال، وصرف البديل النقدي للإجازات وتكريم العمال المميزين.
أما المدخلات فقد أكدت على مطالب تكرر سنويا منها: الإسراع في تكوين الملك العددي وتوزيعه على المديرات حسب الحاجة، وتوزيع الكسوة العمالية للجميع وإنشاء أماكن راحة واستجمام للعمال، وتعويض الانتقال من مكان إقامتهم إلى عملهم التي لم تطبق رغم القرار الوزاري بذلك، وطالبوا بعدم التعاقد مع أي طبيب لأكثر من سنة واحدة، وضرورة تثبيت العمال المؤقتين مباشرة لوجود شواغر، وتشميلهم بالحقوق مثل غيرهم، وطالب أحد العمال المثبتين بمنح العمال المؤقتين تعويض مخاطر العمل

المؤتمرات النقابية العمالية في دير الزور

الوقائع والمداخلات تناقض ما تقوله الحكومة

وطالب بعض العمال بوضع نقاط اسعافية في مداخل المدن، طبابة شاملة ومعالجة سنوية، ودعم قسم الحروق، وإجراء الفحص الدوري للعمالين.

تحسين الوضع المعاشي للعمالين في الدولة

طالب رئيس وأعضاء مكتب نقابة المصارف بزيادة عدد العمالين في المصارف، وتوحيد لباسهم وتحديث عملهم من خلال الدورات المركزية، وإحداث مصرف تسليف في البوكمال، وإنجاز مصرف التوفير الجديد، وتحسين الوضع المعاشي للعمالين في الدولة وزيادة الأجور، وإحداث معمل الأسمنت لتوفير المواد الأولية، وتفعيل دور مؤسسة العمران، وتوفير مواد البناء بأسعار منافسة، وتخفيض أسعار الأسمدة المكدسة في المصارف الزراعية.

أما مداخلات العمال فقد ركزت على دور التجار في الاستغلال وجشعهم، ولو على حساب صحة المواطنين، وأكدوا ذلك بالوقائع والنماذج بمواد غير صالحة، وتغيير المواصفات وتاريخ الإنتاج، بينما حاول مدير التجارة تحويلها إلى قضية شخصية من خلال زده بطريقة مخجلة.
وطالب النقابيون بتعويض المناطق النائية للعمالين الموزونين من محافظات أخرى ومن التربية أسوة بغيرهم، وبالسكن العمالي أسوة بنقابتي الزراعة والكهرباء، وكذلك بزيادة المساعدة من صندوق التكافل.

يكدهون بسواعدهم ليل نهار

إنهم عمال خدمات الحمل والعائلة هؤلاء الذين يكدهون بسواعدهم ليلاً ونهاراً، وبكل الأيام والمواسم دون انقطاع، وفي الظروف الجوية القاسية، ومع ذلك ليس لهم أجور ثابتة تؤمن حياتهم مع أسرهم، ومن هنا جاءت مطالب مكتب النقابة ولجانها موحدة في المعاناة والحقوق وأهمها: إيجاد صيغة للرواتب والأجور بطريقة شهرية مع المصارف الزراعية، وإجراء الفحص الدوري لهم على نفقة الفريق الآخر، وإشراكهم بالمظلة التأمينية وفي إعداد دفتر الشروط لأي عمل، وتحديد الأليات من سيور وغيرها في الجهات العامة والزامها بشروط العقود والمالية منها خصوصاً، وتخصيصهم بالسكن العمالي أسوة بالنقابات الأخرى كالخاصة منها. وتؤكد في قاسيون على ذلك طالما هناك ١٠٣ شقق لم يكتب عليها هؤلاء ضائعون بين عمال القطاع العام والخاص ويستحقونها بجدارة.

لا شك أن مطالب العمال هي حقوق وليس منة من أحد فهم بناء المجتمع والوطن مع بقية الكادحين ومن يتهاون أو يعتدي على حقوقهم فهو اعتداء على الشعب والوطن وقاسيون ستتابعها في المؤتمرات وغيرها تساندهم وتقف إلى جانبهم حتى ينالوها وتقف ضد من ينتقص منها بسياسة الخصخصة والبلرلة التي ينتهجها الطاقم الاقتصادي ومن وراءه.

■ ز.م

شركة حديد حماة..

خردة تُسرق وتهديد بالتوقف

◀ نزار عادل

عقدت نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية بحماة مؤتمرها السنوي، وتضم النقابة الشركة العامة للحديد فقط، ومن المستغرب إضافة «الكهربائية» لتسميتها، علماً أنه يوجد في حماة نقابة خاصة للكهرباء، وفي كل الأحوال فإن شركة حديد حماة من أهم الشركات في سورية، وهي مازالت تنتج رغم كل الظروف القاهرة، فُدمت في المؤتمر مداخلات هامة عدة:

هلال العبد الله رئيس اللجنة النقابية في معمل الصهر قال في مداخلته: «إن هناك وعوداً كثيرة من الجهات الوصائية، منها وعود الفريق الاقتصادي بالانتعاش، ولكنه رمى بالمسؤولية على جفاف المناخ، ووزير المالية وعد بتأمين ٢٥٠ ألف فرصة عمل، ولكن لا شيء، ووعود بأن الاستثمارات سوف تحقق الرفاه، رغم ما قُدم من حوافز لأصحاب رؤوس الأموال، وأيضاً لا شيء».

وحول شركة الحديد تحدث العبد الله عن المطلب القديم الجديد بتوجيه شركات القطاع العام ووزارة الدفاع لتسليم خردة الحديد إلى شركة حديد حماة وعدم إعطاء تراخيص لتصدير الخردة ومنع تهريبها، كما طالب بمنح الإدارات صلاحيات تحويلها بالتطوير والتسويق، ومنح طبيعة العمل والاختصاص لعمال الشركة، وأبرز ما تحدث عنه العبد الله: إيجاد آلية عمل لحل مشكلة الدرجات النارية التي تسلم إلى الشركة بعد مصادرتها ويتم إحراقها في الشركة، وهي تلوث البيئة، علماً أن الشركة أحرقت ١٣ ألف دراجة عام ٢٠١٠.

السؤال هنا: من أدخل هذه الدرجات إلى سورية؟ وكيف دخلت؟ هل تهريباً وهي بمئات الآلاف؟ أم أن أحداً استوردها وباعها ثم صادرها، ويتم الآن إتلافها؟ سؤال لن تلقى له جواباً.

أيضاً قال العبد الله: «تلوح وزارة الصناعة دائماً بالعمالة الفائضة، ولكن دون وضع معايير».

موفق حلاق طالب اللجنة النقابية في معمل القضبان بطبيعة العمل والاختصاص، وقال: «إن تطوير معمل القضبان يجب أن يكون بالتوازي مع تطوير معمل الصهر، وتؤكد على ضرورة إصدار النظام الداخلي للشركة».

أحمد الشيخ خالد، رئيس اللجنة النقابية في معمل الأنابيب المعدنية، قال «إن هذا المعمل متوقف عن العمل، وسورية تستورد الأنابيب بواسطة القطاع الخاص، والتراخيص تُمنح للقطاع الخاص لإنشاء معامل. وفي المعمل آلات لا يوجد لها مثيل، وأي معمل في القطاع الخاص يعجز عن استيراد هذه الآلات» وقال: «إذا كان المستورد أو المنتج في القطاع الخاص أقل سعراً من إنتاج شركة حديد حماة، فالسبب في أن الجودة مفقودة نهائياً وخصوصاً في المستورد، وتساءل: أين مراقبة الجودة؟ وتساءل أيضاً: «لماذا لا يسمح لنا بشراء المواد الأولية بشكل مباشر، وليس عن طريق المناقصات؟ وطريقة المناقصات تزيد الأسعار بنسبة ٢٠٪، لأن الاعتماد لا يُفصح إلا بعد أشهر، لذلك فإن الأسعار مرتفعة».

■ ■

المصارف الزراعية تخالف القوانين وتعاقب الفلاحين!

سبق أن نشرت قاسيون بعددها رقم /٤٦٦/ تاريخ ٢٠١٠/٨/١٤ مقالاً بعنوان «هل للمصارف الزراعية ثأر مع الفلاحين؟»، سلط الضوء حول عدم استجابة الإدارة العامة للمصارف الزراعية لتوجيهات رئاسة الجمهورية بناءً على مقترحات وتوصيات اللجنة الزراعية الفرعية بالحسكة.

وها هي الإدارة ذاتها تعود ثانية لتؤكد سوء تعاملها مع الفلاحين، حيث صدر القرار رقم /٥٩/ عن وزير المالية بناءً على الظروف الجوية السائدة، والذي يقضي: مادة /١/ تصرف مبالغ الدعم المخصصة للإخوة الفلاحين من صندوق دعم الإنتاج الزراعي دون اقتطاع الديون المستحقة عليهم أصالة وكفالة تجاه المصرف الزراعي، وذلك للعام الحالي /٢٠١٠ - ٢٠١١/ حصراً.

وصدر البلاغ رقم (٤/١٥٠٧) بتاريخ ٢٠١١/٢/٨ عن المدير العام للمصرف الزراعي دمشق للمصارف الزراعية «للاطلاع والعمل بمضمونه».. إلا أن جهابذة المصرف الزراعي بمحافظة الحسكة، أي كبار الموظفين والمديرين، عادوا إلى أحقادهم تجاه الأخوة الفلاحين، وأفرغوا القرار من مضمونه بالرغم من وضوحه.

حيث قاموا باقتطاع كل المبالغ الواردة إليهم قبل ٢٠١١/٢/٨ (تاريخ صدور البلاغ) دون علم الفلاحين بحجة أن البلاغ يسري مفعوله اعتباراً من ٢٠١١/٢/٨. متجاهلين نص القرار /٥٩/ المادة /١/ «وذلك للعام الحالي ٢٠١١». ونتيجة التداول بالخفاء بين مدراء المصارف والإدارة العامة للمصرف الزراعي فقد أصدرت الإدارة العامة تميمها برقم (١٣٠/١٧٩٧) تاريخ ٢٠١١/٢/١٦، جاء فيه:

«بناءً على توجيهات السيد وزير المالية يطلب إليكم التقيد بصراحة النص.. مؤكداً بأن مبالغ الدعم المشمولة بهذا القرار هي جميع مبالغ الدعم التي يتم صرفها، بدءاً من تاريخ صدور بلاغنا، أي البلاغ رقم (٤/١٥٠٧) تاريخ ٢٠١١/٢/٨ وحتى نهاية عام ٢٠١١».

وهنا نؤكد ونتساءل: لماذا صدور التعميم

المذكور إن لم يكن هناك همس ولمس بين المدراء ومديرهم العام، لأن القرار والبلاغ كانا واضحين.

إلا أن إدارات فروع المصرف الزراعي بالمحافظة أقرطت في غيها، وأصررت على عدم صرف مستحقات الإخوة الفلاحين لمن اقتطعت منهم مبالغ الدعم عن ديونهم، بالرغم من صدور كتاب وزير المالية رقم (٢٠١١/٢٠١/٢١/ف.ج) تاريخ ٢٠١١/٢/٢١ الموجه لمدير عام المصرف الزراعي دمشق، والمعطوف على ما نشرته صحيفة تشرين بعددها /١١٠١٩/ تاريخ ٢٠١١/٢/١٥ والذي يطلب فيه التعميم على فروعكم، حيث يؤكد على القرار /٥٩/ المتضمن صرف مبالغ الدعم النقدي المخصصة للفلاحين خلال عام ٢٠١١ دون أية اقتطاعات «للاطلاع وتعميم ذلك على فروعكم بمحافظة الحسكة للتقيد بمضمونه».

كما صدر أيضاً الكتاب (٨٢/١٩٦٠) تاريخ ٢٠١١/٢/٢١ من الإدارة العامة للمصرف الزراعي إلى فروع محافظة الحسكة كذلك «للاطلاع والتقيد بمضمونه».

وهنا نتوجه لوزير المالية..

لقد ورد في «القرار، البلاغ، التعميم، الكتب» تأكيد في جميعها على صرف مستحقات الأخوة الفلاحين من مبالغ دعم الإنتاج الزراعي لهذا العام حصراً «بناءً على الظروف الجوية السائدة»، وكذلك ذيلت جميع الوثائق بعبارة: إما «التقيد» أو «العمل بمضمونه».. إلا أن إدارة المصرف الزراعي وجهابذتهم يطلعون عليها لكنهم لا ينفذونها، بل لا يعملون بها إلا لقلة قليلة، صرفت لهم مبالغ الدعم بعد تاريخ ٢٠١١/٢/٨ تاريخ صدور البلاغ (٤/١٥٠٧).

وهنا نتساءل: هل الظروف الجوية السائدة تختلف بين من وردت مبالغهم قبل ٢٠١١/٢/٨ وبين من وردت مبالغهم بعد هذا التاريخ؟. ألا يكفي استهتار هؤلاء وتلاعبهم بمصائر أكبر شريحة في الوطن؟

ألم يحن التقييم السليم لهؤلاء الخارجين عن القانون ومحاسبتهم؟ إلى متى سيستمررون في صلفهم؟ نتظر الجواب.

■

المؤتمر العام لاتحاد الفلاحين بالرقعة..

حقوق فلاحية مغيبة.. وحلول خلبية

ظلت سورية حتى وقت قريب تعد من البلدان الزراعية بامتياز، والزراعة فيها بشقيها النباتي والحيواني كانت تاريخياً أساسية في متانة اقتصادها وحضارتها.. ولاشك أنها تشكل في يومنا جانبا هاما من الحل للأزمات والتحديات الداخلية والخارجية من فقر وبطالة وتنمية ومعيشة ومواجهة الحصار والظغوطات الخارجية التي تستهدف قرارنا السياسي واستقلاليتته..

ومن المعروف أن الزراعة تعرضت في السنوات الأخيرة لضربات قاصمة أدت ليس إلى تراجعها وإنما إلى تدميرها، مما كان له الأثر المباشر على خلخلة أمن الوطن الغذائي، وتشريد مئات الآلاف من الفلاحين وأسرههم وخاصة في المنطقة الشرقية، حيث تحولوا إلى ما يشبه الفجر الرحل وعمال مياومين.. ومن بقي منهم متمسكاً بأرضه أصبح على شفير الهاوية.. وكل ذلك نتيجة السياسة الليبرالية التي ينتهجها الطاقم الاقتصادي وأولها رفع الدعم عن المحروقات ومستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني وتحرير أسعارها وضرب الإنتاج الوطني منها كالسماد والبذار..

في ظل هذه الأوضاع والمعاناة الكبيرة والتخريب المتعمد وغير المتعمد، عقد اتحاد فلاحي الرقعة مؤتمره العام في ٢/١٦/٢٠١١ بدورته الحادية عشرة.. والفلاحون بالرمق الأخير، وقد أشار التقرير إلى جملة من الصعوبات والمطالب المتكررة التي تضعها الجهات المسؤولة على الرف وتنام نومة أهل الكهف، وهذا ما أدى إلى تقادم المعاناة وتحولت إلى مأسا بدءاً من الفقر والحرمان إلى الفساد والنهب المستشري في كل مفاصل الدولة والسرقة والنهب من كل جنب والضرائب المرتفعة والأسعار التي تحلق يومياً ومن أهم الصعوبات والمقترحات التي لكثرتها نحاول أن نجملها وندمجها:

في الجانب الزراعي:

● محصول القمح كانت بذاره قليلة وتتحمل مؤسسة الإكثار مسؤولية ذلك، ولم تنفذ كامل خطة الشوندر للسبب ذاته، أما القطن فقد تعرض للإصابة بالحشرات في شهر تموز وتجاوزها للعبئة الاقتصادية مما أدى لانخفاض الإنتاج، ومحصول الذرة الصفراء تعرض لنقص كبير واحجام في الزراعة بسبب قرار الحكومة عدم استلامه من مؤسسة الأعلاف، وكل ذلك يتطلب استنباط بذار قمح وقطن وذرة وشوندر ملائمة لبيئة المنطقة وزيادة كمياتها بما يتناسب واحتياجات الدونم في الوقت المناسب وزيادة المقتن العلفي مع بقية المستلزمات كالسماد وتوفر الأدوية

البيطرية والمبيدات الفعالة وخاصة للزلل والباذنجان البري وغيرها .

● إنشاء صندوق تأمين للكوارث الطبيعية التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، وتخفيض نسبة الفوائد على القروض الممنوحة عن طريق الجمعية للأعضاء التعاونيين وكذلك رسوم الإدارة المحلية على المحاصيل الزراعية وتقسيم الديون المتركمة على الفلاحين وأعضاؤهم من الفوائد وغرامات التأخير وهم كمنتجين برأينا أولى بالإعفاءات من المستثمرين الوهميين..

● إحداث وحدات إرشادية في جميع القرى وتفعيلها، وتوفير المراكز والخدمات الصحية والعامه كماء الشرب ومد الطرق العامة لربط التجمعات السكانية فيها وفي البادية.

● وضع المحميات العامة تحت إشراف الدولة وحمايتها من المتطفذين وفتحها لمربي الأغنام عند الحاجة.

في مجال الري:

● الإسراع بتنفيذ الصرف المغطى في مشاريع الاستصلاح، واستبدال الأتنية الترابية بالاسمنتية في الري.



● ضرورة الإسراع في تنفيذ مشاريع الاستصلاح وفق العقود الزمنية وعدم تحميل الفلاحين نفقات تأخر الشركات المنفذة، وتوزيع الأراضي المستصلحة على الفلاحين لتفادي المشاكل الناتجة عن بطء اللجان وفتح طرق زراعية بين الحقول وفرشها بالبقايا لتسهيل نقل المحاصيل..

● العمل على توسيع نطاق الري والاستصلاح ليشمل وادي قره موخ أو شق قناة من نهر الجلاب إلى نهر البليخ، وإنشاء سد تخزيني عليه مقابل حويجة عبدي، وعدم فرض رسوم للإدارة المحلية على الري.

● إحداث شعبة لترخيص الآبار في منطقة تل أبيض لتخفيف العبء والتكاليف على الفلاحين، وإحداث صناعات زراعية في الرقعة كعامل أجبان وألبان وغزل ونسيج لتوفر المواد الأولية وامتصاص البطالة.

● ونوه في قاسيون أن الانتخابات تمت وفق اصطفاي عشائري وليس على أساس برامج عمل سياسية اقتصادية اجتماعية، ولم يراع في اختيار المكتب التنفيذي تسلسل الأصوات كعملية ديمقراطية، وهذا يؤكد ضرورة إصدار قانون أحزاب عصري، وقانون انتخابات يعتمد النسبية ليصبح الانتماء للوطن ومصصلحة الشعب هو الأساس.

■ محمد الفياض - الرقعة

دعم زراعي معدوم.. وأسئلة برسم شخص معلوم!

في الجمعية، وتمّ تحصيل الدعم لهم أيضاً، وبذلك حصلوا على الدعم مرتين!.

٥- تمّ حرمان جزء كبير من الأعضاء من هذا الدعم.

٦- تمّ حرمان قرية (وادي الفيضوس) الفقيرة والمعتمدة من هذه المساعدة عدا خمسة أسماء على علاقة وثيقة مع رئيس جمعية البطار كون القرية المذكورة تابعة لأعمال هذه الجمعية.

٧- لدى مراجعة الأعضاء لرئيس الجمعية ومحاسب الجمعية قالوا بأن لا علاقة لهم بذلك، بل إن العلاقة مع مديرية الزراعة، علماً أنهم هم من رفعوا الجداول، وأن دور المديرية ينتهي عند الترخيص للجمعية فقط.

٨- تمّ اقتطاع مبالغ مالية من الدعم لأسباب غير معروفة علماً أن معظم الإخوة الفلاحين حاصلون على براءة ذمة من الجمعية.

٩- تبين أنه لا توجد عدالة في بيانات المساحة، وعلى الغالب جرى اعتمادها بصورة مزاجية كونها جاءت غير متطابقة مع الواقع.

١٠- إخفاء جداول توزيع الدعم الحقيقية عن المزارعين واعتماد جداول من إعداد رئيس الجمعية.

- تجدر الإشارة بأن المزارعين قد راجعوا الوحدة الإرشادية في وحدة زراعة (مشتى الحلو) مطالبين بإنصافهم، وعرضوا أوضاعهم على القائمين عليها، وكذلك تمت مراجعة رئيس الرابطة الفلاحية في (صافيتا)، ولكن لم يحدث أي شيء حتى تاريخه لكي يرفع الظلم والحيث عن الفلاحين ولوضع حدّ للفساد والمحسوبيات والهيمنة على مقدرات الإخوة الفلاحين.

■ **طرطوس - مراسل قاسيون.**

مجرد أحلام فلاحية

يبددها صياح الديكة..

وجه فلاحو ريف طرطوس في يوم من الأيام، تحية إلى الحكومة «الرشيدة» التي أخذت على عاتقها حماية المنتج الوطني والمستهلك الوطني، ولم تكف بذلك، بل اتجهت بأنظارها إلى حماية المزارع العربي إيماناً منها بالعمل العربي المشترك..

كما تكرم الفريق الاقتصادي على الفلاحين والمزارعين بتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي عن طريق تصنيعها محلياً، أو استيرادها على نفقة القطاع العام دون الحاجة إلى احتكار القطاع الخاص والوقوع بين براثن بطجعية التجار.

ولم ينس فريقنا الاقتصادي مساعدة فلاحنا من الكوارث الطبيعية (أعاصير، صقيع، جفاف، فيضانات)، وقامت الحكومة وفريقها الاقتصادي المخضرم بتسويق هذا الإنتاج حرصاً على المستهلك والمنتج من استغلال السماسرة والتجار.

كان هذا مجرد حلم.. رآه الفلاحون في إحدى الليالي الكالحة، التي ما لبثت أن انتهت صباحاً عندما استيقظوا على معاناتهم اليومية في تأمين أبسط مستلزمات المعيشة.

لكن ما الذي يجري واقعيّاً؟ وما هي حال منتجي الخيرات؟ وكيف ينعكس «رشاد الحكومة» على الفلاحين والمزارعين السوريين؟

على سبيل المثال: لم يتخلّف سعر غرام واحد من بذار البندورة عن سعر غرام الذهب إلا بقليل..

كما أن سعر إنتاج كيلو غرام من البندورة لا يتجاوز /١١/ ليرة سورية، طبعاً دون حساب أجر العامل والتكاليف الكبيرة الأخرى. وبما أن فريقنا الاقتصادي له نظرة قومية، لم يكتف بدعم المنتج السوري، بل ساعد المنتج العربي عن طريق استيراد إنتاجه إلى أسواقنا المحلية، فحماية المنتج السوري) يجب ألا نغرقنا في أفكار قطرية وإقليمية..

فإلى متى ستستمر هذه المأساة القائمة؟ ومتى ستتحول أحلام الفلاحين البسيطة إلى حقيقة؟ ومتى سينظر هذا الفريق الاقتصادي «السوري» إلى تطلعات وآمال المنتجين ويحاول التعامل معها بصفقتها واجبات عليه تحقيقها؟..

■ **المجموعة الشبابية في يحمور**

■

برز في مؤتمر اتحاد فلاحي طرطوس الذي انعقد بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ تحت شعار (عندما يكون الفلاح بخير يكون الوطن بخير).. جملة من المظاهر التي لا تبشر بالخير، لعل أهمها التأخر في حضور القيادات الفلاحية، مما أدى إلى افتتاح المؤتمر بعد ساعة وعشر دقائق من الموعد المحدد، ونتيجة ذلك لم تناقش التقارير المقدمة، وتم الانتقال مباشرة إلى عملية الانتخاب بالرغم

من أن التقارير المقدمة من مكاتب اتحاد فلاحي المحافظة هي برامج عمل ومقترحات وجردة حساب عن خمس سنوات فائتة، أي دورة كاملة متضمنة الإيجابيات والسلبيات وجميع المطالب لتحسين حياة الفلاحين وتخفيف الأعباء عن كاهلهم لزيادة الإنتاج وتأمين وسائله وتسويقه بطرق أفضل.

ورغم أن رئيس الاتحاد العام للفلاحين أكد في

«درج» يتلع الدعم الزراعي في طرطوس!



طلبت الوحدات الإرشادية من المواطنين الإسراع في تقديم بيانات قيد وبيانات مساحة للحصول على الدعم الزراعي، وكان حظ فؤاد ومفيد إبراهيم أن يقدموا بيانات قيد إلى إرشادية ناحية السيسنية بعد الحصول عليها من الدوائر العقارية بجهد وكلفة مالية، ولكن للأسف فإن هذه البيانات- وحسب قولهما- خبأت في أدراج الإرشادية خوفاً من البرد القارس عليها ولم ترفع إلى الجهات الرسمية نتيجة العمل المجهد للوحدة الإرشادية في الإرشاد الزراعي اليومي، حيث لم يوجد موظف يتابع هذا العمل الصعب بالتنظيم الزراعي ولن يحصل كثير من المواطنين على الدعم الزراعي.

وقد أكد فؤاد له «قاسيون» أنه وأخوه لم يحصلوا على الدعم بعد وغيرهم كثيرون، ولكن بعد المراجعة إلى الوحدة الإرشادية ورئيسها المهندس محمود عبد الله قال بالحرف الواحد- بعد البحث في أدراج الوحدة دون نتيجة: «لن تحصلوا على الدعم الزراعي، وقد تحصلون عليه في الأشهر القادمة ولا تؤاخذونا لأنها سقطت سهواً».

ويقول فؤاد: هنا بيت القصيد، إذ يتساءل المرء: يا للعجب، هل يعقل هذا الإهمال وهذا التسبب في العمل؟ أن يصل إلى درجة لا يصدقها العقل بهذا الاستهتار بالعمل الوظيفي إلى هذا الحد الغريب

يبرود مرة أخرى...

مخالفات بعد البدء بالتفتيش

تعمماً وبالتزامن مع المخالفات التي تمت تسويتها، ولفقت الشكاوى إلى تعنت مجلس مدينة يبرود وإصراره على عدم إزالة مخالفة الطابق القرميدي المخالف العائد لعضو مجلس المحافظة (أ.م) في العقار المرخص باسم المدعو (هدق) والذي أدى إلى تشقق البناء لعدم تحمله أثقالاً كبيرة، وشكل خطراً على ساكني البناء، مع أن القانون ٥٩/٥٩ ينص على إزالة المخالفة بشكل كامل إذا كانت تهدد أمن وسلامة الجوار. وتضمنت الشكاوى مخالفات جديدة نعد بعضها:

- تحويل العقار المخصص لبناء جامع جانب حديقة الصالحية إلى بناء سكني بمساحة تزيد على ١٨٠ ٢م لابين عم رئيس البلدية.

- مشفى الأمل التخصصي متجاوز على الشارع الجانبى بحوالي نصف متر واستولى على فضلة لأحد المواطنين بمساحة ٥٠ ٢م بدون تعويض، وقد اشكتي المواطنون بخصوص الاستيلاء والتجاوز على الطريق، وغضت البلدية النظر.

- استولى رئيس البلدية على حرم مجرى المياه (ساقية) على الكورنيش الشمالي وبيبعها للعقارات التي تشاد على جانب الساقية، كوجائب مكملة لمخططات رخص البناء، مع أن حرم الساقية هو أملاك دولة.

- السماح بإشادة ثلاثة أبنية جديدة في أراضٍ زراعية في منطقة (أبو لاطي)

العجيب؟
ويدفع باتجاه السؤال الأكبر: ومن المسؤول الفعلي عن هذا الإهمال الذي كان سبباً بعدم حصول عدد كبير من المزارعين على الدعم المقررة موجهاً نصيحة مديرية الزراعة في محافظة طرطوس ووزارة التربية والعباد.

بأن تقدما موظفين إلى إرشادية السيسنية من أجل أن يؤديوا واجبهم الوظيفي لعدم وجود موظفين فيها قادرين على أداء واجبهم الوظيفي تجاه المواطنين، لأن الإرشادية الكريمة أصبحت عبئاً على البلاد والعباد.

طريق المسلخ، لتجار الإسمنت المقربين من رئيس البلدية.

- تحويل شقة سكنية على شارع الأربعين حي الاصطياف إلى محلات تجارية، وهذه مخالفة لا تتم تسويتها نظراً لطبيعة المخطط التنظيمي لهذه المنطقة.

- تجاوزاً بأكثر من ٥ أمتار على الحديقة في شارع الأربعين، فوق جامع أبي بكر، من قبل بناء متعدد الطوابق لمهندسة في المكتب الفني في بلدية يبرود، وقد ظهر البناء للعيان متقدماً عن العقارات المجاورة له، ويظهر التجاوز واضحاً للعيان.

- في منطقة مركز البريد والهاتف الذي أقيم على أملاك الدولة، تم الاستيلاء على المنطقة المحيطة به وإشادة الكثير من البيوت السكنية، يعلم رئيس البلدية وتغاضيه عن المخالفات.

للتأكد من صحة هذه الشكاوى جالت «قاسيون» في مدينة يبرود والتقطت صوراً للكثير من التجاوزات، وخاصة تسوير الوجائب على حافة الساقية تماماً على الكورنيش الشمالي وضم حرم الساقية إلى الوجائب، والعقار المشاد للسكن مكان الجامع جانب حديقة الصالحية، وغيرها من المخالفات.

وخلال جولتنا في شوارع يبرود شكا لنا أحد المواطنين ظاهرة هامة تُعص حياة بعض المواطنين، ولا أحد يستجيب لشكاواهم ومطالبهم، حيث

يوجد في شارع المسلخ طريق الكروم البرانية، مسافة ٢٠٠ متر تحوي بيوت سكن عشوائى قديم غير مخدمة بالكهرباء، علماً أنها تحوي أكثر من ١٢ عائلة، وأن البيوت التي قبلها والبيوت التي بعدها على الطريق نفسه، تصلها الكهرباء بشكل نظامي، ومدير فرع مؤسسة الكهرباء في يبرود يقول للمواطنين: «اشترتوا محولة على حسابكم الخاص»، علماً أنه لو تم بيع هذه العقارات بيعاً كاملاً، وبعشرة أضعاف ثمنها، فلن تحصل ثمن محولة كهرباء يجب على المؤسسة أن تؤمنها للمواطنين من ملاكها الخاص. ومن هنا ننسأل: هل حقاً يوجد مخالفون ومتجاوزون فوق القانون، ويمكن لهم استغلال مناصبهم وعلاقاتهم للمتلص من المحاسبة؟! وهل يقبل أي من المتنفذين أو أصحاب المناصب أن يتسلح بهم أي كان، لارتكاب المخالفات والتجاوزات؟! أسئلة نضعها برسم الجهات الرقابية والتفتيشية وأصحاب المناصب أنفسهم!!

من المسؤول؟!!

من المسؤول عن نهب ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من موازنة الدولة؟ وعن كون نسبة ١٤٪ من الشعب السوري تعيش تحت الحد الأدنى للفقر، وكون ما بين ١٤٪ إلى ٢٠٪ عاطلين عن العمل؟

من المسؤول عن فشل الخطط الخمسية المتتالية في تحسين الاقتصاد وتحقيق نسب نمو مرتفعة وحقيقية فيه؟ ومن المسؤول عن مخالفة الدستور السوري عبر خصخصة بعض المرافق العامة كقطاع الكهرباء والمرافق والمطارات؟ ومن المسؤول عن تجاوز قيمة هدر الكهرباء في سورية ملياري دولار سنوياً؟ وعن تخسير القطاع العام ووقف ضخ الحياة في شرايينه؟

بالطبع إن تحقيق عكس ذلك ليس مستحيلاً، فمعمل إطارات «أفاميا» ملاً المحافظات السورية من إنتاجه بعد تسهيلات بسيطة قُدمت إليه ويعد تزويده بأمر بسيطة، وكذلك معمل حديد حماة وفر حاجة البلاد من الحديد بعدما كان شبه متوقف عن العمل وبعدما سمحنا للناس ببيع الخردة لهذا المعمل لتحويلها إلى قضبان- وهو ما قاله أحد الوزراء السابقين- وكل ذلك تمهيداً لخصخصته علناً.

ثم، من المسؤول عن تحول شعار «الشرطة في خدمة الشعب» إلى عكسه؟ أو عن تمكين آلاف المحكومين والمطلوبين والمهربين من الفرار بعيداً عن قبضة العدالة؟ أو عن ارتفاع نسبة الجريمة إلى ٢٨٪ العام الماضي وعدم الحديث الجدي لإصلاح القضاء الذي في جزء هام منه يحول الحق باطلاً والباطل حقاً؟

ومن المسؤول عن مخالفات البناء الجارية على قدم وساق رغم صدور مرسوم جمهوري بمنعها؟ ومن المسؤول عن فساد البلديات- وعلى الأخص رؤساءها غير المؤهلين علمياً وأخلاقياً؟!

ومن المسؤول عن الحجم الهائل في التهرب الضريبي الذي يقوم به القطاع الخاص بعلم الدوائر المالية المختصة؟ أو عن تمكين أرباب العمل- حتى في المنشآت الكبرى- من التهرب من تسجيل عمالها في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو تسجيل عدد قليل منهم وبراتب أقل بكثير من رواتبهم الحقيقية؟

ومن المسؤول عن تلوث المياه الجوفية وتلوث الأنهار الجارية؟ ومن المسؤول عن عدم تمكن محطات معالجة المياه المقامة والمزمع إقامتها من تصفية مياهها وإعادة تلوثها لموتة لري المحاصيل الزراعية بها؟ أو عن الإصابات المتزايدة بأمراض السرطان والتهاب الكبد الفيروسي وغيرها الناجم عن ضعف متابعة حالات الغش التي يقوم بها التجار والصناعيون الراكضون بسرعة البرق نحو الإثراء غير المشروع على حساب الشعب؟

ومن المسؤول عن أمثال هذه العناوين الواردة في الصحف والمجلات والمواقع الالكترونية: (لص أنيق يخدر ضحاياهم بالبولمانات ويسلبهم أشيائهم الثمينة، مستشفى سوري واحد بتصنيف عالمي، سورية بالمرتبة ١٥١ عالمياً في سرعة تحميل الإنترنت، سكر منتهي الصلاحية لدعم المواطنين... الخ)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تستطيع أيها القارئ العزيز أن تأخذ الحرف الأول من الكلمات الأربعة التالية وتضيف إليها (ال) التعريف « فسق سائد آثم دائم».

ستيركوه ميقرى



نعوة

خسر الشيوعيون السوريون واحداً من الرفاق القدامى هو الرفيق إبراهيم سليمان إثر تعرضه لنوبة دماغية حادة أنهت مسيرة عمره الطويلة التي قضاها مناضلاً في سبيل الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

الرفيق الراحل من مواليد إدمب ١٩٢٥، وهو ابن عائلة مكافحة بسيطة.. وقد انتسب إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري في بداية الخمسينيات، وأبان الملاحقة أيام الوحدة السورية - المصرية نقل عمله في مجال البناء إلى لبنان.

ظل الرفيق الراحل داعياً وداعماً لوحدة الشيوعيين السوريين طوال فترة الانشقاقات والتشردم، وكان من أوائل الموقعين على ميثاق شرف والعمر الطويل..

وحدة الشيوعيين السوريين.. وقد بقي مخلصاً في عمله وأضاع الصلحة الوطنية والطبقية فوق كل اعتبار حتى آخر لحظات حياته.

الرفاق في قيادة وقواعد اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وأسرة تحرير صحيفة قاسيون، يتقدمون من آل الرفيق إبراهيم سليمان وأصدقائه بأحر التعازي، متمنين للجميع الصحة والعمر الطويل..

كيف أصبحت شيوعياً؟

للعديد من أمراض الجلد.

المهم أنني لم أتمتع برعاية هذا الوالد الحنون لأنه توفي في وأنا في السادسة من عمري. وكان أن اتجهت بعد أن أنهيت المرحلة الأولى من التعليم إلى العمل، فعملت لدى صيدلي في حي الشاغور لسنوات عدة، ثم انتقلت بعدها إلى مجال العمل بالبناء، وهنا كانت البداية، ثم عملت بتصلح السيارات، وما زلت في هذا العمل حتى اليوم.

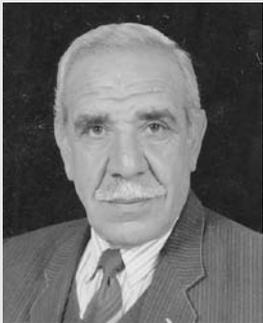
بدأت بالتعرف على الشيوعية وأنا في الثالثة عشرة من عمري، وأول من التقيت به من الشيوعيين شاب من أبناء حارتي هو عبد الرحمن العسة، ومن ثم الرفيق أبو علاء من السويداء والرفيق أبو محمد ظاظا من ركن الدين، ومنذ ذلك الوقت دخلت مجال النشاط السياسي والحزبي، ولا جدال في أن ما شدني لصفوف الحزب هو الواقع المعيشي الصعب والشعور بالظلم والفقر، حيث وجدت أن الخلاص لا تحققه إلا الشيوعية، ومازلت أتذكر أول اجتماع للفرقة التي انضممت إليها مع رفاقي إحسان الصغير وعدنان صباغ ومحي الدين حمادة ووليد صالحاني، وأود أن أوضح

لقاؤنا اليوم مع شيوعي قديم هو الرفيق محمد علي الشريجي..

الرفيق المحترم (أبو بسام) مرحباً بك في قاسيون، وكعادتنا مع ضيوفنا من الشيوعيين القدامى، نسألك أن تحدثنا كيف أصبحت شيوعياً؟

«أولاً، أشكركم، وأعبر عن امتناني لصحيفة قاسيون لأنني وبكل الصدق والقناعة أرى فيها تلك الصحيفة التي تحترم قراءها كما تحترم ذاتها، وهذا ما يميز حال المبدئي عن سواه، وأرجو أن أوفق في سرد ذكريات من حياة مديدة أمضيتها كما أظن، بانسجام حقيقي بين ما أحمله من فكر وبين ما أمارسه من سلوك في واقع عشته بحلاوته ومرارته.

أنا من مواليد حي شعبي عريق من أحياء دمشق الغالية، هو حي الميدان عام ١٩٤٠، في كنف أسرة معيها إنسان طيب ومحبوب يعمل حلاقاً، ومن المعروف بأن الحلاق في تلك الأيام الغابرة كان الخبير بأحوال وأخبار أبناء حارته، وهو الطبيب المداوي لكثير من الأوجاع والأمراض بدءاً من الأسنان وعلاجها ونقلها إلى تحضير الدهون والأدوية



أن البيئة التي نشأت فيها تميزت بنبضها وروحها الوطنية، فعمي حسن أبو صلاح من المجاهدين المعروفين، وخالي الرجل الجليل والتأثر القيادي الشيخ محمد الأشمر، ولا شك أن الحديث عن تلك الأيام سيطول، ولكنني سأذكر بعضاً بسيطاً منه، فجميع الرفاق في كل المجالات والمواقع في الريف وفي المدن عاشوا الظروف ذاتها وخاضوا النضال وعانوا الاضطهاد والملاحقة والسجون.. لقد شاركت بجميع المظاهرات التي قادها الحزب في مدينة دمشق دفاعاً عن حقوق العمال والفلاحين وعن القضايا الوطنية، وأكثر تلك المظاهرات كانت «طيارة» حيث تبدأ فجة في ساحة

أو شارع رئيسي نرفع خلالها اللافتات المطلية والوطنية ونهتف بشعارات التحدي للاستعمار وأعدائه من المستغلين، كما شاركت في جميع التوقيعات على العرائض المطلية وفي توزيع المنشورات والبيانات الحزبية والكتابة على الجدران، وفي الاحتفالات الوطنية والطبقية كعيد الجلاء وثورة أكتوبر وعيد العمال، وقد أقيم في بيتنا عدد من الاجتماعات الجماهيرية، وفي أحدها حضر الرفيق خالد بكداش وألقى خطاباً بمناسبة انتخابات البرلمان السوري.

وأنا اليوم، وإن كنت خارج التنظيم الحزبي، أحس بالمرارة والحزن لحالة الانقسامات والترهل التي أصابت حزبنا، لكنني لم أياس، وقد وجدت بارقة الأمل الحقيقية في نشاط وجهود الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وفي هذا الظرف بالذات الذي يشهد حركة نهوض شعبية عارمة في البلاد العربية تعاودني الثقة الأكيدة بقدرة الشعوب على صنع انتصاراتها في دروب العدالة الاجتماعية التي ستحققها الاشتراكية المتطورة. وعن طريق صحيفة قاسيون أحيي الشعوب المناضلة، وأحيي جميع الرفاق في نضالهم ليستعيد الحزب دوره في مقدمة الكادحين، فميدان الكفاح ما يزال يفتح صدره لكل المناضلين... وأختم حديثي بهذه الجملة: ليس شيوعياً من لا يحبه الناس.

إعداد محمد علي طه

قبل دفعها إلى المذبح.. إنقاذ الثروة الحيوانية واجب وطني ملح!

◀ أحمد محمد العمر

يشهد الاقتصاد السوري نقلة نوعية لكنها غير واضحة المعالم. بين تصريحات الحكومة والواقع شرح كبير والمسألة تبدو معقدة ولا نوايا حقيقية لتفعيل النشاط الاقتصادي وإبراز دوره في جميع المجالات، وخصوصاً في مجال الزراعة الذي يعتمد عليه الاقتصاد السوري بشكل كبير.

الحكومة تركز دائماً على مجالات وقطاعات معينة تريد إصلاحها وتهمل ما يبني عليه الاقتصاد السوري مثل قطاع الزراعة وتربية المواشي الذي يشكل تقريباً ٢٥٪ من إجمالي حجم الاقتصاد السوري، والرعاية الحقيقية غير موجودة بعد فأحوال المواشي التي تربي أو التي تُعد للذبح تزداد سوءاً من حيث التربية والبنى والمسالخ المتواضعة والغائبة عن الرقابة. وفي أغلب الأحيان مفقودة تماماً عنها، ومن حيث اللحوم التي تقدم إلى المواطنين إن كانت دجاجاً أم لحمياً أحمر.

يزداد الطين بلة بانتشار الجفاف وتدهور الغطاء النباتي بشكل ملحوظ في مناطق الجزيرة وحمص ودرعا والسويداء، حيث أدى الجفاف إلى تراجع مساحة المراعي التي أصبحت نادرة الأعشاب ويقتصر وجودها على محيط مصادر المياه، وشملت المعاناة مناطق كثيرة من البادية التي افتقرت للمياه اللازمة لسقاية المواشي ولاسيما في حماة وحلب وريف حمص بسبب انخفاض الآبار والسدود، والمشكلة متفاقمة حول وضع المواشي وخصوصاً أننا الآن مقبلون على مواسم التوالد والتكاثر، والسؤال الذي يحير الفلاحين ولا يجد حلاً لديهم هو: هل ستوزع المقننات العلفية بعدل، وهل ستدعم الحكومة الفلاحين المنكوبين مربي المواشي؟

إن واجب الحكومة كبير جداً في دعم هذا القطاع ومراقبته من حيث الأسعار وتوزيع العلف المسيطر عليه وتحريره من يد رؤساء الجمعيات وأمناء المستودعات، وفي جولة ميدانية له «قاسيون» في مناطق ريف دمشق للتقصي حول الأسعار في جمعيات مثل جمعيات النشائية والشيفونية وحوش الضواهرة وحوش نصري تبين ما يلي:

سعر ١ كغ من العلف المركز في الجمعيات يساوي ١١,٥ ل.س، وسعر ١ كغ من العلف الحر في المعالف يساوي ١٩ ل.س، ونصيب رأس البقر الواحد من العلف ١٠ كغ لكل شهر وفي الواقع هذه الكمية لا تكفي إلا لوجبة واحدة.

سعر ١ كغ مادة النخالة الحكومية يساوي ٥,٦ ل.س، بينما في السوق يساوي ١٨,٥ ل.س، علماً أن هذه المادة لا توجد إلا في مستودعات الدولة، وعند البحث عنها تجدها عند التجار بأسعار عالية ولا تجدتها في الجمعيات، وهذه المادة تستخدم في غذاء الأغنام.. فما سر هذا الغف؟

البقرة الواحدة بحاجة إلى ٣٦٠ كغ من العلف، إذ أنها تأكل في اليوم ١٢ كغ، بينما تنتج في اليوم ١٥ كغ حليب أي في الشهر ٢٩٠ كغ ما عدا أيام الجمعة التي لا يباع فيها الحليب.

وبحساب الأسعار يظهر التالي:

سعر العلف المقدم للبقرة الواحدة يساوي ٦٨٤٠ ل.س، سعر بيع الحليب بالسعر الذي يشري من الفلاح هو ١٦ ل.س، أي يساوي المجموع ٦٢٤٠ ل.س، والحليب في السوق نجد سعره ٣٠ ل.س، إذا سعر الحليب لا يغطي مصروف البقرة واحتياجاتها، هذا من جانب، ومن جانب كيفية توزيع العلف وتحديد المخصصات تشكل لجنة للعد والإحصاء من الوحدة الإرشادية مع مندوب للجمعية ويقومون بعد المواشي لدى الفلاح وهنا ترى العجب، حيث يتم وضع أسماء وهمية لنيل المخصصات ومن ثم يستلمون المخصصات هم ويبيعونها في السوق السوداء، ويوجد حيل أخرى مثل دفع رشاوي للجنة أو تتعامل في المحسوبيات لتسجيل عدد مخالف عن الواقع للحصول على كميات إضافية من العلف.



ونجد أيضاً أن دور الجمعية محصور تماماً في توزيع الأعلاف فقط، والجمعيات الإرشادية ينحصر عملها في تقديم اللقاحات فقط.

أدلى الفلاحون بما لديهم فأوضحوا أنه بخصوص العلف المخزن في المستودعات فإنه لا يوزع ويبقى حتى يتعفن ويعداها يتم توزيعه على الجمعيات وبيع بعد ذلك للفلاحين بأسعار أقل من العادية، ما يؤدي إلى ظهور أمراض في البقر ويؤثر على الحليب ويزيد التعرض للأمراض مثل التهاب الضرع والاسهالات الشديدة وأمراض معوية للحيوان والإنسان الذي يتناول من حليبها ولحمها.

خلاصة القول: بات لزاماً على الحكومة اتخاذ التدابير الضرورية لحماية الثروة الحيوانية بأسرع وقت على اعتبار ذلك واجباً وطنياً لا يقبل التأجيل، والا سنرى ثرواتها كلها تصطف طوابير على أبواب المسالخ.. بانتظار الذبح.

مسالخ الدجاج بين الشروط وضعف الرقابة

◀ محمد هاني الحمصي



◀ نمر محمد الذيب

في ظل غياب الضمير الانساني وشراة بعض تجار اللحوم والعاملين في هذا المجال، فإن عدم قدرة الحكومة على كبح جماح الغش في المواد الغذائية وفي مقدمتها اللحوم ولحوم الفروج، وضعف قدرة الحكومة في السيطرة على الأسعار، منحت هؤلاء التجار مساحة يصولون ويجولون فيها دون حسيب ولا رقيب.

وصلت نسبة الغش الى حدودها العظمى، ومن أنواع الغش التي يمارسها هؤلاء التجار والمتجنون للحوم إزالة تاريخ انتهاء صلاحية المنتج الذي يفترض أن يدون على العبوات، فيتم عرضها على المستهلك دون تاريخ صلاحية أو بتاريخ صلاحية مرور، مستغلين بذلك عدم قدرة المستهلك على التمييز بين العبوة المخالفة وغيرالمخالفة، كما أن اللحوم ذات المنشأ الأجنبي المنتهية الصلاحية والتي تخرج منها الروائح الكريهة يتم فرمها وخلطها بالتوابل والبهارات والمقيلات لإخفاء رائحتها وطعمها وإعطائها نكهة مقبولة بحيث لا يشعر المستهلك بوجود شيء غير طبيعي.

والسلخ للعلم، هو مركز تجمع لهذه اللحوم الفاسدة التي يستخلص منها بقايا العظام والریش والأرجل وما شابه ذلك، ثم يتم فرمها وتعبئتها باكياس نايلون وبيعها بأسعار متدنية أو عمل «سيخ شاورما» منها و«صحتين على قلبك تعيش وتاكل غيرها»..

ومن أنواع الغش أيضاً حقن الفروج بالماء ليزداد وزنه لزيادة ربح التاجر، في الوقت الذي ينعكس سلباً على المواطنين من الناحيتين المادية والصحية. أما عن استخدام الهرمونات في الإنتاج الحيواني فاستخدامها يشكل خطراً كبيراً على صحة الإنسان وخاصة عند الاستخدام الخاطئ لهذه الهرمونات، والسؤال المطروح هو ما مدى تأثير هذه الهرمونات على جسم الانسان وصحته؟

في سياق الاجابة عن هذا السؤال لا بد من التنويه الى أنه يتم حقن الصيصان بالأدوية منذ تفقيسها حتى لحظة ذبحها، فالدواء يعتبر ضمن البرنامج الغذائي للدواجن، والهرمونات تسرع من فترة النمو الطبيعي لهذه الصيصان الصغيرة وهذا بحد ذاته يفقد القيمة الغذائية والصحية لتلك الدواجن، فهناك آثار سلبية على نوعية الفروج المنتج لأن معظم الوزن الزائد هو لحم مترهل يؤثر على صحة الإنسان، حتى أن اللحوم «المهرمنة» لا

مجهولة تاريخ الإنتاج والصلاحية.

ويذبح في سورية يومياً أكثر من ٦٥٠/ ألف فروج ينتج عنها ١٦٥٠/ ٢م من المياه الملوثة، إضافة إلى الدم الناتج عن نزعها والتي تطرح مباشرة إلى شبكات الصرف الصحي والأنهار والأراضي الزراعية كما تأخذ الفضلات الباقية مثل الأحشاء والریش وتستخدم علفاً للأسماك وكل ذلك يتم دون معالجة علمية طبعاً.

هذا بغض النظر عن الطيور التي تذبح في المسالخ السرية وغير النظامية بسيارات مكشوفة وغير مبردة وضمن براميل أو أكياس نايلون وهو ما يعرض المستهلك لأمراض كثيرة. ومن المستغرب وجود هذه المسالخ رغم أن وزارة الزراعة أوضحت الشروط الفنية الصحية والرئيسية للترخيص ومنها: يجب وجود طبيب بيطري مهمته الإشراف على الأمان الحيوي للدواجن، وإحاطة مبنى المسلخ بسور لا يقل ارتفاعه عن المترين، وابتعاد المسلخ عن مداجن الجدران والأمت بمسافة لا تقل عن ٢٠٠٠/ متر، وأن المبنى يجب أن يتألف من قسم إداري وقسم لاستقبال الطيور

شئنا أم أبينا يعتبر اللحم الأبيض الغذاء الأساسي لكثير من العائلات، فسعره معقول للجيب أكثر من سعر اللحم الأحمر، وبناء على ذلك انتشرت الكثير من المسالخ لتغطية حاجة السوق غير أن أغلبها مسالخ يدوية غير مرخصة، وهي ذات وضع ردي لا تراعي الشروط الصحية في أغلب الأحيان، ولا رقابة عليها لأن الرقابة تتركز غالباً على أماكن البيع فقط وتهمل المسالخ ومناطق الذبح والتنظيف، فالذبح في هذه المسالخ يتم دون رقابة صحية تميز الفروج السليم عن المريض، إضافة إلى أن الدجاج يوضع في براميل بلاستيكية أي ممنوعة صحياً وفوق بعضها البيض، أي المريض مع المعافى، وهذه العملية للذبح لا تسمح بالنزف الكامل للفروج الذي يتم غسيله بعد الذبح بالماء العادي غير المتجدد وينقع بالماء والتلج لزيادة وزنه، ولا يغلف وينقل بسيارات مكشوفة لبيع على البسطات في محلات غير مجهزة فنياً، وكذلك فإن منتجات هذه المذابح غالباً ما تكون

بين فتح الاستيراد ووقف التصدير: «شم ولا تدوق»

◀ ماهر فرج

على الرغم من الثروة الحيوانية الضخمة والمتنوعة الموجودة في سورية، والتي تعتبر من أهم صادراتها في فترة مضت إلا أن هذه المادة الغذائية المتمثلة باللحوم الحمراء والبيضاء أصبحت اليوم من أغلى السلع الغذائية علماً أن الجهات المعنية أصدرت قراراً رسمياً يمنع تصدير اللحوم بلونيهما مؤخراً، من أجل اشباع الأسواق المحلية، ولكن الأسعار ما تزال بعيدة عن متناول المواطنين الذين يدخلون في خانة ذوي الدخل المحدود، وذلك رغم الحديث عن انخفاضها الذي لم يتجاوز ٥٠ ل.س تقريباً للكيلو الواحد من اللحم الأحمر، لتظل هذه السلعة الغذائية محافظة على أسعارها المرتفعة، فأصبح سعر الكيلو الواحد من لحم الغنم ٧٥٠ ل.س بينما العجل نحو ٦٠٠ ل.س، كما يبلغ ثمن الكيلو غرام من لحم الجمل ٦٥٠ ل.س.

وعلى الرغم من الغربة الموجودة بين المواطن واللحوم الحمراء، إلا أنها لم تسلم من الغش وتلاعب بعض ضعاف النفوس من تجار اللحوم في أسواق البلد في ظل غياب لجان حماية المستهلك وتواطؤ بعض رجال التموين مع الفاسدين.

حيث يتبع بعض باعة اللحوم أسلوب الخلط بين نوعين من اللحوم من أجل تحصيل قدر أكبر من الربح، على حساب ذلك المواطن الذي بات اللحم الأحمر الضئلي أحد أحلامه، وذلك ببيع لحم الغنم مخلوطاً مع

والدواجن وصلات للذبح والتجفيف والتقطيع والتوضيب والفرز.

كما تؤكد الوزارة على أهمية كون صالات التجفيف والتقطيع والتعبئة مبردة وأن يتوفر في المنشأة غرف للتبريد والتخزين منفصلة عن قسم الإنتاج وأن تكون الجدران وأرضيات صالات العمل وقسم العمل وقسم استقبال الطيور من البورسلان أو السيراميك لتأمين سهولة التنظيف والتقييم، أما عن المياه المستخدمة فحددت الشروط أن تكون صحية ونظيفة وخالية من الجراثيم والأمراض قدر المستطاع.

ولكن.. رغم كل هذه الشروط تبدو الرقابة عاجزة عن أداء مهامها في ضمان صحة وسلامة عمليات الذبح، ولعل ذلك عائد بالدرجة الأولى إلى الفساد المشتري في معظم لجان الأجهزة الرقابية وفي كل الزارات، وبذلك تبقى الشروط مجرد كلمات تكتب وتقرأ دون تطبيق على الأرض، فهل ستتحقق هذه الشروط فعلاً يوماً ما، أم أن المواطن سيعيش نار القطيعة مع الفروج أيضاً؟!

لحم الجاموس أو البيلة اللذين يعتبران أرخص ثمناً من الغنم، أو خلط لحم الجمل أو العجل بلحم البيلة أو الجاموس المستورد من الهند الذي بدأ ينتشر بكثرة في أسواقنا نتيجة لسعره المنخفض مقارنة بأنواع اللحوم الحمراء الأخرى، حيث يبلغ ثمن الكغ من لحم الجاموس ما بين ٢٠٠-٢٥٠ ل.س، وبيع على أنه لحم غنم في بعض الأحيان، ويستغل الباعة في ذلك ضعف خبرة المواطن العادي في التمييز بين أنواع اللحوم بالطعم أو باللون، وقد كشف في فترات سابقة عن حالات كان بعض ضعاف النفوس يبيعون لحم الحمير أو الكلاب على أنها لحم غنم أبيض، وكانت تباع على شكل (نقائق أوهمبرغر).

كما أن انتشار لحم الجاموس واللحوم المتلجة مجهولة الهوية وغير المعروفة، فتح باب الغش على مصراعيه خصوصاً في المطاعم التي تقدم وجبات اللحوم هذه على أنها لحم غنم ضان وبأسعار مرتفعة ليتضاعف هامش الربح للوجبة الواحدة ثلاثة أضعاف على الأقل.

إن كان ارتفاع أسعار اللحوم فيما سبق يرجع للتصدير إلا أن ارتفاعه حالياً يمكن إرجاعه إلى كميات اللحوم المتلجة المستوردة من الخارج، فطالما أن هناك استيراداً لهذه اللحوم المتلجة فهناك مستفيدون من غلاء أسعار اللحوم الحمراء البلدية، وعدم جدية الحكومة في التعامل مع الموضوع يدل على وجود من يستغل علاقته الرسمية لضمان بقاء أسعار اللحوم الحمراء البلدية بعيدة عن متناول يد المواطن حتى لا تكسد تجارته، ليظل المواطن مجبراً على أكل هذه اللحوم على مبدأ: «شم ولا تدوق».

صور تعليمية وتربوية من دير الزور



تقدّم لقراء قاسيون، ولن يهمه الأمر في الجهات الوصائية التربوية هذه «الفلاشات» الميدانية المقتضية من المنطقة الشرقية..

مدير مدرسة (١):

قام مدير إحدى المدارس الابتدائية بالتفتيش على التلاميذ لمعرفة من غلّف كتبه ومن لم يغلفها، وباللهجة المحلية «جلدها» فوجد أختين في الصف الرابع لم تغلّفا ذلك فساءلها: لماذا؟ فأجابتا بأنهما ينتظران أن يستلم والدهما راتبه.. فشنّ هجوماً كاسحاً عليهما وعلى والدهما أمام التلاميذ: «والدكما يصرف راتبه على الدخان والمشروب ولا يذهب إلى الجامع ليصلي...» فتحوّلت الطالبتان إلى مادة سخريّة لدى التلاميذ، وباتتا تكهران المدرسة، وتراجع مستواه وأمستا لا تريدان الذهاب إليها، فقدم والدهما شكوى إلى مديرية التربية، وقامت الرقابة بالتحقيق بالأمر، فأنكر المدير ذلك، واستشهد بمعلمة حلفت اليمين منكرة حدوث ذلك!! بينما أكد بعض التلاميذ ذلك..

وفيما بعد تبين للرقابة أن المدير غشّاش وأن المعلمة «الشاهدة» هي زوجته.. وسبق أن تقدم ضدّه بشكوى لضربه التلاميذ وجري التنازل عنها ولفلقة الموضوع والسؤال هل هذا مربّب؟ ومن منحه هذا اللقب؟ وعلى أي أساس؟

مدير مدرسة (٢):

نتيجة خلافات عائلية وعشائرية بين المدير وأحد طلاب ثانوية ريفية، افتعل المدير مشادة أدت للتعارك بالأيدي بينه وبين هذا الطالب على باب الثانوية مساءً، وخارج أوقات الدوام، حيث كان الطلاب يأتون للعب الكرة، علماً أن باب الثانوية مفتوح ويحدث ذلك يومياً لأن هناك بعض المدرسين من خارج المحافظة يسكنون فيها، وجرى تكبير القضية وتغيير مواصفاتها غشاً أو خداعاً من جانب بعض المسؤولين والإعلام المحلي والوزارة، ونتيجتها جرى حرمان طالبين من الدراسة في جميع مدارس سورية، وحصل المدير على مكافأة وصلت لحدود الـ ١٠ ألف ليرة، ولم يعد أحد قادراً على دحض ذلك والتراجع عنه.. علماً أن الطالبين من المتفوقين كما أكد مدير يعرفهما وكذلك بعض الأهالي من

مدير مدرسة (٣):

مدرس في أحد المعاهد كان يستغل الطلاب من خلال الدورات التي يقيمها في مادته منذ أكثر من سنتين، ومن يسجل لديه ينجح، وتبين أنه كان يسرّب، ويبيع لهم الأسئلة، ووصل الأمر إلى إحدى الجهات الأمنية التي تابعت الموضوع، وجرى توقيف المدير وبعض الإداريين والمدرسين، وحسب ما روى بعض المطلعين أن المدير المعروف بطيبته عند سؤاله عن الموضوع أجاب: أنه يعرف بذلك، ونصح المدرس، ولم يستجب له، وأنه أبلغ المديرية شفهيّاً ولم يحاسبه أحد، وكان من المفترض أن يتم التنويه كتابياً لذا وقعت برأسه..

الفيس بوك والمتعلمون:

بعد أن منّت الحكومة على الشباب بفتح صفحات الفيس بوك المراقبة أصلاً في مقاهي الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، عاد الشباب المتعلم إليها، لكن محافظ دير الزور أصدر قراراً بإغلاق المقاهي في العاشرة ليلاً، وإحدى الجهات طلبت من الفيس بوكيين الدخول إلى صفحة تأييد أنشأتها.. وهذا تشكيك مبطن بوطنية الناس، وسبباً ضربه أكثر من نفعه.. لأن الحس الوطني العالي لدى أبناء الشعب السوري نابع من محبة الوطن وهو لم ولن يأتي بأوامر، وإنما بتلبية مطالب المواطنين وحقوقهم.. ومن يفعل ذلك يخدع مسؤوليه أولاً كما يخدع نفسه.. وما جرى في تونس ومصر دليل على دور المناهقين في إخفاء الحقائق والفسادين في خراب البلاد..

إذا وصل التردّي في التعليم وغيره إلى هذه الدرجة.. ترى ألن تكون النتائج وخيمة ولا يحمده عقباها عند أول اهتزاز محتمل؟..



من أجل ألا يظل حلم الشباب مفقوداً

حدقة العين تكبر، القلب يتضخم ويعمل بأقصى طاقته، العقل ينضج ويصل إلى ذروة غايته.. لقد وصلنا سن الشباب.

سن الشباب هو الوصول إلى قمة عطاء الإنسان من كل النواحي الجسدية والنفسية، وبما أن مجتمعنا مجتمع فتي فإننا نحن أبناء العقد الثالث نحمل على ظهورنا هم المستقبل، وهم الماضي، وهم حياتنا الشخصية، وهم الوطن.. لننظر إلى الأبد في عناد مستمر للقدر الذي يحتم علينا من خلاله البعض كل شيء، ونحن نحاول رفض أي شيء مفروض، لكن أغلبنا ما يزال ينقصه العلم والثقافة والأطر والأدوات التي تساعدنا في تخطي عقبات حياتنا.

فطلاب الجامعات في معظمهم، وهم نخبة المجتمع، مثل التائهين في بحر كبير لا يعرف أغلبهم أهو في الاتجاه الصحيح أم أنه تائه عن الطريق.

الأحاديث تأتي لا لشيء، ولكن لكي تأتي (أين ذهبت البارحة؟ أين سنسهر؟ ماذا سنناكل، من أين هذا، وأين ذلك... إلخ).

بل وهناك سؤال يطرح بشكل يحسب أناس: أين ستسافر بعد التخرج؟ وكأننا بوطن غير وطننا، وكأننا زوار على هذه الأرض.. ألم تكن هذي أرض أجدادنا وأرضنا التي منها أكلنا وشربنا؟ ثم إن أي سؤال عميق يأتي ولو بشكل عرضي لأي موضوع تقا في أو معرفي، فأنت ترى فنون التهرب اللبّق. ويرجع الحال كما كان أين؟ وكيف؟ ومتى...

المشكلة أن معظم الشباب ليس لهم مرجعية يستندون إليها، لا روحية ولا حزبية ولا اجتماعية.. ومع ذلك هم يريدون فقط أن يغيروا العالم بأيديهم العارية من جديد.. لكن لا تلبث أن تحترق الأيدي فيهرب الحالم إلى خياله وإلى أحلامه ويصنع عالمه الافتراضي، ويظل يبحث عن حلمه المفقود في بحور الخيال التي لا تنتهي.

لذا نحن اليوم بحاجة إلى تكسير حواجز الخيال، والانخراط في معركة الحياة الحقيقية، والعمل على توفير جميع الجوانب في حياتنا وعلى كل الأصعدة إن كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

أكد أن المهمة صعبة، وأكد أننا سنواجه بعض المصاعب، ولكن هذا واجبنا لأن الوطن لنا وليس لشعب آخر، وخصوصاً ونحن نواجه هذا الغزو الفكري والحضاري، ونواجه تلاشي القيم والمبادئ التي امتلأنا بها ونحن صغار..

يجب علينا أن نرجع إلى أغانينا القديمة: «بلادي بلادي بلادي لك حبي وفؤادي».. ونقتبس منها أغانينا الثورية المعاصرة التي ستقودنا إلى الفعل والتأثير..

■ أمجد المالح

مزاج جامعي بامتياز

وصلت إلى قاسيون الرسالة التالية من بعض طلاب قسم اللغة العربية في جامعة دمشق/ سنة أولى، نوردها كما وصلت:

«تعودنا في المقررات الجامعية أن تترد الأسئلة مشابهة لما أورده الأساتذة في المحاضرات، ولكن.. أن يورد الدكتور (٩) في مادة صعبة جداً كالتحوي يتوقعه الطلاب أبداً...»

فهل من حق الدكتور الذي يدرّس المادة أن يورد الأسئلة كيفما يريد؟

والسؤال الأهم: ما مصير الطلاب الذين لم يقرؤوا في كتاب الدكتور (٩) وهو كتاب غير جامعي وغير مطلوب للدراسة؟

هل سيبقى التخرج أملاً بعيداً والنجاح في مادة النحو حلاً لمن يتحقق أبداً؟..

■ ■

من مطبّات العملية التربوية

حيث كان غالباً ما يقصده زملاؤه لضبط الصف حين تخرج الأمور عن السيطرة، وهذا ما سبب له بعض المتاعب تجلّت بكثرة الشكاوى ضده، مما اضطر المدير حينها لأن يجمع الأساتذة ويخاطبهم بالصيغة التالية: (ممنوع على أي أستاذ أن يطلب مساعدة الأستاذ فلان، فمن لا يستطيع أن يضبط صفه بنفسه فليقدم استقالته). ليبقى الأساتذة حائرين حول ماذا سيفعلون غير مواصلة المعلمة.

ومن هنا نخاطب جميع المسؤولين وأصحاب القرار ونسألهم: هل حقاً ما زلتم لا تستشعرون حجم الخطر الذي يهدد مصير أبنائنا وهم غد هذه الأمة ومستقبلها الذي يجب أن يكون واعداً؟

كيف للمدرس أن يضبط صفه دون تأهيل معرفي ونفسي، وفي ظل تحريم العنف الجسدي والمعنوي، ومنع الفصل.. وفي ظل حقيقة واقعية قائمة أن الحوار (المفترض) بين الكادر التعليمي والطلاب لا يؤدي حتى الآن إلى أية نتيجة إيجابية؟ نترك السؤال مفتوحاً ليجيبنا عليه وزير التربية..

■ عمر بريك

طلاب قسم الآثار بجامعة دمشق يتضامنون مع الثورة الليبية

وقّع عشرات الطلاب في قسم الآثار والمتاحف بجامعة دمشق بياناً تضامنياً مع الثورة الليبية، هذا نصه:

«تمر المنطقة العربية الآن بتداعيات انفلاق الأفق أمام الإمبريالية العالمية وحليفاتها في المنطقة وانفتاح الأفق أمام الحركة الثورية، والتي برزت بقوة أثناء الثورتين المصرية والتونسية وما يحدث في بلدان عربية أخرى كالبحرين واليمن والمغرب، وثورة أبناء المختار في ليبيا ضد النظام الديكتاتوري للعقيد معمر القذافي الذي جثم طويلاً على صدور الشعب الليبي.

وكل ذلك أكد أن الشعوب العربية بدأت تنفض الغبار عن تاريخها، وأنها كسرت جدار الصمت الطويل ضد الفساد والفقر والمحسوبيات والقمع وتكميم الأفواه.

وانطلاقاً من ذلك نعلن كامل تضامنا مع الثورة الشعبية الليبية التي أصبحت مثل الثورتين المصرية والتونسية والمقاومات اللبنانية والفلسطينية والعراقية، شوكة في خاصرة نظام القطب الواحد المتهاوي، وفي الوقت نفسه ندين ونشجب لجوء النظام الليبي إلى استخدام القذائف الصاروخية والدبابات والطيران في قمع الجماهير الثائرة وإرتكابه مجازر فظيعة بحق المدنيين العزل وندين خطاب القذافي الفوقي وتهديده الجماهير، كما ندين محاولات التدخل الأمريكية والأوروبية ومجلس الأمن الدولي في شؤون ليبيا استغلالاً للمجازر التي ترتكبها مرتزقة القذافي بحق المدنيين.

كل التضامن مع الثورة الليبية الباسلة.. المجد لكادحي وقراء ليبيا.. تسقط طغمة القذافي المجرمة..

■ ■

وصلت إلى قاسيون الرسالة المطلوبة التالية من المدرّس خالد الحمدو..

تقول الرسالة:

«أنا مدرس لغة انكليزية من مواليد محافظة القنيطرة لعام ١٩٦٣، أحمل شهادة جامعية (إجازة في الآداب قسم اللغة الانكليزية، ودبلوم تأهيل تربوي)، ولقد استقلت من التدريس عام ٢٠٠١ بعد أن سنحت لي فرصة -والفرصة قد لا تتكرر إلا مرة واحدة- لتحسين وضعي المعيشي والمادي، حيث أنني أعيل أسرة كبيرة مكونة من (٨ أولاد)، ووالدي عاجز ومريض، وأخواتي بحاجة للمساعدة، فتعاقدت مع وزارة التربية في السعودية، وقضيت ثمانية أعوام من عام ٢٠٠١ ولغاية عام ٢٠٠٩، وقد كنت خلالها من المدرسين المتميزين، ولدي العديد من شهادات الشكر والتقدير وكذلك شهادات بدورات تأهيلية، بالإضافة لشهادة خبرة في نهاية الخدمة، وتقدمت بطلب عودة إلى الوظيفة عن طريق مديرية تربية القنيطرة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٦، وحصلت على موافقة التربية وذلك لوجود الشاغر والاعتماد، وتم رفع الطلب إلى وزارة التربية..

في الثامن والعشرين من شهر آذار عام ٢٠١٠



صدر قرار وزير التربية بإجراء مسابقة تحريرية وشفهية وذلك للتأكد من السلامة المهنية والصحية، وبعد إجراء المقابلاتين في القنيطرة بدأ الانتظار لصدور النتائج، وكل مرة أراجع الوزارة يقولون: لم يصدر شيء!

حتى بداية الشهر العاشر. راجعت الوزارة وقالوا لي في الشؤون الإدارية إن السيد الوزير قد وافق على عودة من لم يتجاوز عمره الأربعين فقط.. هنا أطرّح تساؤلاً: هل المُدرّسون الذين

تجاوزت أعمارهم الأربعين لم يعودوا قادرين على العطاء والتدريس؟ وماذا عن الخبرة الطويلة؟ وهل فعلاً لا توجد شواغر لهؤلاء، رغم أنه في العديد من المدارس يقوم مكلفون بتدريس اللغة الانكليزية، علماً أن المنهاج الجديد يحتاج إلى كفاءات وخبرات عريضة؟ وعلى سبيل المثال، أنا مكلف منذ سنتين بتدريس اللغة الانكليزية في المدارس الثانوية، وحتى تاريخه لم أستلم وزملائي أصحاب الوضع المشابه أي راتب منذ بداية العام الدراسي الحالي ٢٠١٠ - ٢٠١١، ولدينا عائلات والتزامات، وليس لدينا أي مصدر للدخل... «... والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه»..

أذكر أيضاً أنني تقدمت لمسابقة أخرى عام ٢٠٠٧، وتم تعييني في محافظة دير الزور!!! وكان عقدي في السعودية ساري المفعول، فلم ألتحق بالمسابقة، والأآن ننتظر صدور مسابقة جديدة أو قرار جديد.

■ ■

■ ■

مطبات

مطر.. لهذي الشام المبللة

أعلمين أي حزن يبعث المطر..

(بدر شاكر السياب)..

لماذا تترش هذه العبارة على قلبي كلما عاد المطر إلى مدينتي الفارقة في نعاسها الجميل، اللبلة يهب الهواء على دمشق من جهة الجنوب، وتهتز الصحون الفضائية فوق بيوتاتها التي لم تحظ بعد بالصحن الواحد، ويظير بعضها، ويختبئ أولئك الذين نسوا طقس الشتاء، وأووا إلى لغة (المكيف) الدافئة، يستمتعون بهواء ساخن مستعار.

عبارة تصلح لكل اشتياق، لكل امرأة خائفة من افتضاضها ليلة ريح، ومن افتضاح روحها في زمن الذكر المستدب، لكل العاشقين الذين أدمنوا المدينة التي لا تعرف النوم، والحاملة بذكور على شاكلة العراقي الراحل إلى بيروت، شاعر على هيئة تابوت مزرن بالأغنيات التي تقدر الحزن قصيدة خلود.

أعود دون إذن إلى مدينتي، ثمة من سيقول إنني أستعير لغة محبطة، أو كلمات من قاموس لا يليق بكاتب زاوية محلية، أو ب(مطبات) تثرثر في البلديات وأحوالها، الأرصفة المتهاكة، اختلاسات أمناء الصناديق، الصرف الصحي، البنى التحتية المتهاكة، مخالافات البناء، التسويات وعمولاتها، رؤساء البلديات للصوص الصغار، التجار، الأسعار الكاوية، الاحتكارات، السوق المفتوحة كقم قرش في فيلم رعب... لكنني اليوم أستعيد لغتي ومدينتي لأكتب شيئاً من ذات أهلكتها لغة الصحافة الشوارعية، اللغة التي يجب أن تتوسط بين فوق وتحت، والممتدة على كل الشرائح في هذه المدينة التي أحب.

ولكنني لن أخرج من مدينتي، ربما سأعبر شارعاً باغنية، وأسير قرب مخالفة أذنن لحناً مخالطاً، وأكتشف سر الأمانة السفلية وأصبح بلكنتي القديمة: طوبى لكم، سأستعير لغة الشاعر النائم في رأسي، والذي أعياه السفر في أحوال الأزقة، وقرر فجأة أو(بطلب) أن يعود بقميصه الفارغ من جسده، وجوعه المبدع، وثرثراته القديمة عن الحب، وزوايا الشوارع، ومداخل البنايات الحديثة، ومصعد البناء الذي يحرك فيه غريزة القبل.

أذهلتني الذاكرة التي كنت أعتقد أنها (تكست) بالتحقيقات، واللقاءات، والزوايا المغرقة في محليتها، وكنت أعتقد أن الغوص في الأرض يضيع الفضاء، وأن الكتابة عن الزوارب تقتل الورد، وأن أنفاس المدراء والمتنفذين الصغار تغلق مفاتيح الروح، وأن اللهاث حول المدينة لمطاردة خبر صحفي يجعل اليد ترتجف عند كتابة كلام موزون، وأن الكتابة عن ركن الدين والشيخ خالد وحرارة الطنابر تحيل قاسيون لمجرد بيوت متهاكة على بعضها، وقاسيون العنيد مجرد همّال (أسيبة) وفقراء، وأن التسول يتقب القلب... لكنها دون ريب مدينتي التي أدمنتها، واقعية وشاعرية في حزنها، قاسية كمشرط وبسيطة كنع ماء لا يكثرث بالطرقات.

أيتها المدينة (الدمشقة) بسرعة تاجر بناء خسيس، ومحتكر لسكرنا وشاينا وسمنة (مجدرة أمهاتنا)، والفلاح الذي قسا على التراب بالما الأسود ليجعل تبولة عطلتنا بطعم (الخرء)، وموظف يمرر معاملاتنا بقروش الرشوة، وأتعب اللقاء بوجوهنا المتعبة من صعود درج إلى الطابق، أما المصعد المعطر فهو للمدير وكبار الزوار.

أيتها المدينة لم تكنس الليالي الطويلة في كتابة مطولة عن المنفعين من صندوق المعونة الاجتماعية، أبناء المسح الاجتماعي، الفقراء المتواجدين في لوحات مراكز البريد، أو في حوار عنيد عن رفع الدعم عن محروقاتنا في وقت رأت فيه الحكومة أن فطامنا قد حان، وأننا كبرنا، وصار بإمكاننا أن نستغني عن يدها الممدودة لنا، وأننا نستطيع أن نغيب بيوتاً وأرواحاً بعشرة آلاف ليرة، بينما دراستها ودارسوها يرون أن المواطن لكي يأكل ويشرب يجب ألا يقل دخله عن ثلاثين ألفاً، وأن الغلاء الذي يسببه التجار المحتكرون ستحاربه بالتدخل الإيجابي، وفي الوقت نفسه ترى أن وظيفة الدولة هي مراقبة السوق، وأن التسعير بيد التاجر وحده.. مدينتي التي أحب هل أستطيع العودة إلى عباتي القديمة؟

■ **عبد الرزاق دياب**

◀ **يوسف البني**

أصدر السيد رئيس الجمهورية في منتصف شهر شباط الماضي المرسوم رقم /٧٠/ لعام ٢٠١١، الذي يقضي بتخفيض نسب الرسوم الجمركية على عدد من المواد الاستهلاكية المستوردة، حيث تم تخفيض الرسوم الجمركية على الحليب المجفف من ١٠% إلى ٥%، وعلى البن المحمص من ٢٠% إلى ١٥%، وعلى الشاي من ١٠% إلى ٧% لعبوات ٣ كيلو غرام فما دون، وعلى العبوات التي تزيد عن ٣ كغ تم تخفيض الرسوم من ٥% إلى ٣%، وتم تخفيض الرسوم على الأرز من ٣% إلى ١%، وعلى الموز من ٤٠% إلى ٢٠%. كما أصدر رئيس الجمهورية المرسوم التشريعي رقم /٢٣/ لعام ٢٠١١ الذي يقضي بتخفيض رسم الانفاق الاستهلاكي للزيوت والسمون النباتية والحيوانية والبن غير المحمص والسكر بأنواعه المختلفة.

وبناء على ذلك أكدت وزيرة الاقتصاد أن الوزارة جاهزة للقيام بدورها من أجل تخفيف الأعباء عن المواطنين ووصول السلع الأساسية لهم بأسعار أقل، من خلال تخفيض الرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي، ومن أجل ذلك اتفقت الوزارة أثناء اجتماعها مع غرف التجارة على أن يقوم التجار بتخفيضات من جانبهم، بحيث يحفظون أرباحهم خدمة للمواطن، وبعيثة تكون التخفيضات التي قامت بها الدولة لها انعكاس في السوق من التجار، وحصلت الوزيرة من التجار على وعد أكيد بهذا الصدد، فقد وافق مستوردو المواد الغذائية الأساسية الخاضعة لرسم الإنفاق الاستهلاكي والرسوم الجمركية على تخفيض هامش الربح إلى ٥% فقط.

الضحك على اللحى

بعد ما يزيد عن أسبوعين من صدور هذه المراسيم وإطلاق هذه الوعود من وزارة الاقتصاد والتجار المستوردين، صدرت تصريحات عن جمعية حماية المستهلك أن هناك انخفاضاً ملموساً على أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية في الأسواق السورية. وفي حديث لمدير حماية المستهلك، نُشر على الموقع الإلكتروني «لسيريانوز»، قال إنه تم تخفيض سعر كيلو غرام السكر إلى ٤٣ ل.س بعد أن كانت قد سعرته وزارة الاقتصاد بـ٥٥ ل.س، والأرز انخفض بمقدار ٢ ليرات سورية للكيلوغرام الواحد، أما صفيحة الزيت الكبيرة فقد انخفض سعرها بين ٧٠.٧٠ - ٩٠ ل.س، فيما انخفض سعر العبوات الصغيرة بين ٥ - ١٠ ليرات سورية. وتابع مدير حماية المستهلك أن سعر الموز انخفض بشكل ملحوظ وبيع حالياً كل ٣ كغ بـ ١٠ ل.س، وسعر الحليب المجفف بمقدار ١٠ ليرات سورية، وأن أسعار الشاي والقهوة محررة وليست وزارة الاقتصاد من يضع التسعيرة لها.

عودة إلى التاريخ القريب للأسعار

لو عدنا إلى الوراء قليلاً لنرى مدى جدية (الخدمة) التي قدمها التجار للمواطن المستهلك، لوجدنا أن فورة الأسعار وارتفاعها المنحون في الفترة السابقة قد تفاقمت عنه وزارة الاقتصاد، بينما تنغني بالفئات التي لا يذكر الذي حققته (خدمة) للمواطن، فقد كان سعر المبيع الفعلي للكيلوغرام السكر عند أوج أزمة سابقة ٣٥ ل.س، ارتفع بقرار تسعير وزارة الاقتصاد إلى ٤٥ ل.س، وكان يتم بيعه بالمحلات بـ٥٥ ل.س وأحياناً بـ٦٠ ل.س، واليوم تم تخفيض سعره الرسمي من ٤٥ ل.س إلى ٤٣ ل.س أي بمقدار ليرتين كاملتين لكل كيلوغرام، أما الرز الذي كان سعره ٣٥ ل.س للكيلوغرام والذي ارتفع إلى ٨٠ - ٩٠ ل.س في فترة ما، ثم عاد ليستقر على ٥٥ - ٦٠ ل.س، فقد تم تخفيض سعره بقرار من وزارة الاقتصاد ٣ ليرات سوريات كاملات، أما صفيحة الزيت التي ارتفع سعرها من ١١٢٠ ل.س إلى ١٨٠٠ ل.س، أي بمقدار ٦٨٠ ل.س قفزة واحدة، فقد تم تخفيض سعرها بحوالي ٧٠ - ٩٠ ل.س، بينما العبوات الصغيرة ذات حجم اللتر الواحد التي قفز سعرها من ٨٠ ل.س إلى ١١٠ ل.س أي بزيادة ٣٠ ل.س، فقد تم تخفيض سعرها بمقدار ٥ ليرات سورية، والعبوات من حجم اللترين انخفض

سعرها بمقدار ١٠ ل.س علماً أنها ارتفعت فيما مضى من ١٦٠ ل.س إلى ٢٢٠ ل.س دفعة واحدة.

إنجاز هائل حققته وزارة الاقتصاد وجمعية حماية المستهلك، ولكنه لا يستحق ثمن الورق الذي كتبت عليه القرارات والمراسيم، فالمواطن لم يستفد شيئاً من هذه التخفيضات، بل سمحت وزارة الاقتصاد بذهاب كل المكاسب الجديدة لتتراكم أرباحاً إضافية في جيوب التجار الذين استقادوا من مراسيم تخفيض الرسوم الجمركية، ولم يعكسوها انخفاضاً حقيقياً في الأسعار في الأسواق الداخلية (خدمة) للمواطن، لأنه لا توجد قرارات تسعير جادة لخفض الأسعار والزام التجار بها.

أما البن الذي ارتفع سعره بمعدل ٢٥% في الشهر الماضي فلا شأن لوزارة الاقتصاد به، وللتجار الحرية الكاملة في تحديد سعره. أما الموز الذي يباع كل ٣ كغ بـ ١٠ ل.س فهو الموز البلدي الذي كان قبل مرسوم تخفيض المرسوم الجمركية بـ٣٥ ل.س للكيلوغرام الواحد وكل ٣ كغ بـ ١٠ ل.س، بينما الموز المستورد كان يباع بـ ٦٠ ل.س، وعند صدور المرسوم ارتفع سعر كيلو الموز البلدي ليصبح بـ ٤٠ ل.س والمستورد بـ ٧٠ ل.س، والحمد والشكر لوزارة الاقتصاد فقد عاد الموز البلدي ليباع كل ٣ كغ بـ ١٠ ل.س.

المواطن مستهلك أم مستهلك؟!

معرفة صدى هذه الإجراءات والتصريحات وانعكاس الأسعار الجديدة على الحياة المعيشية والشرائية للمستهلك جالت «قاسيون» على بعض المحلات، وسألت عن مواقف بعض المستهلكين من الأسعار الجديدة، ومن تصريحات مدير حماية المستهلك وتعامل وزارة الاقتصاد مع تنفيذ المراسيم وجديتها، وكانت لنا اللقاءات التالية:

- المواطن حسان س. قال: «كل القرارات والمراسيم تصدر على أساس أن يكون لها انعكاس إيجابي على تحسين الوضع المعيشي للمواطن، ولكن عند التنفيذ نجد أنه يتم تجبيرها لمصلحة فئة قليلة من المستفيدين الذين يأكلون مثل المنشار (على الطلعة والنزلة) فإذا تم إعفاؤهم من الضرائب تزيد أرباحهم ولا يخفضون الأسعار بشكل حقيقي، وعند فرض ضرائب جديدة يرفعون الأسعار مباشرة ويستردون ما دفعوه أضعافاً مضاعفة من ظهر المستهلك. لا توجد قرارات صارمة لردع الطمع والجشع والاحتكار والأرباح الفاحشة، وكان من يصدرون التعليمات التنفيذية للقرارات والمراسيم شركاء بالأرباح مع التجار».

- المواطن اسماعيل ب. قال: «كثيراً ما أعلنت وزارة الاقتصاد عن توفير مادة السكر في صالات البيع ونوافذ المؤسسة العامة الاستهلاكية وبسعر الكيلوغرام ٤٠ ل.س، ولكن لم تكن نجده في أية مؤسسة استهلاكية، ثم الآن وبعد التصريحات التي تؤكد حدوث انخفاض ملموس في بعض أسعار المواد الاستهلاكية والتنمية، يتم تسعير كيلوغرام السكر بـ ٤٣ ل.س، فكيف ذلك؟! وبأية معادلة انخفض من ٤٠ إلى ٤٣ ل.س؟! تمنى أن تكون التصريحات مدروسة

إجراءات غير كافية لتحسين الوضع المعيشي في سورية

تخفيض الرسوم الجمركية أرباح إضافية للتجار دون انعكاس بانخفاض الأسعار



أكثر وواقعية أكثر، وبناء على الأسعار الحقيقية المتداولة بالسوق».

- المواطن عماد ق. قال: أي تخفيض أسعار هذا الذي يتكلمون عنه؟! فالأسعار بالأساس قفزة قفزات جنونية تتراوح بين ٣٥% وحتى ٥٠%، والآن إذا عادت وانخفضت ٥% يعني أنها مازالت مرتفعة أكثر من ٣٠% عن الحد الذي يمكن أن يتحملة المواطن، والمواطن بالأساس لا يبحث عن الموز كمادة أساسية بل يهيم بالدرجة الأولى الرز والسكر، وهاتان المادتان لم ينخفض سعرهما بشكل حقيقي، وحتى الموز الذي يتغنون بتخفيض سعره، فالكمل يعلم أنه قبل التخفيض كان الموز البلدي يباع بـ ٣٥ ل.س للكيلوغرام الواحد، وكل ٣ كغ بـ ١٠ ل.س، ثم ارتفع لفترة اسبوعين أو أكثر على أمل (هبش) أكبر قدر من الأرباح للتجار الكبار قبل إعادة تخفيضه إلى ما كان عليه».

- المواطن إبراهيم قاووق قال: «نتمنى من الذين يطلقون التصريحات أن ينزلوا إلى الأسواق ويروا الأسعار على حقيقتها، فرغم كل القرارات التي خفضت أسعار السمينة والزيت فإن أسعارها في بعض المحلات قد ارتفعت بدل أن تخفض، ونتمنى أن يتم تطبيق المراسيم والقرارات تماماً بتحقيق الهدف الذي أوجدت من أجله، ولكن للأسف دائماً يتم تجبيرها لمصلحة قلة قليلة من المقربين من أصحاب القرارات، فالذي يحصل أن التاجر يحقق ربحه بأي شكل من الأشكال، لأنه هو الوسيط بين المواطن وتأمين حاجياته، وهو في وسط المعادلة، و(يهبش) من طرفي المعادلة الخاسرين خزينة الدولة والمستهلك».

- المواطن غسان ع. قال: «عبوة حليب الأطفال يقولون إن سعرها انخفض حوالي ١٠ ليرات سورية، شيء محزن ومسخرة مؤلمة، فقد كان سعرها قبل موجة الارتفاعات الجنوبية للأسعار ١٨٥ ل.س، ومع موجة جنون الأسعار ارتفع سعرها بمعدل حوالي ٥٠%، أي من ١٨٥ ل.س إلى ٢٧٥ ل.س، واليوم يبشروننا أن سعرها انخفض بمقدار ١٠ ليرات سورية، هنيئاً لنا بهذا الإنجاز، لقد عدونا بتخفيض الأسعار عند نزول المواد التي تم تخفيض رسومها الجمركية إلى الأسواق. وريثما يتم ذلك فإن أسعار بعض المواد ارتفعت بحجة أنها بضائع مخزنة تم استيرادها على الرسوم الجمركية القديمة، وهذا يؤكد نظرتنا للتجار وأساليبهم الاحتكارية والاستغلالية، وتحكمهم بالأسواق وتوفير البضائع فيها أو حجبها في كثير من الأحيان».

- المواطن فؤاد غ. الأب الخمسة أولاد قال: «خفضوا سعر كيلوغرام السكر بقرار رسمي ليرتين، وسعر كيلوغرام الرز ٣ ليرات سوريات، يعني إذا كانت الأسرة تستهلك بالشهر ١٠ كيلوغرام سكر فبذلك توفر ٢٠ ل.س، وإذا كانت تستهلك ١٠ كيلوغرام رز يعني توفير ٣٠ ل.س، وهكذا يكون مجموع التوفير بالسكر والرز وحدهما ٥٠ ل.س، يعني ثمن سندويشتين فلافل كاملة المواصفات، وإذا بدك توزع هاتين السندويشتين على أبنائك الخمسة فيكون قد زاد معدل تغذية الولد الواحد بمقدار قزمة ونصف من سندويش الفلافل فقط، فما بالك بالمكاسب الأخرى؟! (شيء بيرفع الراس)».

بانتظار انجازات أخرى
هذا ما جنته لنا وزارة الاقتصاد، وهكذا طبقت مراسيم خفض الرسوم الجمركية، تأرجحت أسعار المواد الاستهلاكية في الأسواق بين الانخفاض الطفيف والارتفاع الطفيف (والله محيي الثابت)، بينما ذهبت فوارق انخفاض الرسوم الجمركية أرباحاً إضافية لجيوب التجار المستوردين المحتكرين والمستغلين، وحرمت خزينة الدولة من عائدات هي بغاية الأهمية كان المقصود من التخلي عنها انعكاس ذلك إيجاباً على تحسين القدرة الشرائية للمواطن، لكن ذلك لم يحصل، لماذا؟ أصحاب الأمر أدري بذلك!!

● **أسعار بعض المواد ارتفعت بحجة أنها بضائع مخزنة تم استيرادها على الرسوم الجمركية القديمة، وهذا يؤكد نظرتنا للتجار وأساليبهم الاحتكارية والاستغلالية، وتحكمهم بالأسواق وتوفير البضائع فيها أو حجبها في كثير من الأحيان**

● **تفاضت وزارة الاقتصاد عن فورة الأسعار وارتفاعاتها المجنونة في الفترات السابقة، بينما تنغني بالفئات التي لا يذكر الذي حققته (خدمة) للمواطن، بعد اتفاقها مع التجار على تخفيض الأسعار بالتخلي عن جزء من أرباحهم**

● **عند تنفيذ القرارات والمراسيم نجد أنه يتم تجبيرها لصالح فئة قليلة من المستفيدين المقربين من أصحاب القرارات بالعلاقات أو المصالح المشتركة، الذين يأكلون مثل المنشار (على الطلعة والنزلة) فإذا تم إعفاؤهم من الضرائب تزيد أرباحهم ولا يخفضون الأسعار بشكل حقيقي، وعند فرض ضرائب جديدة يرفعون الأسعار مباشرة ويستردون ما دفعوه أضعافاً مضاعفة من ظهر المستهلك. لأنه في وسط المعادلة، و(يهبش) من طرفي المعادلة الخاسرين خزينة الدولة والمستهلك**

● **لا توجد قرارات صارمة لردع الطمع والجشع والاحتكار والأرباح الفاحشة، وكان من يصدرون التعليمات التنفيذية للقرارات والمراسيم شركاء بالأرباح مع التجار**

عروض شركتي الخليوي مجرد «زعبرة»..

العلاقة بين الخزينة والخليوي كمن نال من الجمل إذنه!

وحدات أو ليرات...

مطلبنا واحد: التأميم!

◀ كمال عرفات

منذ بدء إعلان الشركتين المحكرتين للخليوي في سورية عن الانتقال من نظام الوحدات إلى نظام الليرات، وقلوب المواطنين السوريين تمتلئ بتفاؤل قلق راح يخالجهم بشكل متفاوت على أمل تخفيض تكلفة المكالمات الخليوية التي أضحت جزءاً رئيسياً من الحياة اليومية بكل تفاصيلها، فممنذ أن بدأت هاتان الشركتان في العمل، أي منذ أكثر من عشر سنوات مضت، وتعرفة المكالمات على حالها رغم تزايد عدد المستخدمين بشكل هائل ويومي، والذي وصل حتى الآن إلى نحو ١٢ مليون مستخدم.

ولكن مع مرور عدة أيام على تطبيق هذا النظام بدأت تتضح معالمه وخفياها، ليتبين أن شيئاً لم يتغير.. وكل شي ما يزال على حاله، اللهم إلا بعض التغيير الشكلي..

والسؤال: إذا لم يكن هدف كل ما جرى تخفيض تكلفة المكالمات، وهو فعلاً ليس بهذا الوارد، ويمكن اكتشاف ذلك بحسابات ومقارنات بسيطة بين النظام القديم والجديد، فماذا يمكن أن يكون هدف كل هذه الضوضاء؟

لعل ما جرى هو مجرد حقنة تخدير أدخلت المواطن السوري بمताهات واسعة لا نهاية لها، في وقت تتهاوت وتتصاعد فيه الدعوات لمقاطعة هاتين الشركتين في تاريخ محدد شهرياً، وبالتزامن مع المطالبة الشعبية بالتأميم الكلي لقطاع الاتصالات، الذي يفتقد الحد الأدنى للمصداقية لدى المستخدمين، والذي لم يرتق حتى الآن إلى المستوى المطلوب، سواء من ناحية الخدمات أو الرسوم المفروضة مقارنة بما يحققه من إيرادات خيالية ترتفع يوماً بعد آخر وعاما بعد عام، والتي تقدر بنحو ٩ مليار سنوياً. ومقارنة بمشيلاتها سواء في الدول المجاورة أو في جميع دول العالم، التي يعتبر مواطنونها أمر فواتير الاتصالات آخر همهم، فإن المواطن السوري يدفع ما لا يدفعه الآخرون في كل أرجاء الأرض.. وقد تحولت عنده ميزة الاتصال الخليوي من نعمة مهمتها تقديم التسهيلات في العديد من التفاصيل اليومية، إلى نقمة زرعت فيه على شكل حاجة ثم استحالته رعباً معيشياً يكبر يوماً بعد يوم على مدار شهر كامل، ليتوج بصدمة عنوانها (فاتورة) مشكوك بكل تفاصيلها عند آخر كل شهر.

من الآن فصاعداً، وبعيداً عن أية تفاصيل أو مسرحيات أو ألعاب أو وعود لن يكون مطلب السوريين خدمات متميزة أو تخفيض رسوم أو مصداقية عالية يجب على شركتي الخليوي تقديمها، بل سيكون هناك مطلب واحد فقط على مستوى الاتصالات، وهو تأميم قطاع الاتصالات الذي سلب من الشعب السوري، والذي بعودته ستتحقق كل الأمان والأمال المنتظرة بقطاع اتصالات نظيف وعصري وشفاف غير ناهب أو منهوب!

kamal@kassioun.org ■



في سورية، فإن الدولة تحصل من القطاع الخليوي سنوياً على ٤٨ مليار ليرة سورية سنوياً، مقابل ١٢ مليون مشترك لدى شركتي الخليوي، وهذا يدفعنا للبحث في حقيقة ودقة الإيرادات الخليوية المعلنة، خصوصاً وأن التهرب الضريبي الذي يتم بحسابات وهمية تقدم للهيئة العامة للضرائب وأخرى حقيقية بات تقليداً لدى جميع المؤسسات الربعية الخاصة دون استثناء.

فإذا ما افترضنا أن وسطي فاتورة مشترك الخليوي في سورية شهرياً هي بحدود ١٠٠٠ ليرة سورية، فهذا يعني أن الإيرادات المحققة شهرياً يجب أن تكون ١٢ مليار ليرة، أي ما يعادل ١٥٠ مليار ليرة سورية سنوياً، علماً أن عدد السوريين الذين تقل فاتورتهم الشهرية عن هذا الرقم الافتراضي هم قلائل، وهذا يؤكد حجم الخلل الحاصل بين الإيرادات الحقيقية والمعلنة دون شك، والذي يصل إلى أكثر من ٥٠ مليار ليرة سورية سنوياً.

hassan@kassioun.org ■

توظيفهم سنوياً من خلال هذه الأرباح؟! فإذا اعتمدنا على إحصاءات المنظمات الدولية سنجد أن خلق فرصة عمل جديدة يكلف تقريباً ٢,٥ مليون ليرة، أي أن الأرباح السنوية المحققة لشركتي الاتصالات قادرة على تشغيل ٦ آلاف عاطل عن العمل سنوياً، أما إذا اعتمدنا الأرقام الرسمية، فإننا نجد أن هذه الأرباح السنوية تحقق ٣٠ ألف فرصة عمل سنوياً، وهو ما يعادل ٥٠٪ من الفرص السنوية التي تلحظها الموازنة العامة للدولة.

أما بالنسبة لحصة الدولة السورية من القطاع الخليوي اليوم، فهي بحدود ٥٠٪ من الإيرادات الإجمالية المعلنة، بينما نجد أن هذه الحصة تبلغ ٥٨٪ من الإيرادات العامة للقطاع الخليوي في لبنان، أي أن الدولة اللبنانية تحصل على قرابة ٨٠ مليون دولار شهرياً من إيرادات الخليوي، وهو يعادل مليار دولار سنوياً (٥٠ مليار ليرة سورية)، مقابل ٢ مليون مشترك فقط، أما

المشركين، وإبهامهم بانخفاض التعرفة الخليوية، ولكن في النتيجة، نصل إلى أن ٣٣٠ ل.س التي كانت تدفع سابقاً لشراء ٤٠٠ وحدة، كانت تحوّل مشتريها الحديث لمدة ٥٠ دقيقة، أو ما يعادل ٢٥٠٠ ثانية، أما اليوم وبعد التعديلات الجديدة للتسيرة، فإن ٣٠٠ ل.س التي تشتريها بـ ٣٣ ل.س تحوّل الحديث لمدة ٥٠ دقيقة، أي ما يعادل ٢٥٠٠ ثانية، أي أن النتيجة في الحالتين مشابهة، وهذا يؤكد وهمية التخفيضات الحالية.

وبالانتقال إلى قضية إيرادات القطاع الخليوي المعلنة، والتي وصلت إلى نحو ٩٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٠، بينما تجاوزت أرباح هاتين الشركتين ما يقارب ١٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٠، والتي تذهب إلى رأس هرم شركتي الاتصالات فقط، ولكن إذا ما أردنا توظيف هذه الأرباح في مجال التشغيل، والحد من البطالة، فما هي النتيجة؟! وكمن من العاطلين عن العمل يمكن

قطاع الاتصالات عموماً، والخليوي بشكل خاص يعد أحد المصادر الأساسية لتمويل الموازنات العامة في أغلب بلدان العالم، كما أن إيرادات هذا القطاع لا تقل أهمية عن الإيرادات الضريبية في الثبات والاستقرار، فهو أحد موارد التنمية المستدامة، ولهذا فهو يحمل كتفاً من ثقل الموازنة العامة، ولكن جعل هذا القطاع بيد الشركات الخاصة حرم، وسيحرم الخزينة العامة من مئات المليارات التي يفترض بها أن تعود بالنفع على عموم الشعب السوري، إلا أن تزييم هذا القطاع لشركتين أو ثلاث يعني حرمان ٢٠ مليون مواطن سوري من الاستفادة من إيرادات الخليوي، وإدخالها في جيوب مستثمري هذا القطاع.

شركتا الخليوي عندنا تحاولان في بعض الأحيان اللعب على الألفاظ من أجل إيهام مشتركيها أنها تقدم عروضاً تصب في مصلحتهم، وهذا ما تم اكتشاف ما يعاكسه عند طرح خدمة التواني قبل عام تقريباً، والتي أوصلت تكلفة الدقيقة الواحدة إلى ٩٦ ل.س بدلاً من الليرات الثماني التي كانت تعتمد سابقاً كتسيرة للدقيقة الخليوية، وعرض الليرات الحالي الذي اعتمدهت شركتا الاتصالات عندنا منذ مطلع شهر آذار لا يتعدى كونه «زعبرة» بنكهة جديدة، فكل ليرة تدفع لتعبئة الرصيد يقابلها ١,١ ليرة سورية للرصيد، أي أن الليرة المعتمدة في التعبئة الخليوية ستكون أعلى من مثيلتها المتداوله بين أيدي السوريين، فلماذا لا يتم شراء كل ليرة بليرة، وهذا هو الافتراض المنطقي؟! أما حول تفاصيل التسيرة المعتمدة، فإننا نجد أن الدقيقة تم تسعيرها بـ ٦ ل.س، وتم تسعير الثانية الواحدة بـ ٠,١٢ ل.س، في محاولة من هاتين الشركتين لتضليل

مئات القوانين تصدر لمصلحة القطاع الخاص.. أما العام فالقرارات تصب بخانة إنهائه

الطاقم الحكومي يسعى للتخلي كلياً عن القطاع العام

◀ نزار عادل

على الرغم من الحديث اليومي عن محاربة الفساد، والإصلاح الإداري، وخفض الهدر والإنفاق الحكومي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، إلا أن الواقع اليوم تشير مؤكدة إلى أن الجهاز الحكومي والمراكز العليا في الجهاز الإداري حظيت بالامتيازات الكبيرة مادياً واجتماعياً، وصبت في جيوبها قنوات التنفيغ، والمحسوبية، وعمولة الوساطة، مما أعاق أي إجراء لتحسين الاستثمار أو الإنتاجية، أو الأخذ في الاعتبار معايير الكفاءة والإنتاجية.

إضعاف روح المنافسة

الانقضاء على شركات القطاع العام واحدة تلو الأخرى كان دائماً يتم بالتزامن مع الحديث الحكومي عن طرح المشاريع التي تستهدف إصلاح هذا القطاع، إلا أنه لم ينفذ أي مشروع على أرض الواقع، وكانت حبوياً مسكنة للتباري على القطاع العام حتى وصل إلى حالته الآن، والتي أنتجت إضعاف العلاقة بين العامل وعمله، وبين نوعية التأهيل وطبيعة العمل، والعلاقة بين الجهد والعائد أيضاً، كما أنها أدت إلى إضعاف روح المنافسة، وكذلك تم إضعاف الحافز على العمل والإنتاج.

الاستثمارات خلقت مجتمعاً طفلياً..!

الاستثمارات التي أقيمت في سورية خلال السنوات الماضية ساهمت في خلق مجتمع استهلاكي طفلي، بدلاً من أن تبني مع شركات القطاع العام مجتمعاً منتجاً، أو أن تستثمر أموالها في تطوير قوة العمل، فقوة العمل تطورت خلال عقود ماضية، ولكن التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة لم يكن في الاتجاه الصحيح، فقد تم تدجين قوة العمل، وإفكارها من حيث المحتوى والإنتاجية، بل إن الخطورة الأساسية لهذا التوجه، تكمن في أن المستوى المعيشي أصبح أكثر ارتباطاً بالأعمال الخدمية والهامة المشية



تخلّ حكومي عن العام

هل يسير الفريق الاقتصادي في الحكومة ومؤيدوه باتجاه التخلي عن القطاع العام؟! سؤال تجب عليه تصريحات النائب الاقتصادي، من خلال تأكيدته مرات عديدة على أنه «لو لم نتجه بالبلد باقتصاد السوق كنا اتجهنا نحو المجهول»، إذ، فكيف يمكن أن ننتظر إصلاحاً أو دعماً للقطاع العام من هذا الطاقم الحكومي الساعي للتخلي كلياً عن هذا القطاع؟!.

لقد صدرت خلال أعوام الخطة الخمسية العاشرة تشريعات عديدة لمصلحة القطاع الخاص، وأحيط هذا القطاع بكل المزايا المحفزة، ووضعت له سياسات وتنظيمات مستقرة، كفلت له التزود بالمواد الأولية، والمعدات والتجهيزات الضرورية مع إعفاءات جمركية وضريبية، في حين ترك القطاع العام ليهتأى شركة تلو الأخرى، وتم طرح المؤسسات الراحلة للاستثمار.

ومن الغرابة أن تصدر تصريحات أقل ما يقال فيها إنها «ديماغوجية»، حيث أكد النائب الاقتصادي في اجتماع آخر في وزارة الصناعة أن «القطاع الصناعي في الخطة الخمسية الحادية عشرة هو القطاع الرائد، وأن الحكومة ملتزمة ما أمكن تقديم جميع التسهيلات والخدمات، وإزالة كل العوائق

(مصارف، سياحة، سمسرة، عقار، تجارة)، مما جعل مستقبل العاملين محفوفاً بالمخاطر، المترام من تناقص أعداد عمال القطاع العام سنة بعد أخرى، والواقع يقول إن أقل الفئات مساهمة في الجهد والعمل تحصل على أكبر جزء من الدخل القومي، في حين تدفع غالبية الشعب ثمن هذه السياسة، أدى ذلك أيضاً إلى تفاوت طبقي واسع وخلق فئات معادية لأية تنمية اقتصادية والاجتماعية، لذلك جرى ضرب أكثر شركات القطاع العام، وإيصالها إلى الخسارة، ولم ينفذ أي مشروع طرح لإصلاح شركات القطاع العام أو تجديد آتاه، ولو في حدود دنيا، ولكن التصريحات تتوالى من الحكومة والفريق الاقتصادي تحديداً حول أهمية القطاع العام ودوره في الحياة الاقتصادية، وهذه التصريحات لم يواكبها إصلاح للقطاع العام على الرغم من تأكيدات الحكومة المستمرة بأن القطاع العام مازال رابحاً حتى الآن.

لبقاء القطاع العام أهمية اقتصادية ووطنية، حيث يشير التقرير الاقتصادي لاتحاد العمال إلى أن التخلي عن القطاع العام، وافتعال العقبات في وجه تطوره، يؤدي إلى تفكيك القواعد التي يستند عليها النظام السياسي في سورية..

٥٠٥ من الضرائب هو من الأمور العسيرة؟!، وهل من الصعب حل مشكلة التشابكات المالية، وذلك من خلال إصدار قانون جديد يعتبر أن أصل الديون، والفوائد المترتبة على القطاع العام بحكم المسددة، ويقوم صندوق الدين العام بتعويض خسائر الشركات المتضررة؟!.. وهل هناك عقبات أمام إصدار تشريع يعفي الشركات من تخصيص اهتلاكات على الموجودات والأصول التي تجاوز عمرها الإنتاجي أكثر من ٣٠ عاماً؟! وما هي الصعوبات أمام إيجاد آلية اختيار وتعيين للإدارات في القطاع العام الصناعي والخدمي تعتمد بشكل أساسي على معياري الكفاءة والنزاهة؟!، على أن يكون للوزارة الدور الأول في اقتراح هذه الإدارات، وليست جهات أخرى لا علاقة لها بالعمل الإداري والصناعي!..

إصدار تشريعات كهذه ليست معضلة، وليست بحاجة إلى أموال وموازنات، على الرغم من أن الفريق الاقتصادي يكرر دوماً أن الاعتمادات المالية لا تكفي، وليست هناك إمكانية للاستبدال والتجديد والتحديث في القطاع العام.. فهل الإصلاح الإداري بحاجة إلى أموال؟!.. لقد بادرت الحكومة إلى استصدار مئات القوانين والتشريعات لصالح القطاع الخاص، وما صدر من قرارات حول القطاع العام كان يهدف في المحصلة إلى إنهائه من الحياة الاقتصادية.

قلوب الناس تغلي

المراسيم الجمهورية الثلاثة الصادرة قبل أسبوعين لم تبرد قلوب السوريين بعد، ويبدو أنها لن تكون قادرة على ذلك، لأنها لم تروظماهم لخفض الأسعار الملتهية في الأسواق، فقلوبهم لا تزال تغلي مع غلاء الأسعار التي لم تعد الإجراءات أو المراسيم قادرة على ضبطها، خصوصاً وأن ٩٠٪ من مواندا وسلعنا قد تحررت، وهذا يعني أن هذه المراسيم لن تكون قادرة على إصلاح ما أفسدته السياسات الحكومية طوال عقد من الزمن، فلجم هذه السياسات لا يتم إلا بمرسوم تاريخي يغير النهج الاقتصادي القائم حالياً في سورية ويلجم طمع التجار وطموحاتهم، أيها المسؤولون لا تضعوا أيديكم وأرجلكم في الماء البارد وتعتبروا أن الأسعار ستخفض لأن الوقائع تضدها، وتدفع بانتجاء المجهول!.

الاستراتيجية الأمريكية لإخضاع صحوة العرب (٢-١)



◀ أندرو غيفن مارشال

ترجمة قاسيون

فاجأ انتشار الانتفاضات في أرجاء العالم العربي كثيرا من المراقبين، لكن ذلك لا ينطبق على السياسة الخارجية الأمريكية والمؤسسة الاستراتيجية. فقد كان رد الفعل المعادي للدكتاتوريات والأنظمة القمعية التي تساندها واشنطن متوقعا منذ سنوات، حين وضع زيبينغو بريجنسكي، أحد صقور واضعي الاستراتيجية الجيوسياسية، مفهوما واسعا حول قيام «صحوة سياسية عالمية»، تدرك من خلالها جماهير العالم الغالب عليها الشباب المتعلم والمستقل والمفقر في العالم الثالث، خضوعها للاستعباد والتفاوت والاستغلال والاضطهاد. تحرك هذه الصحوة ثورة المعلومات وتقانات الاتصالات ومن ضمنها الإذاعة والتلفزيون، لكن على نحو خاص الإنترنت والوسائط الاجتماعية. يعرف بريجنسكي بدقة هذه الصحوة بوصفها التهديد الأكبر لمصالح النخب المحلية والعالمية، ولوضع أمريكا على قمة التراتبية العالمية.

صيانة الهيمنة الأمريكية بـ الديمقراطية،

هذا ما حفّز تطوير استراتيجية أمريكية خاصةً بالعالم العربي، من نمط استراتيجيات مشابهة متبّعة في العقود الأخيرة في بقاع أخرى من العالم، تهدف إلى تشجيع «دمقرطة» من خلال تنمية صلات وثيقة مع منظمات «المجتمع المدني» وقادة المعارضة ووسائل الإعلام والمنظمات الطلابية. ليس الهدف تشجيع ديمقراطية عربية أصيلة «من الشعب ولمصلحة الشعب»، بل بالأحرى تشجيع وتطوير «دمقرطة» تزيع الطغاة الذين ساندتهم الاستراتيجية الأمريكية لمصلحة نظام ديمقراطي نيوليبرالي، توجد فيه مؤسسات ديمقراطية ظاهرية ومرئية (انتخابات متعددة الأحزاب، وسائل إعلام خاصة، مجالس نيابية، دساتير، مجتمع مدني فاعل، إلخ). لكن القابضين على السلطة في هذا النظام السياسي الوطني يطّلون خدما مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والاقتصادية، ويواصلون تطبيق إملات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومساندة هيمنة واشنطن العسكرية على المنطقة وفتح الاقتصادات العربية لدمجها بالاقتصاد العالمي. هكذا، تصبح «الدمقرطة» استراتيجية ثمينة جداً للمحافظة على الهيمنة، وجها جديدا لمقولة «دعهم يأكلون البسكويت»، منح الشعب «صورة» عن الديمقراطية وتأسيس علاقة مع نخبة جديدة تابعة والمحافظة عليها. إذا، تصبح الديمقراطية من أجل الشعب ممارسة عابثة تتحول فيها «مشاركة» الشعب إلى تصويت بين فصائل متنافسة من نخب تمثل جميعها في نهاية المطاف لأوامر واشنطن.

تفيد هذه الاستراتيجية أيضا في صيانة القوة الأمريكية في المنطقة. فغالبا ما يستطيع الدكاتوريون،الذين يمارسون ادوارهم في الاستراتيجية الجيوسياسية، أن يصيروا أكثر استقلالاً عن القوة الإمبريالية، ويسعون لتحقيق مسار لبلداهم مستقل عن مصالح الولايات المتحدة (مثال صدام حسين)، وتصبح إزاحتهم عن السلطة لاحقا أكثر صعوبة. هكذا، يصبح تبديل الأحزاب والقادة في «نظام مدمقرط» أكثر سهولة، ولا يحتاج لأكثر من الدعوة إلى انتخابات ومساندة الأحزاب المعارضة. فإسقاط دكتاتور محضوف بالمخاطر أكثر من «تغيير الحارس» في نظام ديمقراطي ليبرالي.

مع ذلك، ومجدا، يطلّ الوضع في العالم العربي أكثر تعقيدا من هذه النظرة العامة الموجزة، وينبغي أن تأخذ الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية بالحسبان احتمالات أخرى. ففي حين كان واضعو الاستراتيجية الأمريكيون يدركون المخاطر المتنامية التي تهدد استقرار المنطقة، والسخط المتصاعد وسط غالبية السكان، اتّجهوا مع ذلك إلى تحديد الهدف بوصفه «دمقراطية» من خلال التطور وليس من خلال الثورة. بهذا المعنى، تشكل الانتفاضات المندلعة في أرجاء العالم العربي تحديا استراتيجيا جوهريا بالنسبة إلى واشنطن. فقد لا تكون الروابط التي تشكل مع المجتمع المدني وياقي المنظمات المعارضة قابلة بالضرورة للتطويق والتنظيم والتعبئة. موجز القول، يبدو أن أمريكا غير مستعدة لانتفاضات تحدث على حين غرة. فالنتامي السريع للاحتجاجات والانتفاضات ومداهما المتسع يؤكّد تعقيد الوضع، خاصةً أنها لا تحدث في دولة واحدة فقط، بل في منطقة بأكملها (قد تكون واحدة من المناطق المهمة استراتيجيا في العالم، إن لم تكن أهمها)، رغم أنه ينبغي التعاطي مع الوضع على قاعدة كل دولة على حدة.

«إذا صاح العالم العربي مطالبا بالديمقراطية والحرية، فامنحوه الصنف المدعوم أمريكيا من الديمقراطية والحرية، وبالتالي تتمكن أمريكا من تقويض قوى ومطالب التغيير في المنطقة والاستيلاء عليها».

التحديّ الاستراتيجي!

يتصاعد خطر أن تتكرّر في العالم العربي النزعات التي تواصل تقدّمها في أمريكا اللاتينية منذ العهد المنصرم: أي تنامي الديمقراطية الشعبية. ضمت الاحتجاجات قطاعات واسعة من المجتمع ـ المجتمع المدني، الطلاب، الفقراء، الإسلاميين، قادة المعارضة، إلخ.. كذلك كانت لواشنطن روابط مع العديد من هذه القطاعات (سراً وعلانية)، تلمزها باختيار الجهة التي ينبغي عليها مساندةها .

التدخّل العسكري عامل مهمّ أخريؤخذ بالحسبان، فقط ومُدّت واشنطن علاقات وثيقة مع جيوش المنطقة. ويبدو واضحا أنّ أمريكا يدا في التحركات العسكرية التي حدثت في تونس، غالبا ما يكون الموقف الطبيعي للقوة الإمبريالية مساندة الجيش، أو تسهيل الانقلاب العسكري، أو استخدام القمع. مرّة أخرى، ستحدّد هذه الاستراتيجية على قاعدة كلّ دولة على حدة.

في حال حدوث انتفاضة شعبية، يكون للقمع العسكري تأثير مرجّح في مفاقمه الغضب والمقاومة الشعبية، لذا يتطلب الأمر الاستخدام الاستراتيجي لنفوذ الجيش. يضعنا هذا أيضا أمام احتمال «الخيار اليميني»: الحرب وزعزعة الاستقرار. فيمواجهة العواقب الخويمة (التخريض على انتفاضة أكثر جذرية وأّساعا)، لن نجد الدوائر الاستراتيجية الأمريكية حرجا في ترتيب حروب سرية أو علنية، وزعزعة استقرار دول ومناطق. في الحقيقة، تلكم هي الاستراتيجية المستخدمة في اليمن منذ انبعاث الحراك الجنوبي في العام ٢٠٠٧، وهي حركة تحرّر تسعى للانفصال عن دكتاتورية تساندها واشنطن. بعد وقت قصير من انبعاث الحراك الجنوبي، ظهرت القاعدة في اليمن، ما دفع إلى تدخّل عسكري أمريكي. هكذا، استخدم الجيش اليميني، الذي تسلّحه واشنطن وتدرّبه وتموّله، قدرته العسكرية في محاولة لسحق الحراك الجنوبي، إضافة إلى حركة التمرد في الشمال.

مجمل القول، من المحتمل أن تمثّل «صحوة العرب» التحديّ الاستراتيجي الأكبر للهيمنة الأمريكية منذ عقود. ستكون النتيجة المرجحة تطابقا لاستراتيجيات مركّبة ومتزامنة تتضمّن: «دمقرطة» وقمعا وتدخلًا عسكريا وزعزعة استقرار. مرّة أخرى، قد يكون بعيدا عن الصواب افتراض وجود استراتيجية واحدة لكامل المنطقة. الأرجح أن يتمّ التعامل على قاعدة كلّ بلد على حدة، المستندة إلى التطورات المتواصلة لـ«الصحوة» وما تحرزه من تقدّم.

استراتيجية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي

يعتبر مجلس العلاقات الخارجية أحد أبرز مجالس الخبراء في الولايات المتحدة، وأحدى المؤسسات المركزية لإعداد النخب الأمريكية من جميع قطاعات المجتمع الأساسية (الإعلامية والمصرفية والأكاديمية والعسكرية والفكرية والدبلوماسية ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، إلخ.)، حيث تعمل مجتمعة لتكوين إجماع حول القضايا الرئيسية المتّصلة بمصالح الإمبريالية الأمريكية حول العالم. وغالبا ما يقوم بوضع استراتيجية السياسة الأمريكية، ولديها نفوذ واسع في الدوائر السياسية، التي يأتي لابعوها الأساسيون غالبا، إن لم يكن دوما، من صفوف المجلس نفسه.

في العام ٢٠٠٥، أصدر المجلس تقرير لجنة العمل حول الاستراتيجية الأمريكية الجديدة الخاصةً بالعالم العربي بعنوان: «مساندة الديمقراطية العربية: لماذا وكيف؟». ترأست لجنة العمل مادلين أولبرايت وفين ويبر. كانت أولبرايت سفيرة واشنطن في الأمم المتّحدة خلال الولاية الأولى للرئيس بيل كلينتون ووزيرة للخارجية في ولايته الثانية. وقد لعبت بنفسها أدوارا حاسمة في التضييل والاستجابة لتفكيك يوغوسلافيا والإبادة الجماعية في رواندا والحرب الأهلية اللاحقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما رافقتها من إبادة جماعية، كما أنها أشرفت على تنفيذ العقوبات التي فرضتها الأمم المتّحدة على العراق. في مقابلة استمرت سنّين دقيقة في العام ١٩٩٦، وحين سلّت عن العقوبات التي أدّت إلى موت أكثر من نصف مليون طفل عراقي نقلّ أعمارهم عن خمس سنوات، أجابت: «نعتقد أنّ الثمن يستحق ذلك».

كانت بدايات أولبرايت في جامعة كولومبيا، حيث قام بتدريسها زيبينغو بريجنسكي، أستاذها الذي أشرف على أطروحتها. كان بريجنسكي، عضو مجلس العلاقات الخارجية، أحد مؤسسي اللجنة الثلاثية بالاشتراك مع المصريّ ديفيد روكفلر في العام ١٩٧٢. حين أصبح جيمي كارتر رئيسا في العام ١٩٧٧، أحضر

معه إلى الإدارة أكثر من عشرين عضوا من أعضاء اللجنة الثلاثية، وعين بريجنسكي مستشارا للأمن القومي. بعدها، عرض بريجنسكي عملا على أولبرايت ضمن طاقم مجلس الأمن القومي. كما كان لديه في طاقم المجلس عدّة مسؤولين أساسيين ومن ضمنهم: صموئيل هنتغتون وروبيرت غينس الذي أصبح لاحقا مساعدا لمستشار الأمن القومي ومديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهو اليوم وزير الدفاع في إدارة أوباما. وكما كتب ديفيد روتكوف، العضو السابق في مجلس الأمن القومي في كتابه عن تاريخ مجلس الأمن القومي، «لا يزال موظفو بريجنسكي في مجلس الأمن القومي إلى اليوم شديدي الإخلاص لرئيسهم السابق». تعمل أولبرايت اليوم في مجلس مديري العلاقات الخارجية ومجلس أمناء معهد أسبين، إضافة لكونها رئيسة المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، وهي منظمة مكرّسة لتشجيع وتمويل «الديمقراطية» المدعومة أمريكيا في أرجاء العالم. ومؤخّرا، أصبحت أولبرايت رئيسة للجنة النانو التي تطوّر «مفهوم استراتيجي» جديدا للنانو خلال العقد القادم.

فين ويبر، الرئيس الثاني لتقرير لجنة العمل الخاص بالديمقراطية العربية، وهو عضو مجلس نواب سابق عمل في هيئة مجلس العلاقات الخارجية، كما أنّه عضو في مجلس الصندوق القومي للديمقراطية، المنظمة المكرّسة «لتغيير النظم ديمقراطيا» في أرجاء العالم لتعزيز المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. من الجليّ أنّها مجموعة ذات نفوذ مؤثّر من الأفراد والمصالح تقترح استراتيجية جديدة لأمريكا في العالم العربي، ما يجعل من توصياتها ليس مجرد «مشورة» سياسية فخسب، بل مكملًا لصياغة السياسة وأداة لتنفيذها.

العالم العربي.. والديمقراطية

إذا، ما الذي يعرضه التقرير حول الديمقراطية في العالم العربي؟

يذكر التقرير أنّ «واشنطن تملك فرصة للمساعدة على تشكيل شرق أوسط ديمقراطي. حيث كان التشديد على الاستقرار سابقا هو السمة المميزة لسياسة واشنطن الشرق أوسطية، تصبح الأولوية اليوم للديمقراطية والحرية». يطرح التقرير سؤالين مركزيين يحاول الإجابة عليهما:

أولا، هل تخدم سياسة تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط مصالح الولايات المتحدة وأهداف السياسة الخارجية؟. ثانيا، إن كان الأمر كذلك، كيف ينبغي أن تطبّق الولايات المتّحدة مثل هذه السياسة، مأخوذا بالحسبان المدى الكامل لمصالحها؟

كانت الإجابة على السؤال الأول: «نعم». يخدم تشجيع الديمقراطية مصالح الولايات المتّحدة وأهداف السياسة الخارجية في الشرق الأوسط. يوضح التقرير: «على الرغم من أنّ الديمقراطية ستتلزم مخاطر متأصلة محدّدة، لكن التتكرّر للحرية يحمل مخاطر أكثر على المدى البعيد. إن كان بوسع المواطنين العرب التعبير عن المظالم بحرية وبشكل سلمي، فسوف لن يتحوّلوا على الأرجح إلى ممارسات أكثر تطرفا». مع ذلك، كان التقرير شديد الحذر تجاه مسار التغيير الديمقراطي، ومدركا لعدم الاستقرار المحتمل والمشكلات التي ستعترض المصالح الأمريكية.

«ينبغي أن تشجّع الولايات المتّحدة مؤسسات وممارسات الديمقراطية على المدى البعيد وتطوّرها، وأنّ تنتبه إلى عدم إمكانية فرض الديمقراطية من الخارج وإلى أنّ تغييرا مفاجئا وصادما ليس ضروريا ولا مرغوبا. ينبغي أن يكون هدف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تشجيع تطوّر ديمقراطي وليس ثورة ديمقراطية».

أكثر من ذلك، فهم يعلمون أنّ تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط «يتطلّب استراتيجية تختص بكلّ بلد على حدة»، ما يعني عدم إمكانية وجود استراتيجية «ملاتمة للجميع» ويجعل المسار في نهاية المطاف معقّدا بالتأكيد ومتزعزعا فعليا. المسار هو فعل توازن دقيق، إذ حدّد التقرير أنّه إذا كان تشجيع ديمقراطية أمريكا «سطحيا»، فقد «يسبّب الضرر للعلاقات بين الولايات المتحدة والسكان العرب»، أو، إذا راحت الولايات المتحدة تدفع تجاه إصلاحات بكثير من السرعة، فمن المفضّل إجراء تغيير يبتنى وجهة نظر تطورية وليست ثورية. المخاطر التي ترافق تغييرا سريعا ستظلّ حاضرة، وكذلك فرصة خلق أساس متوازن وجديد لاستقرار العرب، وقاعدة أعمق وأقوى لصداقة بين الأمريكيين والعرب، وبلغة الدبلوماسية الأمريكية، «صداقة» يجب أن تقرّ بوصفها «تبعية»، هكذا نفهم هذه الاستراتيجية بوصفها تهدف إلى تشجيع تبعية أكثر موثوقية بين الأمريكيين

والعرب.

مع ذلك، يعترف التقرير بالانقسامات العميقة داخل الدوائر السياسية حول تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط، وما تتضمنه من تصوّرات عن مخاطر محتملة وخوف من «تعريض مصالح الولايات المتحدة للخطر»، أو أنّها «قد تودّي إلى نزعات إثنية أو ظهور حكومات إسلامية تعارض الولايات المتحدة والغرب عموما». أبعد من ذلك، «إذا دفعت الولايات المتحدة القادة العرب بشدّة لتحقيق إصلاحات، مساهمة في سقوط حكومات عربية صديقة، فسيكون لذلك على الأرجح تأثير سلبيّ على ما تتمعّ به المنطقة من استقرار وسلام وعلى عمليات مكافحة الإرهاب».

قد يشير السيناريو الأخير إلى «خيار صدام»، أي تحوّل من كان حليفا وثيقا لأمريكا إلى عدوّ جديد فجأة. سلّحت واشنطن صدام حسين وسانده دوما، لكنّه حالما صار أكثر استقلالية عن سياسة واشنطن، انقلبت عليه وعرضّت به بوصفه «هتلر جديدا». تظهر حالة صدام حسين أنّه حين ينقلب الدكاتور، فسيطلب الأمر وقتا طويلا للتخلص منه.

الاستبداد المباشر وغير المباشر

لذلك، وبوجود عواقب كارثية محتملة تمس مصالح الولايات المتّحدة في تشجيع الديمقراطية في العالم العربي، يعلن المجلس موقفه بوضوح:

«بينما قد تؤدي التحوّلات نحو الديمقراطية إلى عدم استقرار في المدى القصير، تجد لجنة العمل أنّ سياسة موجهة نحو المحافظة على الاستبداد القائم في الشرق الأوسط ستعرضّ مصالح الولايات المتّحدة وأهداف سياستها الخارجية إلى مخاطر أعظم... إذا سمح للعرب بالمشاركة بحرية وبشكل سلمي في العملية السياسية، فمن غير المرجح أن يساندوا مواقف معادية للولايات المتّحدة...».

كانت مبادرة الشرق الأوسط الكبير (المعروفة أيضا باسم الشراكة من أجل التقدّم) دربا آخر، وقد ظهرت في قمة الثماني التي انعقدت في العام ٢٠٠٤ وكان من أولوياتها «مندی المستقبل» الذي «صمّم لرعاية الاتصالات المتعلقة بقضايا الإصلاح». وقد عدت جلسات ضمّت ناشطي المجتمع المدني، ورجال أعمال، وشدّدت على التنمية الاقتصادية وزيادة الوظائف. كما أنّ الشراكة من أجل التقدّم أسّست «الحوار الديمقراطي المساعد» الذي ضمّ مؤسسات التنمية في الشرق الأوسط، ومؤسسات مالية دولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، لتنسيق استعمال الموارد لمساندة التغيير السياسي والاقتصادي». بكلمات أخرى، إنّهُ مسار تحاول أمريكا من خلاله ضمان أنّ يحافظ «التحوّل» الديمقراطي في العالم العربي على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة والغرب. في الواقع، تغيير الشكل دون تغيير الجوهر، حيث تتبدّل صورة الدولة، لكن السلطة والهدف يبقيان على حالهما.

كما يوضح التقرير أهمية وجود أوروبا كشريك في المشروع: «على الرغم من تاريخ الهيمنة الاستعمارية الأوروبية، فتصورات العالم العربي عن أوروبا أفضل من تصوّراته عن الولايات المتحدة. وبالتالي، قد يكون مفيدا للاتحاد الأوروبي أن يقود عملية تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي».

أوصت لجنة العمل بأنّه من الأفضل ألاّ يأتي تمويل منظمات المجتمع المدني العربي مباشرة من المؤسسات الحكومية الأمريكية، بل من خلال أقتية مجموعات تشجيع الديمقراطية الأمريكية مثل الصندوق القومي للديمقراطية. لأنّ «كثيرا من المنظمات غير الحكومية في الشرق الأوسط ترفض قبول تحويلات مباشرة من أحد أذرع الحكومة الأمريكية، خشية أن تتلوث سمعتها في أعين مناصريها». في الختام، يعلن التقرير أنّهُ: «على الرغم من أنّ السياسة المعلنة حول التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم العربي قد تعرّض مصالح واشنطن للخطر في المدى القريب، لكنّ الأمر يستحقّ المخاطرة. إذ إنّ المنافع بعيدة المدى لشرق أوسط أكثر ديمقراطية ومتطور اقتصاديا تفوق التحديات المحتملة التي قد تواجهها واشنطن في المستقبل المنظور».

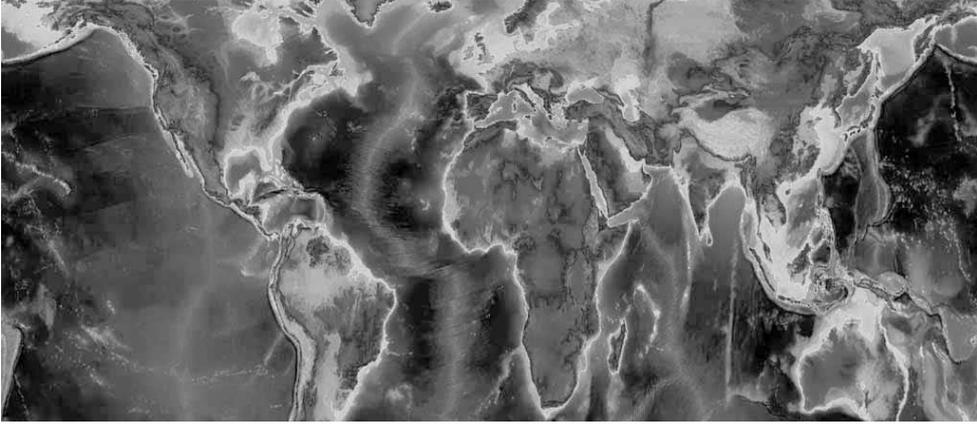
خلاصة أولية

إنّ هذه الاستراتيجية لا تهدف إلى تشجيع الديمقراطية إكراما للديمقراطية والحرية، بقدر ما تشكّل اعترافا بواقع هذه «الصحوة السياسية العالمية» والتصدّي لمعالجتها والتلاعب بها على نحو يخدم مصالح الولايات المتّحدة. إذا، نحن أمام سيناريو يشابه القول: «دعهم يأكلون البسكويت!». إذا صاح العالم العربي مطالبا بالديمقراطية والحرية، فامنحوه الصنف المدعوم أمريكيا من الديمقراطية والحرية، وبالتالي تتمكّن أمريكا من تقويض قوى ومطالب التغيير في المنطقة والاستيلاء عليها. إن حصل ذلك، فستكون نتيجته تهدئة مقاومة الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وشرعنة حكومات دمي جديدة بوصفها «ديمقراطية» و«تمثّل» الشعب، ما سيخلق بالتالي بيئة مستقرة وأمنة للمصالح الأمريكية. باختصار، إنّها استراتيجية متناسقة لمواجهة انبثاق صحوة سياسية عالمية في العالم العربي، وتهدئتها والتلاعب بها. إنّهُ اقتضاض على صحوة العرب.

في مقالتي الأخيرة حول هذا الموضوع، عرّفت هذه الاحتجاجات بوصفها نمو عضويا، صرخة تعبئة للظفر بالحرية في العالم العربي، من دون أن يعني ذلك استبعاد وجود مؤامرة أمريكية سرية لتتصيب أنظمة جديدة. مع ذلك، يتطلّب الوضع مزيدا من الاختبارات الدقيقة والمستفيضة، ليس للتأطير داخل سياق أسود أو أبيض، بل في محاولة لتوضيح الوقائع والتحديات وفرص الصحوة والانتفاضات.

◀ أندرو غيفين مارشال باحث مشارك في مركز أبحاث العولة..

العالم يتغير، ودورنا كبير



المقاومة. في العام ٢٠٠٣، غرقت آلة حرب بوش في العراق كما في أفغانستان. كما فشلت «إسرائيل» في العام ٢٠٠٦ في لبنان وفي العام ٢٠٠٩ في غزة. الهزائم تتراكم.

بعد الأمريكيين اللاتينيين، العرب. وهدأ الأفارقة؟

لقد صنعت ثورتا التونسيين والمصريين العظيمنتان معجزات: أخذنا نسمع الولايات المتحدة تتمدح اليوم«التحول الديمقراطي» في حين أنها هي التي زودت طيلة عقود الطغاة بالدبابات والصواريخ والرشاشات وعقدت لهم ندوات التدريب على التعذيب، وفرنسا كذلك. وهذه الثورة تفرق في القلق صانعي استراتيجيات الإمبراطورية الأمريكية الكبيرة، والإمبراطورية الفرنسية الصغيرة، والإسرائيليين الذين توفر لهم تلكا الإمبراطوريتان الحماية. شكراً للعرب!

موضوع هذا القلق: كيف يمكن إنجاز تغيير قليل كيلا ينجز تغيير شيء جوهرى؟ كيف يمكن الإبقاء على الهيمنة على نبط الشرق الأوسط ومواده الأولية والاقتصادات عموماً؟ كيف يمكن منع إفريقيا من أن تتحرر هي أيضاً؟

لكن ينبغي أن نمضي إلى لب الأمور. لا يمكن أن يخفي السرور بالخطوات الأولى الطريق الذي لا يزال ينبغي عبوره. لم يكن زين العابدين بن علي هو وحده من نهب تونس، بل طبقة كاملة من المستفيدين، من تونسيين وبخاصة من أجناب. ليس مبارك وحده من قمع المصريين، بل نظام كامل حوله. وخلف هذا النظام، الولايات المتحدة. المهم ليس الدمية، بل من يحركها. تحاول واشنطن، كما تحاول باريس، أن تستبدل الدمى المستهلكة فقط بدمى أكثر قبولا.

لا ديمقراطية حقيقية دون عدالة اجتماعية

إن المسألة التي يرغب التونسيون والمصريون والأخرون في حلها ليست:«من هو الزعيم الجديد الذي سيقدّم لنا وعوداً جديدة لن يفي بها، قبل أن يضرينا كما في السابق؟»مسألتهم هي بالأحرى: «هل سيكون لديّ عمل حقيقي بأجر حقيقيّ وحياة لاثقة لأسرتي؟ أم سيكون مخزجي الوحيد قاربٌ سيغرق في المتوسط أو في سجنٍ أوروبيّ مخصّصٍ للمهاجرين غير الشرعيين؟»

ميشيل كولون/ بروكسل

ترجمة قاسيون

لوقت طويل، بدت الإمبراطورية غير قابلة للهزيمة. كانت الولايات المتحدّة تستطيع على هواها وبأسخفّ الذرائع انتهاك شرعة الأمم المتحده وتطبيق ضروب حصار وحشية، وقصف بلدان أو احتلالها، واغتيال رؤساء دول، وتحريرض حروب أهلية، وتمويل إرهابيين، وتنظيم انقلابات، وتسليح إسرائيل لتقوم باعداءاتها ...

كانت الولايات المتحدة تبدو وكأنّها تستطيع أن تسمح لنفسها بكلّ شيء، وكان التشاؤم يسود. كم مرّة سمعت:«هذه الأنظمة العربية الفاسدة والشريكة لإسرائيل قوية جداً، فكيف لنا إنهاؤها؟ وجاء الرد من أسفل: الشعوب أقوى من الطغاة.

لكنّ كلاً منّا يشعر أنّ المعركة لم تنته بمجرد إزاحة بن علي ومبارك، بل بدأت فقط. لانتزاع تغييراتٍ حقيقية، ينبغي تحييد أولئك الذين كانوا يحركون الخيوط في الكواليس. ومن هنا تتبع الأهمية الحاسمة للإحاطة الجيدة بآليات هذا النظام الذي ينتج الطغاة ويحميهم ويستبدلهم عند الضرورة. لماذا أخذت هذه الإمبراطورية تضعف، وكيف ستحاول الإبقاء على نفسها بأيّ ثمن.

ما من إمبراطورية أبدية

ما من إمبراطورية أبدية. عاجلاً أوّ أجلاً، تستثير صفاقة الجرائم مقاومة عامّة. عاجلاً أو أجلاً، تتجاوز كلفة«الحفاظ على النظام»المنافع التي تقدمها هذه الحروب للشركات متعدّدة القومية. عاجلاً أو أجلاً، تتراجع الاستثمارات العسكرية أمام القطاعات الأخرى التي تفقد المنافسة الدولية.

والولايات المتحدة ليست استثناءً من القاعدة. إذ تنخفض عائدات شركاتها متعددة الجنسية منذ العام ١٩٦٥، ولم تقم فقاعات المديونية والمضاربة سوى بتأجيل المشكلة ومفاقمتها. انخفضت حصتها في الاقتصاد العالمي من ٥٠ بالمائة في العام ١٩٤٥ إلى ٣٠ بالمائة في الستينيات، وإلى نحو ٢٠ بالمائة اليوم، وستنخفض إلى نحو ١٠ بالمائة في غضون عشرين عاماً. والحال أنّ أي جيش لا يستطيع أن يكون أقوى من اقتصاده، وبالتالي، تتناقص قدرة الولايات المتحدة على لعب دوردركي العالم. اليوم، يصبح كوكبنا «متعدّد الأقطاب»: هنالك توازن جديد يقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا ولاسيما مع بلدان الجنوب. وبخاصة مع الصين التي برهنت على أن الاستقلالية هي أفضل طريقة في التقدّم. لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تستطيعان فرض إرادتهما كما في الماضي. وقد تموت نزعتهما الاستعمارية الجديدة قريباً.

في الحقيقة، يتزايد وضوح هذا الأفول الأمريكي منذ عشر سنوات... في العام ٢٠٠٠، انفجرت فقاعة الإنترنت، وفي العام ٢٠٠٢، أحبط الشعب الفنزويلي الانقلاب المصنوع في الولايات المتحدة الأمريكية وبدأ هوغو شافيز إصلاحاته الاجتماعية الكبيرة التي ستمضي بأمريكا اللاتينية بأكملها في طريق

القناة ١٠ الصهيونية:

يجب أن تطأ أقدام «الجيش الإسرائيلي» ٢٣٠ قرية لبنانية

نشرت القناة العاشرة في تلفزيون الاحتلال تقريراً لمراسلها أور هيلر، عرضت فيه ما زعمت أنها صور أوليّة للقاعدة الموجودة في سورية التي يخزن حزب الله فيها الصواريخ. أضاف هيلر إنه «تحت غطاء الهدوء المضلل في الشمال يتسلح حزب الله بنحو غير مسبوق»، وعرض ما ادعى أنه «صورة قمر صناعي لقاعدة سورية في عذرا التي تبعد نحو ٢٥ كلم شمالي شرقي العاصمة دمشق»، موضحاً أن هذه القاعدة «بمثابة وحدة تخزين الطوارئ التابعة لحزب الله في سورية أو منطقة خاصة لحزب الله في قلب سورية». ونقل هيلر عن مصادر غربيّة قولها إنه يجري تخزين آلاف الصواريخ يومياً في عذرا بقطر ٢٢٠ و٣٠٢ ملم بالإضافة إلى الصاروخ أم ٣٠٠ الذي يحتوي نصف طن من المواد المتفجرة ويصل إلى مدى ٣٠٠ كلم. وادعى هيلر أن صواريخ السكود التي قال إن سورية نقلتها إلى حزب الله تُخزن في القاعدة المذكورة.

وحذّر هيلر من أنه «عندما نرى حجم التهريب وعدد الصواريخ، خصوصاً التي يصل مداها إلى ٣٠٠ كلم، فإنهم في الجيش الإسرائيلي وفي قيادة المنطقة الشمالية لا يتحدثون فقط عن ١٨٠ قرية في جنوبي الليطاني سيكون من الواجب التعامل معها في حرب لبنان الثالثة بل يتحدثون عن ٢٣٠ قرية جنوبي نهر الأولي شمالي صيدا حيث يجب أن تبلغها قوات الجيش الإسرائيلي وتطأها بأقدامها وتسيطر على أماكن إطلاق الصواريخ في الجولة المقبلة، إذا اقتضى الأمر».

وذكر هيلر في تقريره أن هذه الصواريخ تُنقل يومياً من عذرا بواسطة شاحنات حديثة عبر طرقات تهريب إلى شمال لبنان والبقاع والجنوب. أضاف أن هذه الصواريخ تنتظر ساعة الأمر، مشيراً إلى أن«المجتمع الدولي يعلم بهذه الصور».

وتوقّف هيلر عند زيارة نائب وزير الخارجية الإيراني للبنان، زاعماً أنها «تأتي عملياً لتفحص حال مجموعته المتقدّمة أو الفرقة الإيرانية التي أقاموها لنا هنا على الحدود مع إسرائيل». أضاف إنه «على الرغم من الهدوء المضلل، فإن مساعي حزب الله للتسلح غير مسبوقة. في الحقيقة، إيران جاءت للتأكد أن حزب الله لا يهدر الهدايا والأموال المستثمرة لإعادة الترميم. إنهم يريدون إعداد هذا الشيء لساعة الحسم في حال مهاجمة المنشآت النووية في إيران»...!

مؤخراً، كانت أمريكا اللاتينية تعيش الفقر نفسه واليأس نفسه. كانت العوائد الهائلة للنفط والغاز والمواد الأولية الأخرى تستخدم في زيادة انتفاخ خزائن شركتي إكسون وشل في حين كان نصف الأمريكيين اللاتينيين يعيشون تحت عتبة الفقر، دون أن يقدروا على دفع كلفة الطبابة أو التدريس الجيد لأبنائهم. بدأ كل شيء في التغير في العام ٢٠٠٢ حين أمم هوغو شافيز النفط وعدلّ جميع العقود مع الشركات متعدّدة القومية وفرض عليها أن تدفع ضرائب وأن تتقاسم الأرباح. في العام التالي، أُضيف إلى خزينة الدولة مبلغ ١١.٤ مليار دولار (كان المبلغ صفرأ لمدة عشرين عاماً)، وأخذت الدولة تقيم برامج اجتماعية؛ خدماتٍ صحيةٍ للجميع، مضاعفة الحد الأدنى للأجور، مساعدة للتعاونيات والشركات الصغيرة الخالقة للوظائف. وفي بوليفيا، فعل إيفو مورالس الشيء نفسه. وامتدّ المثال. هل سيصل إلى المتوسط والشرق الأوسط؟ متى يأتي شافيز أو مورالس عربي؟ نستحقّ شجاعة هذه الجماهير الثائرة تنظيمًا وقائدًا، مخلصين وعازمين على المضي إلى النهاية.

الديمقراطية السياسية الحقيقية مستحيلةٌ دون العدالة الاجتماعية. في الحقيقة، المسألتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً. فلا أحد يقيم دكتاتوريةً لمجرد السرور أو الانحراف، بل دائماً للحفاظ على امتيازات طبقة صغيرة تستولي على الثروات. الدكتاتوريون موظفون لدى الشركات متعدّدة القومية.

من هو الذي لا يريد الديمقراطية أبداً؟

في مواجهة غضب التونسيين، من هو «الرجل الجديد» الذي اقترحته واشنطن؟ رئيس وزراء الدكاتور السابق! في مواجهة الرغبة في التغيير عند المصريين، من هو الذي حاولوا وضعه على رأس السلطة؟ قائد الجيش السابق، صنيعة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية!إنهم يستخفّون بالناس.

قبل خمس سنوات، تجرّأ وزير الخارجية الفرنسي الأسبق فيدرين على أن يعلن أنّ الشعوب العربية غير ناضجة لإنجاز الديمقراطية. تبقى هذه النظرية مسيطرةٌ في صفوف نخبة فرنسيّة تمارس بصراحةٍ متفاوتةٍ العنصرية المعادية للعرب

ورهاب الإسلام.

في الحقيقة، فرنسا هي غير الناضجة للديمقراطية. فرنسا هي التي سحقت التونسيين في العامين ١٩٣٧ و١٩٥٢، والمغاربة في العام ١٩٤٥. فرنسا هي التي شنت حرباً طويلةً وداميةً لمنع الجزائريين من ممارسة حقّهم الشرعي في السيادة. فرنسا هي التي ترفض، على لسان رئيس إنكاريّ، الاعتراف بجرائمها ودفع ديونها للعرب والأفارقة. فرنسا هي التي حمت زين العابدين بن علي حتّى سلّم الطائرة التي حملته. فرنسا هي التي فرضت أسوأ الطغاة في كلّ أرجاء إفريقيا وتبقيهم.

تسمح العنصرية الحالية المعادية للإسلام بضرب عصفورين بحجر واحد. العصفور الأول: في أوروبا، يتم تفريق العمال وفق أصلهم(ثلث العمال الفرنسيين أو البلجيكيين مهاجرون قبل وقت قصير) وفي حين يتم نقاش حول البرقع، بها جم أرباب العمل أجورٌ جميع العمال وشروط عملهم ورواتبهم التفاضلية، سواء أكانوا محجّبين أم لا. والعصفور الثاني: بالنسبة إلى البلدان العربية، يسمح الخوف من الإسلام بتجنب الأسئلة المحرجة. بدلاً من التساؤل«من الذي فرض هؤلاء الدكاتورين؟»والإجابة: أوروبا، أوروبا الطبقة العليا، أوروبا الشركات متعدّدة القومية، يتم تقديم العرب بوصفهم «غير ناضجين لإنجاز الديمقراطية»، وبالتالي خطرون. تتم الألبسة عبر المبادلة بين الضحية والمذنب.

لكن، اليكّم السجّال الأساسي، وهو يتعلّق بنا جميعاً سواءً أكان يجري أم كان مخفياً: لماذا لا تريد الولايات المتحدة وفرنسا ومن لفضّ لثّمها. الذين ليس على لسانهم سوى كلمة «ديمقراطية» إطلاقاً ديمقراطية حقيقية؟ لأنّه لو كانت الشعوب تستطيع أن تقرّر بنفسها كيف تستخدم ثرواتها وعملها، فستتعرّض مزايا الفاسدين والمستفيدين لخطر كبير!

لإخفاء رفض الولايات المتحدة وحلفائها للديمقراطية، يستثيرون وسائل الإعلام ب«الخطر الإسلامي». أيّ نفاق! هل نراهم يحذروننا ويديرون كبرى الحملات الإعلامية عن الإسلاميين المطيعين لهم مثل نظام المملكة العربية السعودية المقيت؟ هل نسמעهم يعتذرون بعد تمويلهم إسلاميي بن لادن لقلب حكومة أفغانيةٍ يساريةٍ حررت النساء؟

دورنا مهم

العالم يتغيّر بسرعة. إن أفول الولايات المتحدة الأمريكية يفتح آفاقاً جديدة لتحرير الشعوب. في الأفق تغييرات هائلة...

لكن في أيّ اتجاه ستمضي؟ كي تكون تلك التغييرات إيجابية، على كلّ واحد منّا العمل على شيوع إعلام حقيقي، على التعريف بالملقات الشائنة، على كشف الستار عن الاستراتيجيات السرية. سيسمح ذلك كلّه بإقامة سجل حقيقي، شعبي ودولي؛ ما هو الاقتصاد والعدالة الاجتماعية اللذان تحتاهما الشعوب؟

والحال أنّ الإعلام الرسمي حول هذا كلّه كارثة، وهذا ليس مصادفةً. بالتالي، كي يقوم هذا السجّال منذ الآن وفي كلّ مكان، لكلّ منّا دور كبير يقوم به. الإعلام هو المفتاح. كيف؟ سنعود إلى ذلك في نصّ قادم، بعد أيام.

اعتقال معارضين تظاهروا بالخرطوم



امرأة بعد دقائق من بدئهن احتجاجاً في منطقة أم درمان بالعاصمة ضد الانتهاكات الحقوقية واحتفالاً بيوم المرأة العالمي، علماً بأن السودان شهد منذ كانون الثاني الماضي العديد من الاحتجاجات المتفرقة المطالبة بتغيير النظام والحريات المدنية والحد من ارتفاع الأسعار، بعضها دعا إليها طلبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت.

اعتقلت السلطات السودانية السكرتير العام للحزب الشيوعي محمد إبراهيم نقد وعشرات آخرين شاركوا في مظاهرة لم تكتمل دعت إليها المعارضة تأييداً لشعبي تونس ومصر ورفضاً لما يتعرض له المدنيون الليبيون من قوات العقيد معمر القذافي. وبحسب موقع الجزيرة فقد قال تحالف قوى المعارضة إن عدداً من قياديه اعقلوا واقتيدوا إلى جهات غير معلومة، من بينهم قياديان في الحزب الشيوعي وممثل حزب البعث العربي- قطر السودان في التحالف، وعدد آخر من الشبان.

وكان نحو ٥٠٠ من عناصر شرطة مكافحة الشغب قد انتشروا في ميدان أبو جنزير وسط العاصمة الخرطوم، وهو الموقع الذي حدده تحالف قوى المعارضة لانطلاق المظاهرات حيث بدأت الشرطة فور بدء تجمعهم بضربهم بالهراوات واعتقلت العشرات منهم.

تحالف قوى المعارضة، الذي أعلن سابقاً رفضه عرضاً للحوار مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم، يضم حزب الأمة والحزب الديمقراطي الموحدوي وحزب المؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي وحزب البعث العربي وكذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان فرع الشمال.

وفي ذات المنحى كانت السلطات قد اعتقلت أكثر من خمسين

الشباب اللبناني يصرخ: «الدين لله والوطن للجميع»

الشعب اللبناني يحسه الوطني ونتيجة لما يعانيه من مشاكل لا أول ولا آخر لها وأنسداد الأفاق أمامه أنه لا خلاص له منها إلا بإعادة الأمور المقلوبة الواقعة على رأسها من أن تعود لرشدها وتعود لتقف على رجليها وأن استمرار هذا النظام الذي ولد الحروب الأهلية في وطنه سيبقى يولد الأزمان السياسية التي تتفاقم مع الأيام لتتوج بحرب لا تبقى ولا تذر، وقد ملوا منها حقيقة. والمشكلة الكبرى التي يعق فيها الشباب اللبناني وقد أدركها بفضل وعيه العام أن العوامل التي توجج النزعات الطائفية لم تعد تقتصر على العوامل الداخلية بل هناك عوامل خارجية أشد منها تفعل فعلها في هذا التاجيح تنفيذياً لبرواغندا خارجية تستهدف المنطقة عبر المخططات الصهيوية الأمريكية الهادفة إلى إنشاء ما كان يسمى بالشرق الأوسط الجديد .

لقد اتضحت الأمور حالياً بفعل انتفاضات الشعوب العربية بقيادة شبائها في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين والأردن وأصبح من الضروري والهام جدا لاستمرار العيش المشترك في لبنان أن

تجرى تغييرات لا بد منها لاستبدال الواقع القائم بواقع جديد، يكون الولاء فيه للوطن وليس للطائفة، للكفاءة وليس للمحسوبية، ويكون فيه الالتزام وليس الاستسلام هو السبيل إلى قيام الدولة اللبنانية الجديدة بالمنظرة.

ومما لا شك فيه أن الشباب اللبناني الواعي قد أدرك أن الشرط الأساسي الذي يعتبر الركن الذي سيقوم عليه ويستمر فيه لبنان هو نظام سيادي سياسي ديمقراطي لا وجود للطائفية فيه جذع خال من أية أغصان طائفية ومذهبية.

كما أثبتت أجيال الشباب في مختلف البلدان العربية إنها القوة الوحيدة القادمة والقائدة والقادرة على إحداث تلك التغييرات الضرورية كي تعيش في بلدان تصان فيها فعلا كرامة الوطن وكرامة المواطن، هذان الجناحان اللذان إن قصصت أحدهما ضاعا معا في هاوية تصبح تكلفة الخروج منها باهظة جداً بحق الوطن ومواطنيه.

◀ **ستيركوه ميقرى**

لم يخرج لبنان عن دائرة حركات الاحتجاج التي شهدها وبشدها العالم العربي حالياً، فقد تظاهر مئات اللبنانيين في بيروت ضد نظامهم الطائفي وذلك تلبية لدعوات كثيرة من شباب لبناني على موقع الفيس بوك، وقد ردد الشباب المتظاهرهافات «ثورة ثورة وين ما كان هلق دورك يا لبنان» و«ما بدنا طائفية بدنا دولة مدنية» و«خلصنا طائفية دم وحروب أهلية»، ويلا يا لبنانية ثوروا على الطائفية!».

ولكن ما الذي دفع هؤلاء الشباب إلى التظاهر فجأة ودون سابق إنذار، ولماذا انتفضوا الآن سعيًا منهم لتغيير أحد الأركان الأساسية التي استند إليها لبنان منذ تشكله كدولة منذ بداية العشرينيات وهو« الطائفية التوافقية».

لقد جاء في اتفاق الطائف الذي وقعه اللبنانيون عام ١٩٩١ نص يدل على آلية لإلغاء الطائفية السياسية، تبدأ من خلال تشكيل

ضباط من أجل الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ضباط من القوات المسلحة المصرية، داخل وخارج الجمهورية نعلن أننا مؤمنون ومؤيدون لأهداف الثورة المصرية وسنعمل جاهدين لتنفيذ مطالبها الشرعية.
أولاً، قبل أي شيء نود أن نشكر جميع ضباط وأفراد القوات المسلحة على ولائهم المطلق وغير المحدود لشعب مصر العظيم في نضاله من أجل الحرية، فقد أثبت شعب مصر أن وحدته وسموده وقت الشدائد لا مثيل له .

ثانياً : هي رسالة موجّهة مباشرة إلى المشير حسين طنطاوي:

السيد القائد العام للقوات المسلحة:

نحن وكل من تعاملنا معهم بالقوات المسلحة، في خلال فترات عملنا بل وفترة دراستنا بالكلية الحربية نعلم جيداً من هو المشير طنطاوي، ومع ذلك... ففي الظروف الحالية نحن نتابع وعن قرب قيادتكم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ونراقب جميع قراراتكم، ونحللها عسكرياً ونضعها أمام قيادات ثورتنا المجيدة حتى تكون مرجعاً في أسلوب تعاملهم مع المجلس العسكري، والتي يعلم كل فرد في القوات المسلحة عن يقين، كيف تم اختيار كل من هو برتبة لواء في الخدمة فأعلى في القوات المسلحة، ونحب أن نعلمكم أنه لستم أنتم من تحمون ثورة مصر العظيمة، ولكنكم أنتم الذين تعيشون الآن في حماية ثوار مصر.

فقد أثبتت الثورة لنا جميعاً أنه لا يمكن لقوة مهما عظمت وقوى شأنها أن تقف أمام رغبة شعب أراد الحياة الكريمة، وهذا ليس تقليلاً من شأن قيادات الجيش ولكنها قراءة واقعية لمجريات الأمور.

وإن هذا الوقت الحرج في تاريخ مصر العظيمة، لا يعلو أي فرد فوق المساءلة فيما فعل أو أنفق...

ولكن رغبتنا في سرعة وتيرة تطهير أرض مصر الغالية وترابها من رؤوس الفساد والمفسدين، هي التي تدفعنا إلي تفويض مجلسكم العسكري أن تقوموا بتنفيذ مطالب هذه الثورة الرائعة التي كتبناها في تاريخ البشرية بحروف من نور لأبنائنا وأحفادنا حتى ينعموا بمصر حرة طاهرة من كل دنس، وعليه

١ . على المجلس العسكري سرعة التحفظ على كل من: صفوت الشريف، فتحي سرور، مفيد شهاب، زكريا عزمي، وذلك حتى تتم محاكمتهم أمام محكمة عادلة لما سببوه لأمتنا الغالية من عهر قانوني ودعر سياسي مما أفسد الحياة النيابية والسياسية في مصر مهدة الطريق لحاكم باغ طاغ أن يحكم مصر بقوانين أقل ما توصف بها أنها فاسدة،

٢ . وضع كل الآتية أسماؤهم تحت الإقامة الجبرية في العاصمة حتى تتم محاكمتهم أمام محكمة عادلة: المخلوع الفاسد محمد حسني مبارك وحرمه سوزان، وجمال مبارك، وعلاء مبارك، واللواء السابق المخلوع عمر سليمان، فليس من المعقول أن ينعم الطغاة بما استولوا عليه ونهبوه وإيداع الفرصة لوصفهم بالرموز وإن كانوا رموزاً للفساد،

٣ . العفو التام عن الرائد البطل أحمد شومان، حيث أنه نبا إلى علمنا محاسبته عن الغياب لمدة ٣ أيام... كان هو فيها الحاضر الممثل لجموع الضباط الأحرار الموالين للشعب والثورة، واعتباره رمزاً وقائداً من قادة الثورة، حيث أنه أعلن جهراً عن عدم رضاه عن سياسة الجيش في التعامل مع الثورة، مما ألقى عليكم عبء التحول السريع والانقلاب على الفاسد المخلوع حسني مبارك.. وسرعة تحسين أحوال ضباط وصف وجنود القوات المسلحة الباسلة والذين أثبتت الظروف الحالكة التي تمر بها مصر أنهم درع الأمة وهم من الشعب وملك للشعب،

٤ . تعيين حمدي قنديل أو محمود سعد رئيساً لهيئة الإذاعة والتلفزيون المصري، فليس من المقبول تعيين سامي الشريف، عضو الحزب الوطني والعضو البارز في لجنة الإعلام وأمانة السياسات وعضو لجنة توجيه الرأي العام بالحزب الوطني المنحل، في هذا الموقع.

والا لن نتركوا لنا سوى خيار واحد .

ونرجو من سيادتكم تنفيذ هذه المطالب الشرعية على وجه السرعة ونعلن كضباط موالين للثورة داخل وخارج الجمهورية تضامنا الكامل وتحالفنا الشرعي مع جميع القوى السياسية للثورة وتنسيقنا الكامل مع العقيد عمر عفيفي وثوار مصر الأحرار في مطالبهم الشرعية من أجل مصر حرة طاهرة

عاشت مصر حرة

والسلام عليكم ورحمة الله

٦ آذار ٢٠١١

■ ■

العنف الطائفي يعاود

محاولة تسيد المشهد السياسي

في مصر الثورة

أكدت وزارة الصحة المصرية الأربعاء مقتل ١١ شخصاً وإصابة ١١٠ آخرين في الاشتباكات الطائفية التي وقعت مساء الثلاثاء في منطقة منشية ناصر بالقاهرة. جاء ذلك في وقت ترددت فيه اتهامات لمليشيات مرتبطة بالنظام السابق بالوقوف وراء الأحداث لإجهاض الثورة، حيث حذرت القيادات السياسية في مصر من وجود مخطط لإشعال فتنة طائفية من خلال الدفع بمظاهرات تجري دفعة واحدة في مناطق معينة من مصر، مشيرة إلى أن فلول النظام البائد تقف وراء إحياء العصبيات والتعرات الطائفية وغيرها من أجل تمزيق نسيج الشعب والوطن.

وعرض موقع«الأقباط متحدون» فيديو يتضمن أسماء مجموعة أشخاص اتهمهم بالتورط في أحداث هدم وإحراق كنيسة الشهداءين. وقال الموقع إن بين المتهمين مخيراً بأمن الدولة هو من حرّض باقي المتهمين على مهاجمة الكنيسة .

وكان مصدر عسكري مصري قال في وقت سابق إن قوات تابعة للشرطة العسكرية سيطرت على مناوشات بين مسلمين ومسيحيين في منطقة منشية ناصر بالقاهرة، في حين تواصل اعتصام آلاف الأقباط في قلب القاهرة أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون المصريين لليوم الرابع على التوالي احتجاجاً على الاعتداء على كنيسة الشهداءين مار جرجس ومارمينا في قرية صول في محافظة حلوان، داعين إلى محاسبة ومعاقبة المسؤولين عن أعمال العنف ضدّهم.

وقال مصدر أمني إن المواجهات اندلعت بين نحو ١٣٠٠ شخص من الأقباط والمسلمين على نحو غير مفهوم علماً بأن مجريات الثورة المصرية ويومياتها أكدت عمق العلاقة الوطنية التي تربط أبناء مصر بغض النظر عن محاولات بث الفتنة والتي لم تكن آخرها فيما يبدو الكشف في أيام الثورة عن تورط وزير داخلية نظام مبارك حبيب العادلي شخصياً في تفجير كنيسة القديسين الدامي عشية رأس السنة الجديدة.

من جهته، دعا «ائتلاف شباب ثورة ٢٥ يناير» إلى التضامن وحث جميع الساكنين على مسافة قريبة من اطنيفج في حلوان على التوجه إلى مكان كنيسة الشهداءين لمساعدة الجيش في إعادة بنائها .

■ ■

◀ **إبراهيم البدرابي**

مرت الثورة المصرية التي لاتزال في أولى مراحلها بمحطات ثلاث، هي الأكثر أهمية منذ تفجرها في ٢٥ يناير ٢٠١١ .

كانت المحطة الأولى هي سقوط خط الدفاع الأول للنظام يوم الجمعة الدامي ٢٨ يناير، إذ أُلحق الثوار العزل هزيمة بقوات الأمن المركزي الجرامة في ميدان التحرير، وانسحبت هذه القوات دون انتظار لوصول القوات المسلحة حيث استهدفت السلطة وقوع صدامات بين الثوار والجيش، وبالتالي تنفيذ سيناريو كان معداً سلفاً لإحداث فوضى شاملة في البلاد تجهض الثورة في مهدها، وهو ما لم يحدث. ورفع الثوار شعار «الجيش والشعب يد واحدة» وقابلهم الجيش بنفس الروح والسمو الوطني.

كانت المحطة الثانية هي خلع مبارك جبراً تحت وطأة الثورة المتصاعدة، وذلك عقب نزول الطبقة العاملة إلى معترك الثورة ككتل عمالية هائلة في أهم المراكز الصناعية، وعدم الاكتفاء بالنزول كأفراد في مظاهرات المدن المصرية بما أظهر حجم مشاركتهم وأضفى الاكتمال على التحرك الثوري، وهو ما حسم أمر مصير مبارك بخلعه من السلطة.

كانت المحطة الثالثة هي الإطاحة برئيس الوزراء أحمد شفيق، وتكليف د . عصام شرف بتشكيل الحكومة. غير أن الحدث المهم المرتبط بإقالة شفيق كان انهيار جهاز مباحث أمن الدولة. وعند هذه المحطة تتوقف لما يحمله هذا الحدث من دلالات، وما يشير إليه من مخاطر.

كان إسقاط حكومة أحمد شفيق هدفاً رئيسياً للثوار منذ خلع مبارك. فهو أحد رجاله المقربين. ومن ثم لم يكن مجرد أحد رموز النظام القديم، ولكنه كان أحد رؤوس الثورة المضادة- وتشير الوقائع الى أنه لم يستقل بل تمت إقالته- وأكدت الإقالة الخاطفة هذا الأمر بما حدث متلازماً معها تقريباً، أي انهيار السريع لجهاز مباحث أمن الدولة، وكان هو العمود الفقري لحماية النظام القديم. حيث قام ضباطه بعملية إحراق واسعة لسجلاته وملفاته وسرقة الكثير منها، وهو ما عملت الجماهير على إغافته قدر الإمكان بالهجوم على مقاره، وأهملها مقره الرئيسي بحي مدينة نصر بالقاهرة، وعدد كبير من مقاره بالقاهرة والمحافظات. ولم تكن مجرد مصادفة أن الثوار قرنوا منذ البداية مطالبتهم بإقالة أحمد شفيق بضرورة حل جهاز مباحث أمن الدولة وإقالة وزير الداخلية الذي اختاره شفيق، وهو صديق حميم له وللمدعو زكريا عزمي أحد أعمدة النظام القديم.

لن نتوقف عند مشهد اقتحام الجماهير لمقار أمن الدولة، وهي التي تعرف كمكان الخطر على الثورة، ومطاردتها- في مشهد نادر- لمن وجدوه من الضباط الذين سبق وأن طاردوا المواطنين وتكلموا بهم لبعود من الزمن- لكننا نتوقف عند ما مثله هذا الجهاز في إطار إمبراطورية شاسعة ورهيبة هي وزارة الداخلية، أكبر الوزارات حجماً وعدداً وعدة وإمكانيات مالية. كانت مهمتها الأولى هي حماية وحراسة مبارك وأسرته وأعمدة النظام من المسؤولين وطواغيت المال واللصوص الذين نهبوا وجرفوا الثروة الوطنية، وارتكبوا في حق الوطن والشعب من الجرائم ما لا يمكن حصره أو وصفه، فلقد تجاوز

قوى سياسية مصرية:

لا للتعديلات الدستورية المشبوهة، واستفتاء ١٩ آذار



لا ضرورة له إلا في بعض دول العالم ليمثل عرقيات أو قوميات متعددة. وهو لم يوجد عندنا إلا ليمثل المجلس الثاني أرسقراطية كما كان عليه مجلس الشيوخ قبل عام ١٩٥٢ أو الأرسقراطية ومحاسيب الحكم كما في مجلس الشورى فينظام الحكم الذي ثار، شعبنا ضمن ما ثار، لإسقاطه.

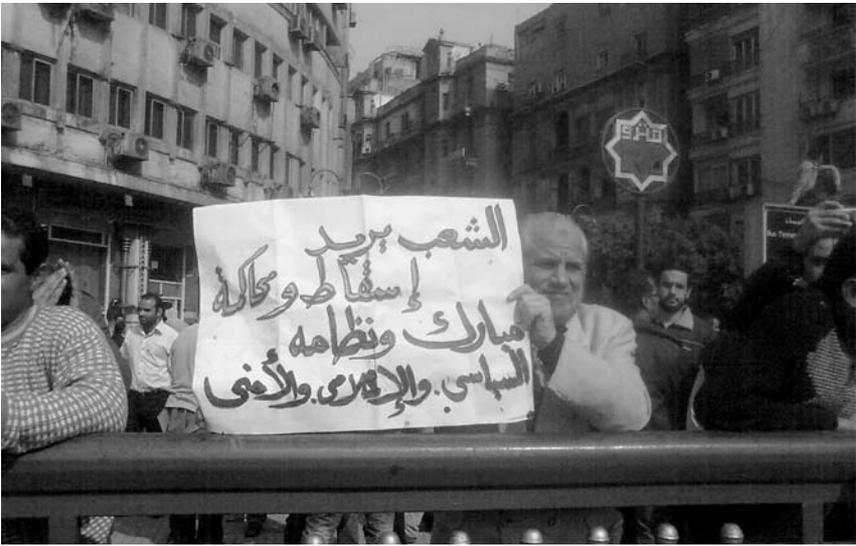
٢- اختيار الجمعية التأسيسية التي ستكلف بإعداد دستور جديد بمعرفة ومن بين أعضاء مجلسي الشعب والشوري القادمين بدلاً من انتخابها انتخاباً مباشراً من الشعب.
٣ - تحصين اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، وهي لجنة إدارية، من الطعن على قراراتها.
٤- تعديلات أخرى لا تتفق مع طموح

فهي تتضمن التعجيل بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، قبل أن تحقق الفترة الانتقالية مهماتها الثورية وعلى رأسها رفع القيود عن الحريات الديمقراطية واتاحة الوقت الكافي لطرح البرامج السياسية وتعرف الشعب عليها ومعرفة قادتها، مما يتيح بالضرورة أفضل الفرص لفوز فلول الحزب «الوطني» و الإخوان وغيرهم من القوى والوجوه الممثلة للطبقة المسيطرة الكاسحة للبرلمان علاوة على منصب رئيس الجمهورية.

ونؤكد، علاوة على الرفض المبدئي لخطة تعديلات الدستور المذكورة، رفضنا لبعض ما انتهت إليه هذه التعديلات مثل:

١- الإبقاء على مجلس الشورى حيث لا حاجة لبلادنا لنظام المجلسين، الذي

هزيمة الثورة المضادة بإرساء الشرعية الثورية



رغم كل ذلك تعلق الأصوات لتحسين صورة هذا الجهاز وإمكانية إصلاحه وتهذيبه. رغم أنه عصي على الإصلاح (حتى لو كان به بعض الأبرياء). ويجري ذلك للحيلولة دون إلغائه والبحث عن حلول فعالة تقي المجتمع أضراره وخطره. كما تجري في هذا السياق أيضاً محاولات للحيلولة دون تطهير وزارة الداخلية من الضباط الفاسدين.

المشهد إذاً في غاية الخطورة. إذ أن النظام الذي تهاوت بعض أركانه يستجمع قواه، ويقوم بالتحضير لهجوم مضاد. وإن روافد القوى المضادة للثورة في الداخل والخارج تستكمل جاهزيتها مستخدمة مقولة

«الشرعية». والحديث الزائف عن الديمقراطية، وإدعاء الثورية وهم ألد أعداء الثورة بالعمل على تقليص المرحلة الانتقالية لأدنى حد والتعجيل بانتخابات سريعة تفرز برلماناً لا يقل سوءاً عن البرلمان المنحل. أو باللجوء إلى سيناريو آخر هو العنف والفوضى، أو بتسييد النهج الإصلاحى الداعي والمروج لإمكانية تهذيب النظام القديم وترشيده أداء الطبقة الرأسمالية المتوحشة السائدة حتى الآن رغم استحالة هذا الأمر أو باستخدام هذه السيناريوهات مجتمعة. فهذه القوى تمتلك مواقع مؤثرة في مؤسسات الدولة، كما تمتلك إمكانيات مالية وإعلامية هائلة. ولا ينبغي أبداً نسيان المخاطر الخارجية الهائلة الآتية من الجنوب (إنعاش مشكلة مياه النيل وتمزيق السودان)، ومن الغرب المخاطر الخارجية على الثورة الليبية ومن الشرق العدو الصهيوني.

إن المسكوت عنه، هو أن شرعية نظام «السادات- مبارك» قد سقطت، وأن شرعية جديدة قد قامت منذ الأيام الأولى للثورة. شرعية أقامها ثوار الشعب المصري من المدنيين والعسكريين على السواء، شرعية «الشعب والجيش يد واحدة».

في مواجهة الأخطار الهائلة على الثورة، لا سبيل سوى

الانتقال إلى الشرعية الثورية الجديدة، وإخراجها إلى

النور، للتصدي بالشعب والجيش معاً للقوى المضادة للثورة، ولاستكمال المسيرة الثورية وتحقيق الانتصار.

القاهرة في ٨ مارس ٢٠١١

■ ■

شعبنا للحرية والديمقراطية كتعيين نائب الرئيس بدل انتخابه أو الحفاظ على

طغيان سلطات الرئيس أو غيرها .

لذلك ندعو أبناء شعبنا وقوى ثورة ٢٥ يناير الحقيقية لرفض التعديلات الدستورية المذكورة، ونزع أية شرعية لدستور ١٩١٧، ولتأجيل أي انتخابات برلمانية أو رئاسية لحين تحقيق ما يلي:

١ - إطلاق الحريات الديمقراطية دون

وصاية سياسية وإدارية ودينية

٢ - إتاحة الوقت الضروري ليتعرف الشعب على ممثليه الحقيقيين بعد عقود طويلة من تصفية أحزابه ومنظماته النقابية الكفاحية

٣ - انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد لجمهورية برلمانية بعد سنة على الأقل من إزالة كل قيد على الحريات الديمقراطية

٤ - تحقيق غير ذلك من مهمات الفترة الانتقالية كمحاكمة رؤوس الفساد ومن ارتكبوا جرائم القتل والتعذيب وإطلاق الرصاص على أبناء وبنات الشعب، واسترداد أموال الدولة المنهوبة، وتأميم شركات ومصانع الدولة التي أعطيت للقطاع الخاص المصري أو الأجنبي دون مبرر.

ولتتحذ كل القوى الديمقراطية لإسقاط هذه التعديلات المشبوهة ولا وألف لا لاستفتاء ١٩ مارس القادم.

■ ■

صور متباينة للتظاهرات في الأردن..



محمد أبو حجر- مراسل قاسيون - عمّان

كان الرابع عشر من كانون الثاني الماضي يوماً استثنائياً في تاريخ الشعب الأردني، فهو من جهة اليوم الذي سقط فيه أول طاعية عربي بثورة شعبية في تونس، ومن جهة أخرى هو تاريخ أول يوم من أيام ما عرف بجمعة الغضب في الأردن، والذي انتشرت الدعوات له على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك».

بدأت المسيرات في الجمعة الأولى كاحتجاج على السياسة الاقتصادية للحكومة ومطالبة بسقوط سمير الرفاعي وحكومته، تلك التي يقول المحتجون بأنها انتهجت سياسات حملت فيها الشرائح الفقيرة آثار الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

أطلقت الدعوة الأولى قوى شعبية مختلفة خارج الأطر الحزبية، التي قاطعت جميعها المسيرة الأولى، بينما تواجد بعض من شبابها من دون أمر حزبي مباشر.

ومع استمرار الغضب وتكرار الدعوة لجمعة غضب ثانية انخرطت معظم أحزاب المعارضة في العملية الاحتجاجية.

وقد اتضح بشكل مبكر أن هناك دوراً ثورتي الشعب التونسي والمصري في زيادة التراكم بالحراك الأردني الفاضل، حيث راحت تظهر هتافات تربط بين الثورات الإقليمية والحراك المحلي وإحداها: «ثورة بتلف ويتدور.. يا أردن جايبك الدور».

بدأت المظاهرات كما أسلفنا مطالبة بإسقاط حكومة

الرفاعي، ولكن بعد أن صدر أمر ملكي بحل الوزارة (وحده الملك يمتلك قرار تعيين وإسقاط الحكومات) تبلور وعي شعبي في الشارع أفضى بأن الأزمة أعمق من تغيير الأشخاص، بل تفوس فيما هو أعمق إلى أزمة في نهج سياسي توارثته الحكومات لن يؤدي بالضرورة إلا إلى إعادة إنتاج الأزمات. وعندما أصبحت الشعارات الاحتجاجية أكثر عمقاً، فرفضت تعيين معروف البخيت الوجه القديم للنظام كرئيس حكومة وراحت الشعارات تتبلور في ثلاثة محاور أولها المطالبة بملكية دستورية الملك فيها يملك ولا يحكم، وأن تصبح الحكومة منتخبة بالكامل ولا تعين تعييناً، وينادي بأن تربط صلاحيات الملك بالدستور بدلاً من كونها مطلقة، وكذلك مجموعة من الإصلاحات الوطنية والديمقراطية والاقتصادية.

بينما ينادي المحور الثاني بالعودة إلى دستور ١٩٥٢، والذي يحد كثيراً من صلاحيات الملك، وقد يكون قادراً على أن يصبح محل إجماع شعبي. أما الطرف الثالث فيرى بأنه يتجاوز الخطاب الإصلاحي الذي تتبناه معظم الأحزاب ليغوص في بحث حول ماهية الدور الوظيفي ومفهوم الدولة الوظيفية التي نشأت على أساسه الأردن، مطالباً بالقطعية التامة مع نهج التبعية الذي تلعبه «الدولة الوظيفية» منذ تأسيسها، كذلك يطالب بإتاحة أوسع مجال للحريات الديمقراطية والتركيز على اقتصاد وطني اجتماعي ينظر إلى مصلحة الوطن من بوابة الفئات الشعبية ويسعى إلى إنشاء صناعة وطنية حديثة.

المعبر عن هذا الطرح الأخير تيار جديد في الأردن تشكل خلال الحركة الاحتجاجية، وأطلق على نفسه اسم «الحراك الشبابي الأردني» وقوامه الأساسي مجموعة من الشباب الشيوعي واليساري والذي ترك الأحزاب معللاً ذلك بعدم رغبتها في لعب دور هام في الأحداث الجارية.

والجدير بالذكر أن هذا التيار لم يبلور نفسه بعد في إطار تنظيمي واضح- رغم نيته لفعل ذلك- ويرى شبيبة هذا التيار بأن سبب وجوده هو «تخلف الحركة الحزبية التقليدية وراء المطلب الجماهيري». وبعد حوارنا مع أحد ممثلي هذا التيار تبدي لنا أن التفاصيل العامة عن عملية القطع التام مع نهج التبعية والتناقض بين مفهوم الدولة الوظيفية والدولة الوطنية لم تعرض بعد في أدبيات الحراك القليلة الصادرة حتى الآن، ولكنه طرح جديد على الشارع السياسي الأردني.. «رغم أن المفكر الأردني موفق محادين رئيس منتدى الفكر الاشتراكي سبق أن قدم هذا الطرح ولكن في سياق عمل فكري دون حامل سياسي للفكرة».

هذا ولا بد من التنويه إلى أن البلطجة لم تتأخر عن الساحة الأردنية هي الأخرى، فني يوم الجمعة الموافق الثامن عشر من شباط قام البلطجية بقطع الطريق على المحتجين والاعتداء عليهم ما أدى إلى إصابة عدد من المتظاهرين، بينهم محادين نفسه.

الإدارة الأمريكية والثورات العربية

من يعتقد بأن الرأسمالية لم تدخل أزمتها البنوية بعد يقع في شي من الخطأ، فهي الآن في موضع الخاسر الذي يكابر. فلقد فقدت أولاً أحد أعظم أتباعها في مصر، حسني مبارك، وعليها الآن أن تتحمل مسؤولياتها لتجث عن مورد للغاز لحليفها «إسرائيل»، وأن توجد معادلات جديدة في المنطقة لأجل تهدئة الأوضاع والعودة إلى الورا. فبعد هروب بن علي أصبحت الإدارة الأمريكية من أكثر بلدان العالم دعماً للحريات وشجياً للقمع وأصبحت تلك الدولة الصديقة لا العدو.

فإن تكلمنا عن الجانب الاقتصادي من العلاقات الوطيدة بين الأنظمة المنهارة والإدارة الأمريكية نجد أن هذه الإدارة هي المستفيد الأكبر والوحيد وذلك مما يدعو للاستغراب ممن يدعو إلى بقاء هذه العلاقات الاقتصادية على حالها.

ففي العام ٢٠٠٨ بلغت الاستثمارات الأمريكية في مصر ١٦ مليارات دولار وشملت الأرقام مايلي:

١.٢٤ مليار دولار حبوب، رغم العديد من المشاريع التي كان المقرر بموجها إحياء ضفاف النيل من أجل الزراعة وتنميتها وإحياء المناطق البعيدة عبر الأقنية. ١.٠١ مليار مأكينات، ٥١٠ مليون دولار للنفط، ٤٠٥ مليون دولار حديد، ٢٩٥ مليون دولار ثمار وفواكه، بينما بلغت صادرات مصر حوالي ٦٨١ مليون دولار فقط. أما النظام التونسي فلم يكتف بتقديم تسهيلات عسكرية وإقامة قواعد عسكرية تنتهك السيادة الوطنية بل أدخل الشركات الأمريكية ليدعها تستلم أهم القطاعات. فقد بلغت قيمة الاستثمار ١ مليار دولار بعدد شركات بلغ ٧٠ واهتمت بقطاع الاتصالات وقطاع الطاقة والقطاع التكنولوجي والالكتروني. بسقوط هذه الأنظمة تكون الإدارة الأمريكية مضطرة إلى إيجاد حلول سريعة ومعادلات جديدة لتغطي هذه الخسائر على الصعيد السياسي أيضاً، فهي الآن لم تعد تملك حلفاء يعتمد عليهم لتسيير مصالحها على حساب مصالح الشعوب وتسليم السيادة لها مقابل حفنة من المال.

تشويه ثورات «المحيط» من «الخليج»..!

◀ عبادة بوظو



تشير الشعارات والحوامل «الطائفية - القبائلية»، المروجة إعلامياً بالدرجة الأولى، لحالات الحراك الشعبي الدائر في عدد من دول الخليج العربي وليبيا إلى أن هناك من يريد، ولغاية في نفس يعقوب، وأد هذه الحالات وانتشار عدواها بحواملها الاقتصادية الاجتماعية الأصلية والأصيلة سياسياً وطبقياً، عبر جرها من حيث المبدأ، وخلافاً لوقائعها إلى متاهات التحريف والتشويه.

جاءت الانتفاضة التونسية لتكون الشرارة التي تحرق بالدرجة الأولى حواجز الخوف المتراكم لدى المواطن العربي وتثبت قدرته على التغيير، إن امتلك الإرادة لذلك مع إدراكه للأثمان المطلوبة، وذلك بغض النظر الآن وهنا عن ضرورة مواصلة الشعب التونسي لنضالاته في سبيل تمشير ثورته بما أراد ويريد هو، وليس حسب خطط جيفري فيلتمان لجهة مصادرة نتائج الثورة بإجراءات ثورة مضادة بطيئة تعيد نظام «بن علي» بلبوس جديد.

ثم جاءت ثورة يناير في القاهرة والمدن المصرية الكبرى لتقدم نموذجاً أكثر إشراقاً والهاماً لجهة إمكانية الصمود وابتداع الأشكال الكفيلة بالإطاحة بطاغية من شاكلة ووزن حسني مبارك وفي بلد من حجم ومكانة مصر، لتعزز شعور ذلك المواطن العربي المتهور بإمكانية التحرر الفعلي، مدفوع الثمن بالطبع، أيضاً، وبما يلغي أحد أهم الثنائيات التي أمدت النظام المصري بسبل البقاء: «الصراع الإسلامي- القبطي».

بعدها مباشرة اندلعت ولا تزال محاولات حراك مماثل في عدد من عواصم المنطقة والعالم ليرتكز التسلط الإعلامي على ليبيا وعدد متتال من دول الخليج، حيث يلاحظ أن الأكثر خطورة فيها هو تلك الفوالم الطائفية أو القبائلية التي يعمل على ترويجها، بعيداً عما يشكل مادة وطنية جامعة للتحرر الوطني بمعانيه الكلية داخلياً وخارجياً، أي الخلاص من الاستبداد والخلاص من التبعية والوصاية. والسبب الرئيسي وراء هذا الترويج هو أن الإدارة الأمريكية تحديداً وقوى الاستعمار والهيمنة عموماً لا تريد ببساطة حدوث أي تغير حقيقي في قواعد المتقدمة في تلك المنطقة، في وقت ستدرك فيه قوى الشعوب في تلك المنطقة ذاتها أن استدارتها لإحداث أية تغييرات ديمقراطية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ستصل بالضرورة إلى مواجهة من يستخدم المسلطين عليهم في الداخل ولكن من وراء البحار.

بالموسم، وفي الوقت الذي تؤكد فيه التظاهرات الاحتجاجية في شوارع البحرين أنها جامعة «للسنة والشبيعة»، تقوم وسائل الإعلام العربية والدولية الكبرى بالاستفادة من مواقف وتصريحات بعض القوى السياسية والدينية البحرينية في تصوير الأمر بأنه «انتفاضة شيعية» في وجه حكم «سني»، والأسلوب ذاته ينسحب على عمان والكويت واليمن وحتى السعودية، مع اختلاف المعطيات والقوى ونضجها وسقوط مطالبها في كل بلد..!

والحال هكذا مع اللعبة الإعلامية، السياسية الدولية المتواطئة مع النظم وأدواتها أو نظيراتها، فإن أي مدد وأي مستقبل ينتظر هذه التحركات؟ وماذا سيجري لمطالبها الأساسية، مثل الانتقال كحد أدنى- هو أعلى بالمقارنة مع القائم- إلى الملكية الدستورية بغض النظر عن رأينا فيها، أو إحقاق بعض الحقوق القانونية والاجتماعية أو حل مشاكل «البدون» والبطالة، والعمالة الوافدة، والحريات الشخصية والعامة، وحرية المرأة، إذا كان سيجري «تأريض» كل ذلك فتوياً؟

وماذا سيكون مصير المطالب العادلة لعموم شعوب المنطقة العربية على جبهاتها الداخلية والخارجية، كل حسب ظروفه ومتطلباته؟

لكن، وإذا كان هذا حساب «سرايا» النفوذ والتأثير في العالم، فإن «قرايا» حراك الشعوب قد يكون له فعل آخر، لأن هذه الشعوب ببساطة حققت أول الشروط المطلوبة لذلك وهو عودتها للشارع، ليقع على عاتقها تحديد وتدقيق جملة الأهداف، والسعي لتحقيقها والحفاظ عليها، والأهم منع انحراف البوصلة. o.bozo@kassiou.org

مخاوف الأنظمة الحاكمة.. ثورة شعوب وسط آسيا، مجرد مسألة وقت

تقع تحت سيطرة الحكومة، ولا توجد معارضة سياسية في الداخل، سواء كانت قانونية أم غير قانونية». وأضاف «لا توجد معارضة منظمة وممتدة في الخارج، ولا توجد أطراف ترعى أية انتفاضة تحدث، ولا يوجد أي شخص ذي وجهات نظر معارضة في الشرطة والجيش ووسائل الإعلام، قد يكون من شأن ذلك أن ينتظر الوقت المناسب لبدء الاحتجاجات. الناس لا تنسى مجزرة أنديجان في عام ٢٠٠٥. الناس خائفون».

وعن الدعم أو التأييد الخارجي، فيشدد عدد من المحللين السياسيين على أن الحكومات الغربية تردد حيال وقوع أي تغيير في آسيا الوسطى. فيقول يوستينوس بيمب، المحلل بمركز دراسات الشرق أوروبا في فيلنيوس إن «الولايات المتحدة لديها أكبر المصالح السياسية والاقتصادية في بلدان آسيا الوسطى، وسوف تستخدم نفوذها لمنع أي تمرد أو اضطرابات، من أجل حماية تلك المصالح».

وشرح أن «آسيا الوسطى حاسمة في حرب الولايات المتحدة على الإرهاب والعمليات في أفغانستان، فضلاً عن اهتمام واشنطن بالحفاظ على صادرات النفط والغاز إلى الغرب والشرق، بل وزيادة هذه الصادرات».

■ نشرة «أي بي إس»



ديكتاتورية قوية.

وتعتبر قرغيزستان الدولة الوحيدة في آسيا الوسطى التي شهدت ثورات- ثورتين في السنوات الست الماضية- وما زالت تشهد الاحتجاجات وتوترات عرقية، لكنها نادراً ما ظهرت على السطح.

ويعتبر العديد من المحللين أن أوجه التشابه بين الأنظمة الديكتاتورية المطلقة في آسيا الوسطى وتلك التي تم إسقاطها في الشهرين الماضيين في شمال أفريقيا، جلية واضحة. لكنهم يقولون أيضاً إنه من غير المحتمل أن تتدخل الانتفاضات الشعبية المتوقعة في المستقبل القريب، نتيجة لمجموعة متنوعة من الأسباب، أهمها حالة الخوف الذي يقاسي منه الأهالي من جراء عقود طويلة من القمع الوحشي على أيدي

وصرح شيرزود عظيموف، المصور في العاصمة الأوزبكية طشقند، أن «وسائل الإعلام المحلية

◀ بافول سترانكسكي

أثارت الثورات والاحتجاجات الشعبية العارمة ضد الأنظمة الديكتاتورية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط موجة من التساؤلات عما إذا كانت سوف تلهم تحركات مماثلة في دول آسيا الوسطى. فيقول الخبراء أنها مجرد مسألة وقت، فالتغيير قادم لا محالة في المنطقة.

وصرح اليشر اليخاموف، الباحث المتخصص في الشؤون الأوزبكية في «مؤسسة المجتمع المفتوح» في لندن، أن «هناك أوجه تشابه بين مصر وآسيا الوسطى. وتنمو الظروف الممهدة للاحتجاج في بعض دول المنطقة، فيما قد تتدخل الثورة في دول أخرى غداً أو في غضون خمس سنوات».

وأكد أن «تغيير الأنظمة (في المنطقة) لا مفر منه، فهي مجرد مسألة وقت». وتعد منطقة آسيا الوسطى غنية بالموارد الطبيعية وهي متزايدة الأهمية من الناحية الإستراتيجية، وتعاني من بعض أسوأ الديكتاتوريات في العالم. وتعتبر أوزبكستان واحدة من أكثر الديكتاتوريات قسوة في الأرض، حيث تنفضى ممارسات التعذيب برعاية الدولة بما يشمل غلي السجناء على قيد الحياة، والفساد، والأضطهاد السياسي والديني، فيما ينظر إلى الوضع في تركمانستان على أنه أفضل قليلاً، وإلى الأنظمة في طاجيكستان وكازاخستان على أنها أقل قسوة، وإن كانت تتحكم فيها جميعها رئاسات

«الأحزاب العربية»

تطرد «اللجان الثورية»

فيما تتواصل حالة الكر والفر بين ما يسمى بكتائب القذافي وقوات الثوار في عدد من مدن ليبيا وسط سقوط المزيد من الضحايا وارتقاع فاتورة التكاليف البشرية والاقتصادية بما فيها النفطية تواصل «مراكز القرار» في العالم ألعبيها ومناوراتها السياسية بهدف الإبقاء على حالة الاستعصاء في ليبيا مع إطلاق التهديدات بمنع الطيران وفرض حظر بيع السلاح «من دون أن يشمل الثوار» على أمل إبقاء ذلك للتفاوض مع أي معالم نظام لاحق يتبع مرحلة القذافي ضمن المعطيات الليبية السابقة، على المدى المنظور.

وفي هذه الأثناء قررت الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية إلغاء عضوية حركة اللجان الثورية الليبية في المؤتمر وذلك لتكرها لمطالب الشعب الليبي. وأدانت الأمانة العامة للمؤتمر مشاركة اللجان الثورية في جرائم القمع والإبادة التي يواصل نظام العقيد معمر القذافي ارتكابها بحق المدنيين.

وقررت الأمانة العامة الاعتراف بالمجلس الوطني المؤقت في ليبيا على أنه ممثل للثورة الشعبية. وطالب بيان للأمانة الجامعة العربية بموقف عملي من الجهات والدول التي تزود القذافي بالمرتزقة، داعياً إلى فرض حظر جوي على حركة طيران الرئيس الليبي ومساندة الشعب والوقوف إلى جانبه وضمان حمايته.

■

الاغتراب والتموضع.. تفريق ضروري (٤/٤)



◀ أسامة دليقان

البرنامج العملي لتجاوز الاغتراب

بما أن الاغتراب حالة خاصة من التموضع، ملازمة للملكية الخاصة، فهذا يعني أن بلوغها ذروة تطورها في الرأسمالية يفتح الإمكانية أمام تجاوز الاغتراب من خلال نفي الملكية الخاصة، ويستنتج ماركس أن: «انعتاق المجتمع من الملكية الخاصة.. من العبودية، يجد التعبير عنه في الشكل السياسي من انعتاق العمال. هذا ليس لأنها مجرد قضية انعتاقهم، بل لأنه في انعتاقهم يكون ضمناً الانعتاق الإنساني الشامل. وسبب هذه الشمولية هو أن عبودية البشر برمتها متضمنة في علاقة العامل بالإنتاج، وجميع علاقات العبودية ليست إلا تعديلات وعواقب لهذه العلاقة»^(١) ومن هذه العواقب العبودية للاستعمار المباشر، فاحتلال الأرض يتضمن على الأقل استلابها بوصفها وسيلة إنتاج. وكذلك العبودية للاستعمار غير المباشر، والذي يتجلى اليوم من خلال الرضوخ إلى الإذلال الشامل الذي تفرضه السياسات النيوليبرالية المرتبطة بالإمبريالية. ويدخل في مشتقاتها أيضاً ضيق الحريات السياسية والديمقراطية، واستلاب حق المواطنة من جزء من المواطنين أغلبهم من الكادحين والفقراء، مما يزيد اغترابهم في وطنهم. وهكذا فإن اشتقاق جميع علاقات العبودية السياسية والاقتصادية-الاجتماعية والديمقراطية من جذر واحد (عبودية العامل للرأسمال)، يعني أن الاشتراكية، بوصفها الانعتاق السياسي للعمال، هي المفتاح لحل أزمة الاغتراب^(٢)، لأن ممارسة العمال للسلطة تعني توزيع الثروة لمصلحتهم، أي إعادة العمل المستلب إلى أصحابه. ولكن حتى في الاشتراكية يظل التجاوز الصحيح للاغتراب رهناً باكتشاف قوانينها وتفسيرها بشكل صحيح من أجل التحكم بها لمصلحة العمال وبالتالي لمصلحة الإنسانية. وفي تاريخ التجربة الاشتراكية للاتحاد السوفييتي، نجد من اعتبر أن القانون الاقتصادي الأساسي في الاشتراكية هو «نمو وتحسين إنتاج الظروف المادية والثقافية للمجتمع بشكل مستمر»^(٣)، وهو فهم خاطئ للقانون، لأنه يحول الإنتاج من وسيلة إلى هدف، ويجعل نمو الإنتاج من أجل نمو الإنتاج فقط (أي التموضع من أجل التموضع) وبذلك يبقى اغتراباً، كونه يعتبر الإنتاج هو الغاية، ولا يكثر بالإنسان وحاجاته. ولكن في التجربة السابقة نفسها، نجد أيضاً من اعتبر أن القانون الاقتصادي الأساسي في الاشتراكية يتمثل في أن: «تأمين الإشباع الأعلى للحاجات المادية والثقافية المتنامية لكامل المجتمع هو هدف الإنتاج الاشتراكي، وتحسين الإنتاج الاشتراكي بشكل مستمر على قاعدة التكنيك

العالي هو الوسيلة لتحقيق هذا الهدف»^(٤). وهو الفهم الصحيح للقانون، لأنه يضع الإنسان وحاجاته المختلفة كغاية تتحقق عبر النشاط الإنتاجي الاشتراكي، والذي يكون هنا وسيلة وغاية معاً (تموضعاً إنسانياً)، كون العمل مشمولاً ضمن قائمة الحاجات الإنسانية. ولنلاحظ هنا أن صيغة «أعلى نمو وأعظم عدالة اجتماعية»^(٥) تتوافق مع الاشتراكية لأنها تعبر عن جوهر قانونها الاقتصادي الأساسي. وننوه بأن صاحب الرأي الأول (الخاطئ) اسمه ياروشينكو، أما صاحب الرأي الثاني (الصحيح) فاسمه جوزيف ستالين. ويذكر ستالين في معرض انتقاده لأخطاء ياروشينكو، أنه بعد تنفيذ جميع الشروط الأساسية للانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية «نستطيع أن نكون واثقين من أن العمل سوف يتحول في نظر أفراد المجتمع، من عبء إلى (حاجة أولية حيوية) (ماركس)^(٦)، أي أنه، وبلغه موضوعنا، سوف يستكمل انعتاقه من كونه عمالاً مستلباً فيصبح عمالاً إنسانياً. وهكذا فإن الشروط الأساسية لتجاوز الاغتراب على نحو ناجح، هي الشروط الأساسية للانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية. وقد حددها ستالين بما يلي^(٧):

١ - تأمين النمو المتطرد لكامل الإنتاج الاجتماعي، وبالدرجة الأولى نمو إنتاج وسائل الإنتاج.

٢ - رفع مستوى الملكية الكولخوزية^(٨) إلى مستوى الملكية الشعبية العامة.. واعتماد أسلوب تبادل المنتجات بشكل تدريجي بدلاً من التبادل البضاعي كي تستطيع السلطة المركزية أو أي مركز اجتماعي-اقتصادي آخر الإحاطة بكل منتوجات الإنتاج الاجتماعي لمصلحة المجتمع.

٣ - تحقيق مستوى من النمو الثقافي للمجتمع، يؤمن لكل أفراد إمكانية التطوير الشامل لقدراتهم الجسمانية والفكرية... حتى يتمكنوا بحرية من اختيار المهنة التي تناسبهم، لا أن يبقوا مقيدين بمهنة واحدة بحكم توزيع العمل الموجود.

ولأخذ فكرة عن النشاط الإنساني في الشيوعية، حيث التموضع الإنساني المنعق من الاغتراب، نذكر كيف تصوّر ماركس: «لنفترض بأننا نفدنا الإنتاج ككائنات إنسانية. كل منا سيكون قد أثبت نفسه والشخص الآخر بطريقتين:

(١) في إنتاجي سأكون قد موضعت فرديتي، طابعها الخاص، وبالتالي تمثعت ليس فقط بظواهر فردي لحياتي في أثناء النشاط، بل وكذلك عندما أنظر إلى الشيء، سوف أشعر بالسعادة الفردية في معرفة أن شخصيتي موضوعية، مرتبة للحواس وأنها بالتالي قوة دون أدنى شك.

(٢) في تمتعك أو استعمالك لمنتوجي أكون قد حصلت على المتعة

المباشرة في كل من كوني أعني قد أشبعت حاجة إنسانية عملي، أي بأنني قد موضعت طبيعة الإنسان الجوهريّة، وبأنني بذلك قد خلقت شيئاً يستجيب لحاجة طبيعة الإنسان الجوهريّة لدى شخص آخر... منتوجاتنا سوف تكون بذلك مرآيا كثيرة نرى فيها انعكاس طبيعتنا الجوهريّة»^(٩) وبالتالي نتيجة فإن الاشتراكية (كمرحلة انتقالية ثم كاشتراكية ناجزة - شيوعية) هي الحل لأزمة الاغتراب:

«الشيوعية هي الإزاحة الإيجابية للملكية الخاصة كاستلاب ذاتي للإنسان، وبالتالي هي الامتلاك الصحيح للجوهر الإنساني... وتحدث في إطار كل ثروة مراحل التطور السابقة... إنها الحل الحقيقي للصراع بين الإنسان والطبيعة، وبين الإنسان والإنسان... بين التموضع وإثبات الذات، بين الحرية والضرورة، بين الفرد والنوع. إنها الحل لأحجية التاريخ وتعلم نفسها بأنها هي الحل»^(١٠)

الهوامش:

١. ماركس، مخطوطات ١٨٤٤ الاقتصادية والفلسفية، المخطوط الأول، الفصل العاشر (العمل المستلب)
٢. حول الاغتراب السياسي انظر الموضوعة ١٧ من «الموضوعات البرنامجية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين»، التي أقرها الاجتماع الوطني التاسع للجنة، دمشق ٢٦/١١/٢٠١٠.
٣. ريتشارد كاسالابوف، «الكلمة الآن للرفيق ستالين»، ترجمة: عبد الرؤوف الخطيب، تقديم ومراجعة: د. فدري جميل، دار الطليعة الجديدة، دمشق، ط١، ٢٠١١، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.
٤. المصدر السابق، ص ٢٣٨.
٥. انظر الموضوعتين ٢٣، ٢٨ من «الموضوعات البرنامجية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين».
٦. «الكلمة الآن للرفيق ستالين»، ص ٢٣٢.
٧. المصدر السابق، ص ٢٣٢.
٨. الكولخوزات: مزارع تعاونية جماعية كانت تقدم فيها السلطة السوفييتية الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعي للفلاحين مقابل تنفيذ التزاماتهم تجاه الدولة. أما السوفخوزات فهي مزارع اشتراكية تابعة للدولة تكونت مع بداية قيام السلطة السوفييتية يعمل فيها عمال زراعيون مقابل أجر يتناسب مع عملهم.
٩. ماركس، «تعليقات على جيمس ميل»، كتبه ماركس في النصف الأول من ١٨٤٤.
١٠. ماركس، مخطوطات ١٨٤٤ الاقتصادية والفلسفية، المخطوط الثالث، الفصل الثاني (الملكية الخاصة والشيوعية).

بدء انهيار الفضاء السياسي القديم..

(هم) .. وتطوير حياتهم!

◀ محمد عصام زغلول

يفدو كل مواطن صباحاً من بيته، جل همه تأمين القوت لعياله، وكفايتهم مذلة السؤال، قانعا بما تمنحه له الحياة من رغد العيش وطيبه!

وهو على هذه الحال منذ سنين طوال، لم يتقدم فيها قيد أنملة، بل يدعي بعض كبارنا أن أيامهم تلك خير من أيامنا هذه، وأن المسرات تتناقص وأن المضرات تتزايد!

كيف لا والمواطن اليوم صار تحت أعباء وضغوطات لم يكن لها مثيل من قبل، فالحكومة تحاصره عن يمينه وشماله، ومن فوقه ومن بين يديه!

الفاتورة.. التي تشجعنا وزارة المالية على طلبها من كل مكان ومن كل تاجر، وظيفتها رغد خزينة الدولة!

الضريبة السنوية.. وظيفتها تحقيق العدالة بين أبناء المجتمع، ورفد خزينة الدولة!

الترابية.. وظيفتها مساعدة البلديات مالياً، ورفد خزينة الدولة!

أجرة المكالمات التي تدفعها، والتي لا تعدو أن تكون ثلث ما تدفعه في فاتورة الهاتف، وظائفه متعددة إضافة إلى رغد خزينة الدولة!

طابع المحاكم وظيفته بناء المحاكم ورفد خزينة الدولة!

طابع الإيدز وظيفته المحافظة على الصحة العامة ورفد خزينة الدولة!

نفقات ومسؤوليات والتزامات ومصروفات قد تعلمون منها، وقد لا تعلمون، كلها تحمل وظائف، وتخدم قضايا، وترفع سويات، وترغد خزينة الدولة!

كل ذلك بالنهاية له وظيفة واحدة - بعد رغد خزينة الدولة - هي تطوير حياتهم.. فقد نص الدستور على تطوير حياتهم في المادة الثانية عشرة منه بقوله:

(الدولة في خدمة الشعب وتعمل مؤسساتها على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين وتطوير حياتهم...). إذاً (ف تطوير حياتهم) أتت بنص الدستور..

ولا أدري هل المشكلة أن الدستور لم يكن واضحاً وصريحاً بإحالة (هم) على من يجب لهم هم، أم إن المشكلة في فهم من عليهم أن يفهموا (هم) وفق فهم الدستور وإرادته؟ هل فعلاً طورت حياتهم هم أم طورت حياة من همو ليسوا هم؟

إن كان بإمكاننا أن نقارن حياتنا نحن بحياتهم هم، فلنا أيضاً أن نعلم إن تطورت حياتنا نحن أم حياتهم هم!

حياتهم بحاجة إلى تطوير، فإن لم تعددوا بطلانهم لتطوير حياتهم.. أفلا تعددون بالدستور الذي أمرهم بتطوير حياتهم؟!

دستورنا يأمرهم إن كنتم ممن تتصاعون له: طوروا حياتهم!.

essamaldean@yahoo.com

البعيدة المتمثلة بالتغيير الاقتصادي-الاجتماعي والديمقراطي، وإن لم يحدث هذا التمثيل فستذهب ثورة الجماهير أدراج الرياح.. لا بل «سيرتها الأوغاد» الذين يقدرسون عقوبة الجماهير في محاولة وأد المولود السياسي الجديد قبل أن يرى النور.

وعن طبيعة البدائل السياسية المحتملة في المرحلة المقبلة، نستذكر ما قاله غرامشي عن عمل الأحزاب في فترات الأزمة العضوية: «في لحظة معينة من حياتها التاريخية تفصل الطبقات الاجتماعية عن أحزابها التقليدية، وبعبارة أخرى لم تعد تلك الأحزاب، بشكلها التنظيمي الخاص، وبرجالها الذين يكونونها ويمثلونها ويقودونها، معترفاً بها من طبقتها التي تعبر عنها. عندما تقع مثل هذه الأزمات، يصبح الوضع حرجاً، لأن المجال ينفصح أمام الحلول العنيفة، ونشاطات القوى المجهولة التي يمثلها (رجال القدر) الكارزميون...».

وليس رجال القدر في حال الثورة المصرية إلا الشباب في الميادين والساحات، وليست القوى المجهولة إلا مجموعات من الضباط المصريين تحركت لمصلحة الثورة في الوقت المناسب، هذا هو المؤكد حتى الآن، أما الحديث عن الأطر السياسية الجديدة التي ستظم وتمثل هذه القوى وتظهرها للعلن كاتجاهات سياسية منسجمة وواضحة المعالم، فسيكون رهناً بمعايير للفرز السياسي مختلفة عن تلك التي تنتمي للفضاء السياسي السابق.

إن المعارضات التي اقتضت شعاراتها على المطالب الديمقراطية - في حدود كسر احتكار النظام للسلطة - بينما لم تتمايز عن الأنظمة في المسألة الاقتصادية- الاجتماعية بتبنيها للليبرالية، ولا في المسألة الوطنية عبر الاستقواء بالخارج أو التظلم له، راهنت مخطئة على أن شعاراتها تلك ستكون رافعة للتغيير، ولم تنتبه إلى مسألة مهمة وهي أنه ليس صعباً على الجماهير أن تدرك أن الممارسة الديمقراطية تنتج في سيرورة الممارسة في الميادين الاقتصادية- الاجتماعية والوطنية، وأن الفارق بين المعارضة والنظام هو من الذي يمسك بزمام السلطة ويمارس السياسات الليبرالية أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ويعزز موقعه بالاعتماد على الخارج.

وعلى الرغم من أن ركاب الموجة الشعبية كثيرون بدءاً من احتياطي القوى الحليفة للغرب (الإخوان والبرادعي نموذجاً)، بالإضافة إلى بقايا نظام مبارك ورجالاته والفاستدين الذين لم يسلط الأعلام أضواءه عليهم، ورجال الأعمال وبعض شيوخ الأزهر... إلا أن الجماهير التي تدرت من خلال هذه الأحداث على فن النزول إلى الشارع والاحتجاج وصياغة المطالب ومتابعة تحصيلها، استطاعت أن تحوز على مخزون نضالي يسمح لها لاحقاً بالدفاع عن قوتها والمضي فيها إلى نهاياتها في القضايا الاقتصادية -اجتماعية والوطنية والديمقراطية ولو بعد حين. وبجملة أخرى إرساء أساسات فضاء سياسي جديد، ينفي القديم عبر الصراع معه، ويعيد إلى مصر دورها المغيب منذ أكثر من ثلاثة عقود.

لذا فإن شكل الفضاء السياسي الجديد متروك لإبداعات الشعوب وللمقبل من التغيرات في موازين القوى الدولية المتمثلة بتراجع دور الولايات المتحدة في العالم وفي منطقتنا على وجه الخصوص نتيجة لأزمة الرأسمالية، فإذا قدر للانتفاضة الثورية في مصر النجاح بإحداثها تغييرات عميقة في بنية المجتمع والدولة، فستكون رافعة ونموذجاً جديداً للتجارب الثورية الجديدة، الحقيقية وليست المخملية، التي تصنعها الجماهير في المنطقة، فالتجارب الناجحة في التاريخ لم تكن منسوخة عن سابقتها، حتى أكثرها عمقاً وسطوعاً..

◀ محمد دياب

لم يكن مفاجئاً في مجريات الانتفاضات الثورية في مصر وتونس وبقية البلدان العربية بروز العجز والتراجع في دور الفضاء السياسي الكلاسيكي أو السائد في شقيه (معارضة- نظام) في التأثير في الناس وتمثيلهم، بل ظهرت بشكل واضح أزمة الثقة من جانب الجماهير في تلك التشكيلات السياسية القائمة منذ عقود، فلم تستطع المعارضات التي تفكر بعقلية انتهاز الفرص وركوب الموجات الثورية أن تحوي التحركات الجماهيرية الغاضبة والواسعة، وأن تقودها أو تمثلها سياسياً، على الرغم من المزايدات المحمومة، والخطب الإعلامية، وتلاوة المطالب «الديمقراطية» المسماة باسم الجماهير التي يستعصى عليها فهمها، كونها بعيدة عن حاجاتها البسيطة والملموسة اقتصادياً واجتماعياً.

ولم تشفع تنازلات ووعود ورشا الأنظمة بتخفيف حدة الاحتجاجات، فتاريخها الاستبدادي ونهبها للموارد والثروات وتفریطها للكرامة الوطنية حال دون ذلك، حتى وصلت الحال «بالرغم» إلى توسل الأمان من البركان الشعبي الناثر عبر توظيف حلفائهم من «المعارضين» بإجراء تمثيلات الحوار ومدكرات «التواطؤ الوطني».

وأمام هذا الاحتضار العلني والمدوي للفضاء السياسي القديم تنشأ ضرورة البحث عن أسباب هذا الاحتضار، وعن اللوحة السياسية المقبلة للمنطقة، وعن ملامح فضاء سياسي مرتقب وقدرته على صياغة مطالب الناس الميشية والديمقراطية لتجد طريقها إلى التنفيذ، وقطع الطريق أمام الغرب الإمبريالي في محاولته ركوب الموجة الجديدة..

المثال المصري

في متابعة الممارسة السياسية للمعارضة المصرية (الوحد والتجمع والإخوان...) بعد ٢٥ يناير، نجد أن هذه القوى، وعلى الرغم من نزولها إلى جانب الملايين من الشباب إلى الساحات والشوارع، إلا أنها كانت أقل الأطراف صموداً وأكثرها هشاشة وتجاوباً مع محاولات النظام امتصاص حالة السخط والاستياء الشعبي بانخراطها في الحوار مع النظام بعد رفض الشارع القاطع والواضح لهذا الحوار الذي لم يكن يعني في ذلك الحين إلا المتاجرة بدماء الشهداء من الشباب.

والنظام المصري حينما أدرك اندمام فعالية هذه الأحزاب، وأن التحرك الشعبي ما يزال قائماً، لجأ إلى إلغاء الحوار في مشهد بائس ظهر فيه أن جميع المتحاورين مفلسون تماماً من أي رصيد شعبي من شأنه أن يلعب أي دور بسيط في الحياة السياسية للبلاد.. فالتحركات الشعبية والثورات لم تلحظ بأنظمتها فقط، بل أطاحت -في سيرورة قيامها- بمعارضاتها أيضاً، أي أطاحت بكامل الفضاء السياسي السائد.

هنا أصبح الفرز التقليدي بين القوى السياسية في الفضاء الواحد (معارضة - نظام) فرراً شائخاً عفا عليه الزمن نتيجة انزياح الفضاء برمتة تاريخياً عن التيارات الاجتماعية المختلفة، والتي بقيت موجودة وكامنة وتمارس موضوعياً صراعاً طبقياً في السر والعلن على الرغم من انقضاء أجل ودور الفضاء السياسي القائم.

لكن هذا التراجع لن يغني في نهاية المطاف عن ضرورة التمثيل السياسي للتحركات الجماهيرية، لأن هذا التمثيل هو الذي سيثمر ثورة الجماهير وسيصنع مطالبها الآتية المتعلقة بإزالة بقايا الأنظمة السابقة، ومطالبتها

هذه مصر.. كيف أبقى الرأس بارداً؟

طارق العربي

الشمس تشرق من شرقها...

هل تذكرون مصطفى سعيد بطل رواية «موسم الهجرة إلى الشمال» التي كتبها الطيب صالح؟ أنا أتذكره منذ ثورة مصر، أتذكره وأراه يخرج من النيل ويبيكي حنقه وتردده وارتبائه وضياعه وهزيمته أيضاً، أتذكره وأتذكر الراوي والبطل والسيدة الإنجليزية التي أرسلت مصطفى إلى بريطانيا ليتعلم وأضحك من سخريه القدر، وأتذكره وهو زير النساء المتعرج والساحر، وأضحك لأنه لم يحب الحياة ولا العمل كفاية، وأبكي حين أتذكر جملة في الرواية «كان حباً عجز أن يعبر عن نفسه» أبكي عليه وعلينا نحن الذين كنا سجناء الارتباك والخوف، الخوف من كل شيء حتى من الحياة نفسها ومن الآخر ومنا ومن جدار البيت الذي كنا نطنه من شدة خوفنا جدار تجسس للسلطة، جدار السلطة الكبير كان يعقولنا وبأرواحنا وبصورة الفرعون في كل مؤسسة ومدرسة وجامعة، وربما أستطيع القول عن علاقة هذا الجيل بالسلطة ما قاله مصطفى عن حبه، فالجيل الذي هيمن على ميادين العمل السياسي والتعليمي والاقتصادي والفكري والإعلامي خلال العقود السابقة، بطريقة ما، كان حباً عجز أن يعبر عن طموحاتنا و تنقصه الإرادة.

طوال ثورة ٢٥ يوليو كنت أتذكر طريقة أستاذ الإحياء في المدرسة في إطلاق الأحكام المطلقة وأضحك، على زمن كان يرتبك من العطر ويرتبك من مؤلفة الكتاب فلنا منه أنها الراقصة الفاتنة، ويرتبك من وجهه في المرأة، ولم يكن عاجزاً عن التطور فحسب، بل كان أسيراً للسلطة المطلقة والخوف، وكان عاجزاً أمام مفاهيم الحرية والمساواة والتطور والمدنية والندية أمام الحضارة الأخرى المهيمنة، وما حملته معها من إنجازات فكرية سخرت لبقاء منجزها الإنسان الأبيض، قوة مسيطرة ليس على مقدرات الشعوب فقط، بل كان يرمج حياتنا أيضاً، وكأن كل شيء عندنا مسخر لخدمة سلطة الحكم وسلطة الأبيض، من سياسات التعليم وخطط الاقتصاد ونفي التاريخ واللغة والجغرافيا والتجارة واعداد الاستهلاك إلخ إلخ.. هل تذكرون تصريح رئيس الوزراء الإسباني السابق بعد حادثة أسطول الحرية؟

كل هذا يحيا ويموت الآن، يموت بمنظريه وفلاسفته وكتبه، ليحيا ويرمي كل المطلق الذي حكمت فيه الشعوب طوال العقود الماضية، مطلق السلطة وقوانين الطوارئ ومطلق أن البلاد لا تدار إلا بهذه الصورة، ومطلق أن الثقافة العربية غير مهيأة لحكم ديمقراطي يرتكز على حرية الفرد واحترامها وغير مهيأة لتداول السلطة، كل هذا ينتهي الآن وينتهي معه ومطلق السيطرة ومطلق الرئيس وحاشيته وأسلوب الحكم ومطلق الهزيمة، ومطلق الذين يعيدون القصة ذاتها والرفضة ذاتها كل ليلة على هواء القنوات الممولة من مدن الملح، ومطلق الشاهد الجبان في قاعة المحكمة وهو اليسار، ومطلق شهود الزور وهم الإسلاميون والعلمانيون الذين ما استطاعوا



واحترام الفرد واحترام وظيفة الدولة الخ، فهذه الدول فشلت في حل أزمة التنمية السياسية وفشلت في القضاء على الفقر بل أن هذه الأزمات تضاعفت وأصبحت الأزمات مركبة «أزمة سلطة وأزمة فرد» ومريكة بفعل التوجهات المتقلبة لهذه الأنظمة، فمرة يتم تبني «التوجهات الاشتراكية» في العمل والبناء وأخرى تنتقل الدولة إلى النظام الرأسمالي في تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة الخ، وكل هذا كان يتم بطريقة غير منضبطة وعشوائية ودون تخطيط حسب الرياح السياسية في العالم، الأمر الذي عمق مشاكل الفقر وتعميق الشرخ بين الحاكم والمحكوم وارتباك الفرد بصفته القاعدة الأولى في الإنتاج وظهور المواطنة المريضة والسلبية، وأدى إلى عدم التوظيف الصحيح للموارد المتاحة وأدى إلى تحالف غير مكتوب بين السلطة ورأس المال عرقل النمو الاقتصادي والسياسي والفكري، كل هذا كان يتم لأن الفرعون كان يظن أنه الذكي الوحيد والشعب هم أفراد أغبياء لا يفكرون بأكثر من رغيف الخبز، وكل هذا ينتهي ليبدأ معه عصر العقل والتخطيط

وفي مصر

ينتهي ارتباك الذاكرة

يا الله كم كنا نخاف من الغد ومن حروبه ومن الجندي على الحاجز ومن الجندي على الجبل قرب بيوتنا، كم كنا نرتعب من مقدرات الغد، وكما أثقلتنا صور الذاكرة التي تروى على الشاشة، ضياع فلسطين، ثم سلسلة الانقلابات التي رفعت شعار فلسطين علناً ورحبت باحتلالها سراً ثم حركات المقاومة التي طردت من الأردن لتتعلق في لبنان، ثم وفاة جمال عبد الناصر، ثم كامب ديفيد وخروج مصر من معادلة الحرب إلى معادلة الحيا والوسيط، ثم اجتياح لبنان لينتهي بصبرا وشاتيلا ويخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، ثم اجتياح الكويت ثم حصار العراق و«أوسلو» ثم عناقيد الغضب ٩٦ ثم الانتفاضة وقانون الإرهاب الذي ما كف يدق بالتحويلات المالية لمواطن غزاوي في الضفة لأهله في غزة «صديقي الغزاوي الذي يسكن الضفة كان في كل مرة يقوم بتحويل مبلغ من المال لأهله في غزة يضطر للإجابة على أسئلة المخابرات عندنا... إلى أين يذهب هذا المبلغ؟»، ثم سقوط بغداد، وأخيراً تقسيم السودان، يا الله كم هذا مذل، وبيا الله كيف نصبح مرتبكين حين تتداخل هذه الصورة مع صورة الشاهد الأندلسي في تاريخ السيرة وحاضرها، وكيف ينتج عن كل هذا الحزن الذي يهوي بالروح، شخصية عاجزة لا تملك قرارها ولا تملك حاضرها ولا مستقبلها، وكيف نجح ميدان التحرير أن يحوها من ذاكرتنا، كيف استطاع أن يمحو مفردة البكاء من قاموس اللا جدوى والضياع وان ينهض بنا كلنا، ادخلوا البيوت بيتاً بيتاً الآن، وادخلوا إلى عمق ذاكرتنا وعقولنا سترنا أكثر لمعاناً وأكثر تحدياً وأكثر إقبالاً على الحياة وأكثر تنظيمياً وإرادة ومعرفة لما تريد.

وفي مصر ينتهي عصر البداوة

كان يحكمنا البدو، بدو الخليج والنفط وبدو الأنظمة، وبدو الأنظمة ليس بالضرورة أن يكونوا من البدو، لكنهم كانوا بدواً لم يتطوروا لا في آليات الإنتاج ولا العقلية الإدارية التي تدير البلاد، وكانوا بدواً في عنادهم الذي أوصل البلاد إلى الحضيض، فآليات الإنتاج السائدة والمتبعة في هذه السلطة، هي ذاتها العقلية الإنتاجية عند البدوي البسيط في الرعي والزراعة والصناعة، زراعة تعتمد نظام البستنة، وصناعة تعتمد ماكينه الغزل القديمة، وقوانين تجارية تفرض بأن يدفع المستثمر نصف الأرباح للحاكم وللحاشية، تماماً كما كانت تدفع القوافل التجارية الأتاة لقبائل الصحراء، لتمر، كل هذا ينتهي وتنتهي معه سيطرة العقلية البدوية على آليات ووسائل الإنتاج.

وفي مصر ينتهي عصر الفرد المرتبك

لم تستطع معظم دول السلطة المطلقة، بناء المفهوم العصري للدولة، القائمة على الحريات

أن يطرحوا بديلاً عملياً لهذه السلطة، ليبدأ عصر نوازة نجم وشباب الميدان الذين كانوا ينظفون الميدان وينظفوننا من كل مطلق علق بنا، ولينتهي معهم عصر مصطفى سعيد والسيدة الإنجليزية وعصر الخيزران والجزيرة، ويبدأ عصر العمل والبناء والتجريب والحب والحياة والحرية التي سمعنا بها صوت الله في ميدان التحرير.

وفي مصر ينتهي عصر مهندسي الفراغ...

أجهزة القمع (ولا أتكم هنا عن الأجهزة الأمنية في مصر أو في دول السلطة المطلقة فحسب، بل أتكم عن ديكرات هذا الحكم، الأحزاب السياسية من اليسار وحتى الإسلاميين والبرلمانات والجامعات والأجهزة الإعلامية والمؤسسات الاقتصادية ومتقفيها)، لم تكن تمارس القمع فحسب، بل كانوا يهندسون الفراغ لتفرغ الأرواح من طموحاتها، وتفرغ البلاد ويفرغ العمل من انتمائه، كانوا يهندسون الفراغ ويجمولونه مرتكزين على ماض ما ملوكه، وعلى مستقبل لم يقرأ مهندسوه التاريخ جيداً، وما عرفوا قيمة العمل ولم يقرأ أهله الثقافة التي ترفض العيش بإرث الماضي وتريد أن تبلور هويتها وحاضرها ومستقبلها بما يضمن مواطنة غير مريضة.

كانوا يهندسون الفراغ ويقيدون العقل، فأخذت تفرغ مؤسسات الدولة والمجتمع من وظيفتها وواجباتها، وهذا كله كان يتم بصورة ممنهجة،



ربما..!

إدواردو غاليانو..

الآن وهنا

يأتي إدواردو غاليانو في زيارة جديدة، عبر كتاب طازج ترجمه صالح علماني وأصدرته، باكورة وإعلان ولادة، داز «رفوف».

«أبتاه.. أرسلم لي العالم على جسدي» بهذه العبارة المأخوذة من أغنية قديمة لسكان أمريكا الجنوبية الأصليين يفتتح صاحب «كرة القدم في الشمس والظل» كتابه الجديد المعنون بـ«مرايا» الذي يأخذنا، عبر رحلة سردية ساحرة، في مرايا الأزمنة والأمكنة، ليكون لنا أن نرى بالعين المجردة العالم موشوماً على الجسد.

لا يحيد غاليانو عن أسلوبه المعروف، فغير ما يقارب الـ(٦٠٠) حكاية يجمع حشرجات المظلومين، والأمم المتعدين، وصرخات ضحايا العبودية والنهب والاستغلال.. يجمعها كمن يلطم حياض مسيحية في خيط واحد هو التاريخ السري للعدايات التي تشكل السيرة الحقيقية لهذا العالم.

برنامج غاليانو السردى هو ذاته، كما كرسه عبر أعماله التي نقلت إلى العربية وقوبلت بحفاوة كبيرة كـ«ذاكرة النار» و«الشرابين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»، «كلمات متجولة» و«أفواه الزمن».. نعم، هو البرنامج القائم على التجوال بين الثقافات والأساطير والحكايات التي يلتقطها بروح فنان لرسام كاريكاتور سياسي، أو تعرية انتهاكات رأس المال، أو القبض على لحظة مفعمة بالإنسانية.. غير أن الجديد في الـ«مرايا» هو الانفتاح على تاريخ العالم تحلل، من سفر التكوين حتى الثورة التكنولوجية، مرتباً حوادث التاريخ المنسي حسب أبجدية القهر.

المقطع الأول هو المفتاح: «المرايا ممتلئة بالناس.. اللامرثيون يروننا. المنسيون يتذكروننا. عندما نرى أنفسنا نراهم. عندما نرى أنفسنا. هل يروننا؟.. هذا السؤال بالذات هو أساس كل حضريات غاليانو في تاريخ عذاب الأرض وأهلها.

يأتي هذا الكتاب إلى العربية في لحظة تحول كبرى تعيشها أرض هذه اللغة.. يأتي وكأنه كتب ليقرأ الآن وهنا، لنرى أنفسنا في هذه المرايا...

رائد وحش
raedwahash@gmail.com

الثورة.. والإنسان

عصام إسحق

«وعاد إنساناً».. عنوان قصة قصيرة للادبية الدمشقية (ألفة الإدلبي).. نستذكره الآن الآن لنسأل: ترى هل من السهل أن تقوم بعملية تدوير؟ تدوير بمعناه العملي بحيث نصل إلى الطرف الثاني من المعادلة:

بني آدم + (شوية) كرامة = إنسان
وبما أن (شوية) باتت قليلة في زمن الثورات، ولم تعد ترضي طموح المنتفضين، فيجب علينا أن نحذفها لتستوي المعادلة:
بني آدم + كرامة = إنسان..

وهنا قد دورنا أو نسقنا موضوعياً مصطلح القلة: (شوية).. بكل بساطة لأن الكرامة لا تتجزأ أما كاملة وأما فلا. والآن هل يمكننا تدوير (بني آدمي) إلى أبسط وأفضل صورة ممكنة، طبعاً هنا لا نبخس حقاً لأننا اعتبرناه شيئاً قابلاً للتدوير، لأنه أصلاً وضعه المستبدون المستغلون في خاثة الأشياء يوم جعلوه أداة ووسيلة للوصول إلى ما هم عليه، جعلوه آلة المليارات التي تجر المليارات والانهيارات، يتم ترتيبها من وقت لآخر بزيت (القناعة) وشحم (نيالك يا مظلوم فلك الجنة)، وقد تم استهلاك هذه الآلة بالكامل بحيث باعها جميع محاولات التزييت والتشجيع بالفشل، ولأن (البني آدميين- الآلات) شعوب حديدية وتخلق من رمد لو شاعت، (وهذه هي الميزة الضائعة في كتالوجاتهم) انتفض الطائر المتصبر في آلة الزمن، ونفض غبار تعب المزمن.. انتفض (ليدور) عجلة التاريخ إلى الأمام ووضع الصرّاع على سكتته الحقيقية، لينزع فتيل الثنائيات المصطنعة: (معارضة- مولادة)، (طائفة ما- طائفة ما)، (دين ما- دين ما)، (اعتدال- شر).. كلنا شعوب هذا الشرق العظيم، كلنا إنسان عائد، أو بالأحرى كان صوتي خافتاً نسمعه قرارة نفسي فبات العالم يسمعي ولو كان لا يريد.. بعد أن كان (وعاء) يتلقى إملادات المأمورين بات نبعاً متدفقاً بأفاق جديدة...

ولئن قلنا في زمن الانكسارات بأن تقدم الحركة الثورية شيئاً أخذ وقتاً وجهداً، فإن رد الشعوب جاء سريعاً وفاقلاً وحالة متقدمة على أي تنظيم يقول بالثورة أو الإصلاح.. من يرد الشعب؟؟ فهو مصدر السلطات ومآلها، هو سيد الثورة والثورة معاً، وهما له ومنه، لذلك كانت (الاشتراكية هي الحل).. حل لا يستثنى أحداً.. ولا يلغي أحداً..

والشعب هو الحاكم والحكم، هذا ما هو أثبتته، وهذا ما قض مضجع الولاة من تونس إلى مصر وليبيا والأردن والجزائر واليمن ولبنان...

ولم يعد أسلوب (نيرون) نافعا مع وعي شعوب الشرق العتيد، لم يعد يعني لهم أن يحترقوا ما دام (نيرون) سينتحرل لا محالة، فقد باتت النار مطهرة لما فسد وتلوث، فتح بابها (بو عزيزي).. باب لن يغل.. باب عبور من العبودية إلى الانعتاق، وهكذا تكتمل المعادلة الإنسانية الثورية.

«في حضرة الغياب» والتمثيل بجثة درويش

◀ عتاب لبّاد

أثار تجسيد الفنان فراس إبراهيم لشخصية الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش الكثير من الجدل، ولعل الحملات التي أقيمت على صفحات «فيس بوك» لمنع إبراهيم من تجسيد هذه الشخصية خير معبر عن رفض غالبية الأوساط والشرائح الاجتماعية لهذه التجربة، بينما كان رد إبراهيم على هذه الحملات «إن تلك المجموعات ليست بريئة وإنما مدسوسة من أشخاص معينين»، لافتاً إلى أن المسألة شخصية إلى أبعد الحدود، ثم أكد أنه ماضٍ في مشروعه دون اهتمام بكل الأصوات المناهضة، لا بل وتعامل معها بسخرية واستخفاف حيث قال: «في حال أراد أولئك الاعتصام أمام منزلي الخاص لإجباري على التنحي عن تجسيد دور درويش من الممكن أن أزودهم بعنواني».

وبالفعل باشر فراس إبراهيم بتجسيد دور محمود درويش، في عمل يحمل اسم «في حضرة الغياب» من إنتاجه الخاص، وأسند إخراجة لنجدة إسماعيل أنزور، ضارياً بعرض الحائط كل الطلبات التي وصلت لحد التوسل بأن لا يشوه هذه الشخصية، فقد استطاع أن يشتري من حر ماله رضا طاقم العمل ابتداءً من المخرج الذي تقاضى ثمانية ملايين ليرة سورية، وانتهاءً بأصغر ممثل. بالطبع نحن لسنا ضد أية محاولة فنية ولسنا ضد التجريب، ولسنا أعداء النجاح كما كانت تذهب تصريحات فراس، لكن

البروموشن الترويجي للمسلسل الذي ظهر على موقع «يوتيوب» كان خير دليل على ما راهنا عليه سلفاً، وهو الفشل الذريع والمهزلة الحقيقية، مع العلم أن البروموشن عادة يضم أفضل ما في العمل، لكي يقدم للمحطات الفضائية للحصول على أفضل العروض كما هي العادة، فالسؤال: إذا كان هذا من أفضل ما في العمل فإن ما خفي سيكون أعظم بلا شك. فالمكياج، على سبيل المثال، ليس شنيعاً وحسب بل إنه مهين جداً، حتى كأنك تحضر حفلة تنكرية، أو ترى لوحة كاريكاتورية عن شخصية درويش (الشعر المستعار، حمرة الحدود، الحركات، طريقة الإلقاء). ليس لدى أحد مشكلة شخصية مع فراس إبراهيم، كما يزعم هو أو من حوله، الخلاف الأساسي حول العمل بل حول الاستخفاف بعقول المشاهدين، لا سيما وأن العمل عن درويش، ذلك الشاعر ذو الحضور الذي يتمتع بكاريزما خاصة، والأنيق للغاية، حيث يبدو في البروموشن أنف الذكر مرتدياً ملابس أكبر من مقاسه، ناهيك عن الصوت والحضور، فصاحب



«كزهر اللوز أو أبعد» لم يكن يقرأ الشعر بهذا الذل يا فراس إبراهيم!!! سؤال مهم للمخرج: هل حضرت ولو مرة قراءة شعرية لمحمود درويش، وإن كانت على الفيديو؟ لا أعتقد.. ربما لو فعلت لعرفت درويش، على الأقل من حيث ولكنت لاحظت أن الشاعر الكبير لا يوجد فرق بين أسنانه!!! ولم تستعن بخبراء تجميل أم أن التعليمات الإنتاجية فرضت أن تبقى الحال على ما رأيناها؟؟ وهل من الممكن أن تكون الدراما السورية والعربية فرغت من أي ممثل يقدم هذه الشخصية غير فراس إبراهيم؟؟ هذا العمل لم يسن فقط لشخص محمود درويش بل أيضاً أضاع الفرصة على أي كاتب أو مخرج أن يصنع عملاً عن حياة الشاعر الكبير، بالإضافة إلى أن الجيل الآتي الذي لن يعرف عن درويش أكثر مما يتابع على شاشات التلفاز أو الانترنت، وصورة فراس هي كل ما سيكون في أذهانهم عن الشاعر العربي الأكبر.. لتتذكر مسلسل «نزار قباني» الذي رغم كل ما يمكن أن يقال عنه يبقى أن تيم

الحسن أبلي في إنقاذ صورة الشاعر من كثير من التشوّه. لنفكر قليلاً.. ماذا أراد مارسيل خليفة من المشاركة من هذه المهزلة؟؟ من المفروض أنه لا تتقصه لا الشهرة ولا المال، أم أنه لم يتابع أياً من أعمال فراس إبراهيم، ولم يدرك أن هذا الفنان هو آخر شخص يستحق أن يؤدي هذه الشخصية. أحمد درويش الأخ الأكبر للشاعر الكبير قال إنه من المبكر إعداد وإنتاج مسلسل عن حياة شخص بقامة محمود درويش، مؤكداً أن ذلك يحتاج لجهد مركب ومعقد يتعذر إنجازه بهذه السرعة، وقال إنه من الأفضل لو ترك المنتج فراس إبراهيم دور البطل لممثل آخر بدلاً من قيامه به.

ربما يقول البعض إن هذا العمل لن يزيد ولن ينقص من رصيد ومكانة محمود درويش، ولكن الدراما تدخل كل بيت ومن حق من سيرى محمود درويش ويسمع شعره لأول مرة من خلال مسلسل رمضان أن يراه كما يجب وكما يستحق، وهذه مسؤولية أخلاقية ثقافية بالدرجة الأولى.. لا تمثلوا بجثته لأغراض لا أحد يعرفها.. البدايات التي ظهرت مسيئة جداً من وجهة نظرنا، ويبقى للمشاهد أن يتابع (إن استطاع) وأن يحكم بنفسه على مجزرة درامية تسيء لأكثر شخصية ثقافية عربية لمجرد أن شخصاً ما يملك المال وبإمكانه أن يفعل ما يريد!!! هذا رابط بروموشن «في حضرة الغياب» وللمشاهد الحكم، ولكني أشير أن التعليق غير متاح لأن هناك نوعاً من المنع وراءه «هكر» يعملون لمصلحة فراس إبراهيم: http://www.youtube.com/watch?v=bahvWIIWbPg&feature=player_embedded#at=49

بين قوسين



◀ خليل صويبع

العدسة المفتوحة باتساع!

قد تستغرب ذلك الزحام على أفلام «أيام سينما الواقع» التي تشهدها دمشق هذه الأيام، بوصفها أفلاماً تسجيلية. مئات الشباب يتدافعون أمام صالتي الكندي والزهرء لحجز مقعد ومشاهدة فيلم لمخرج مجهول غالباً. هنا لا حيكات هوليودية، ولن نجد نجوماً مشهورين، بل بشرًا مجهولين في معظم مقترحات هذه السينما. الواقع بكل مرارته وأوجاعه دون رتوش، ذلك ما تلتقطه عين العدسة بنهم وشهوة، وإذا بالألم لغة عالمية توحد حياة هؤلاء البشر. أفلام تقتحم العشوائيات والأرياف البعيدة، ومكابدات المخيمات الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وآثار الحروب على خرائط ممزقة، إلى هموم أطفال يعيشون في العراء. كل هذه العناوين نواجهها في أفلام الواقع. لا يحتاج المخرج التسجيلي إلى خيال واسع ونسج قصص متخيّلة ولا حتى ميزانيات ضخمة، يكفي أن يحمل كاميرته ويؤرشف حكاية ما عن أشخاص نغيرهم كل يوم دون انتباه. لكل شخص حكايته التي تصلح للسينما من الطفل المشرّد إلى سائق التاكسي والبايع المتجول إلى المرأة التي تعيش عزلتها الاضطرارية، وتلك التي تبحث عن فرصة عمل من دون جدوى. عناوين وأفكار تتطوي على نظرة هجائية لواقع يزداد بؤساً ووحشية، تتخلله أحياناً نسمة هواء، فتلتقطها العدسة بكل سحرها وتؤلف قصة منها، تبدو للوهلة الأولى أنها لا تصلح للسينما، لكن ارتجال الأشخاص ونبس داخلاتهم هو من يرسم المعنى ويمنحه القدرة على الإقناع.

أيما التفتنا ستشندنا الحكاية في أكبر ظاهرة للسينما التسجيلية التي تبدو اليوم وكأنها أكثر إغراءً وصدقية من الأفلام الروائية. حكاية يرويها أصحابها مباشرة بما يشبه الاعترافات، فتأتي جارحة وتحمل نبض الواقع بكل خشونته ودمامله وانكساراته. لنقل إن السينما التسجيلية تعمل وفق عبارة الجاحظ «الأفكار مرمية على الطريق» ولا تحتاج إلا إلى عدسة تقوم بتظهير الصورة، ففي هذا النوع من الأشرطة يكفي أن تدير الكاميرا حتى تجد ما تبتغيه. وهكذا فإن مسية صغيرة ستحول ما هو عادي ومهم إلى فيلم. بعيداً عن الأفلام، سننتبه إلى عطش الجيل الجديد إلى السينما الحقيقية وانخراطه بمقترحات مختلفة، لم تكن متاحة أمامه في الأوقات الأخرى، وتالياً ليست المشكلة في غياب الصالات وحدها، بل في السينما الغائبة.

khaliil.s@scs-net.org ■

«أبي من حيفا»...

أنموذج واقعي في «الدوكس بوك»



◀ أماني غنيم

عمر الشرفاوي لاجئ فلسطيني والمتصارعة المتأتمية من وهو واحد من أجيال ولدت وعاشت ولم تر فلسطين مرة واحدة، يعكس من خلال فيلمه حالة والده المأزوم على الدوام، والمحمل بماض يثقل كاهله فهو مازال يحمل آثار هذا الماضي على جسده عبر تشوهات لحقت بأطرافه حين كان مقاتلاً في صفوف الثورة الفلسطينية، قبل أن يأتي إلى الدنمارك ويتزوج من دنماركية، عمر هو أكبر أبنائه. «أبي من حيفا» فيلم وثائقي مصنوع بايقاع يتناغم مع ما يجول في أعماق الأب اللاجئ «منير الشرفاوي» الذي يمضي برفقة ابنه عمر الذي اعتمد على ثراء شخصية والده وقدرتها أن تكون في مواجهة الكاميرا على هذا القدر الكبير من الإقناع في لقطات كثيراً ما تكون قريبة، والمادة الوثائقية المكونة غالباً من الصور تأتي في نسج يكاد يكون روائياً، وفي نية مونتاجية تجعل الفيلم قادراً على أخذنا إلى حياة الأب والابن وعلاقتهما. ويضفي الفيلم على المشاعر

«أبي يخاف العودة... كيف له أن يعود إلى حيفا وقد كان في التاسعة من عمره حين غادرها محاصراً بالخوف؟» بهذه الكلمات عبر الفيلم الوثائقي الطويل «أبي من حيفا» لمخرجه الفلسطيني الدنماركي عمر شرفاوي عن علاقة المخرج بوالده منير الشرفاوي الذي عاش طوال 60 عاماً من عمره ينتظر لحظة تاريخية معمرة على مئات آلاف الفلسطينيين المشردين في أصقاع الأرض هي لحظة العودة إلى الوطن، وصولاً إلى عودته إلى حيفا التي لم يعرفها فهي لم تعد حيفا التي خرج منها. الفيلم الذي عرض يوم (5-3) في سينما «الزهرء» بدمشق خلال الدورة الرابعة لمهرجان أيام سينما الواقع «الدوكس بوكس» يقع في 52 دقيقة، ويتميز ببراعة إخراجية، تناولت موضوع الغربة الفلسطينية الناتجة عن أكبر عملية تطهير عرقي في التاريخ الحديث والتي تعرض له الشعب الفلسطيني عام 1948.

الثقافة: سلوك لا برستييج!!

◀ رؤى ريشة

أعداد قليلة بقيت في صالة مسرح نقابات العمال بعيد افتتاح البرنامج الثقافي السنوي لـ «سنا العين»، فحال انتهاء مراسم الافتتاح وتبادل التهاني والخطابات والتكريمات، وتسجيل اللقاءات في مختلف وسائل الإعلام، لم يعد مهماً لدى البعض البقاء لحضور العرض المسرحي المقرر تقديمه بعيد حفل الافتتاح، والذي يعد جوهر هذه التظاهرة وهدفها الأسمى. العرض الجدير بالحضور هو «المنفردة» لفرقة «خريف» التي تضم نوار بلبل ورامز أسود، وأكد أجزم أنه لولا تناغم هذين الرجلين، وتراكم مخزونهما لما كان بإمكانهما النهوض بالعرض، أو حتى تقديمه بصورة لائقة، ضمن الأجواء السائدة في المسرح، إذ لم توفر بعض الشخصيات «VIP» متعة الظهور الإعلامي حتى آخر لحظة، حيث تابعوا لقاءاتهم الصحفية وأحاديثهم رغم أن الإضاءة أطفئت، وبدأت مؤثرات العمل تصدح معلنة بدء العرض، لم يدرك هؤلاء - على ما يبدو - أن ثمة ممثلاً يقف حبيس الأنفاس داخل الكواليس مستعداً للظهور على خشبة، وأن لحظة بدء العرض هي لحظة حاسمة بالنسبة إليه، وأنه بحاجة إلى هدوء وتركيز والقليل من الإحترام من جمهور الصالة، ولولا وجود قلة من الفنانين الذين قدموا جهداً وبدلوا عرقاً على خشبة، لقلت بأن أحداً منهم لم يعرف يوماً ما معنى أو قيمة حضور عرض مسرحي. منظمو الحفل لم ينيبوا مثلاً للتأكد من إغلاق الموبايلات، كما لم يعيّنوا للكاميرات التلفزيونية التي تصدر إضاءة، أفسدت المشهد الأول بأكمله (والذي كان يحتاج إلى إظلام تام)، ليضطر رامز أسود «الممثل» إلى الخروج من جلد «مهنا» وهي الشخصية التي يجسدها، وإصدار أمر من خشبة لأحد المصورين بإطفاء إضاءة الكاميرا!!!

رغم ذلك استطاع الممثلان تجاوز ما حدث، متكئين على «تكنيك» عالي المستوى، وانسجام واضح بينهما، وسرعة بديهية وقدرة على تدارك مشاكل الإضاءة وتأخر المؤثرات الصوتية وموسيقى العمل... أنقذ الممثلان العرض الأول للمنفردة المستمر لغاية الثاني عشر من الشهر الجاري، والذي سبق أن قدم منذ أكثر من عام على خشبة مسرح الحمراء، ونال العديد من الجوائز منها: جائزة أفضل عرض، وجائزة أفضل ممثل لنوار بلبل في مهرجان ليفربول الدولي للمسرح بكنندا، وقدم أيضاً في سويسرا في مهرجان الأسبوع الشرقي، وفي نيويورك مهرجان فرجيند نيورك للمحترفين.

مبادرة شركتي «سنا» و«العين» الثالثة لإطلاق برنامج ثقافي سنوي.. لفئة طيبة وهامة تمنى لها الاستمرار، لكن علينا أن نلفت النظر بأن الثقافة سلوك بالدرجة الأولى، وليست مجرد شعارات أو «برستييج»، فلنكن حريصين على تكريس سلوك ثقافي يلبق بتظاهرة ثقافية فنية نريد لها أن تنمو بصورة صحية ولائقة.

2011

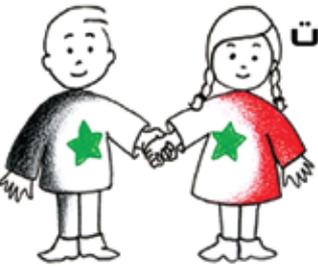
16
صفحة

تعلن قاسيون عن

استمرار حملة

الاشتراكات

لعام 2011



قيمة الاشتراك السنوي (500) ل.س

قاسيون معكم...

«كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»

زار موقعنا بين عديدين 240.440 زائراً

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org